



السنة الثانية - العدد ٢٣ - يونيو ٢٠٠٢

التهديد الأمريكي - الإسرائيلي وحسم القضايا

التنمية والديموقراطية في إيران

أفغانستان: نهاية الأصولية

العملة والأمن الاقتصادي لإيران

ایران و ثروات بحر — رقیب زوین

ایران والتحالف التركي - الإسرائيلي

مختار أبراهيم

السنة الثانية - العدد ٢٣ - يونيو ٢٠٠٢

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس تحرير الأهرام

إبراهيم نافع

مدير المركز :

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير :

د. محمد السعيد إدريس

المنسق :

أحمد منيسى

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

د. مصطفى موسى شرف

أ. فتحي أبو بكر المراغي

أ. محمد حسن إبراهيم

المدير الفني :

السيد عزمى

الاخراج الفني :

حامد العويضى

صورة الغلاف :

ضريح العالم الفيلسوف الطبيب ابن سينا
ممدان

مختارات إيرانية

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

◆ افتتاحية العدد

٤ التهديد الأمريكي الإسرائيلي وحسم القضايا الاستراتيجية د. محمد السعيد إدريس

◆ شئون داخلية:

- ٦ ١- التنمية والديموقراطية في إيران
- ٨ ٢- الحركة الإصلاحية في عام ٢٠٠١
- ٩ ٣- مهاجراني أو كروبي هو الرئيس القادم
- ١١ ٤- مؤسسة صلاحيات منصب «المرشد»
- ١٢ ٥- أزمة البطالة: المشكلات والآمال

◆ أحداث إيرانية:

◆ تفاعلات إقليمية:

- ١٨ ١- رسائل خاتمي الى القادة العرب
- ١٩ ٢- الشرق الأوسط بين طرحين
- ٢٠ ٣- صدام حسين والانتفاضة
- ٢٢ ٤- أفغانستان: نهاية ملتقى الأصولية

◆ علاقات دولية :

- ٣٧ ١- تحديات السياسة الخارجية الإيرانية.....
- ٣٩ ٢- مباحثات أم مواجهات ؟
- ٤٠ ٣- ولاياتي: أمريكا لا يمكنها تجاهل الرأي العام الإسلامي.....
- ٤٢ ٤- السياسة الخارجية للصين والعلاقات مع إيران.....
- ٤٤ ٥- العولة والأمن الاقتصادي الإيراني.....
- ٤٦ ٦- العلاقات الإيرانية النمساوية.....

◆ ملف روي :

- ٤٩ ١- إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين د. السيد عوض عثمان
- ٥٣ ٢- السياسة الإيرانية: إطار للتحليل في ظل هيمنة القطب الواحد..... أسامة مخيمر
- ٥٦ ٣- المنظور الإيراني للتحالف التركي - الإسرائيلي أحمد السمان
- ٦٠ ٤- الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية أشرف محمد كشك

التهديد الأمريكي - الإسرائيلي

زيادة القدرة التدميرية لصواريخها، لكنه نفى وجود أى مشروع لإنتاج صاروخ شهاب-٤

فقد كتبت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن إسرائيل ستدرس إمكانية القيام بعملية عسكرية وقائية» لإزالة خطر الأسلحة النووية الإيرانية الذى يهدد وجود إسرائيل». وقال وزير الخارجية شمعون بيريز أن إسرائيل قلقة جداً من نجاح التجربة الأخيرة للصاروخ الإيراني شهاب-٣، وأضاف أن إيران تعد القوة لتطوير سلاح يبلغ مداه عشرة آلاف كيلومتر، وزاد أن إسرائيل قلقة أيضاً من تراجع شعبية العناصر الليبرالية فى إيران. أما شاؤول موفاز رئيس هيئة الأركان فقد أوضح أن إيران تعزز التشكيلات الصاروخية التى تعتمد الصاروخ شهاب-٣، فضلاً عن جهودها لبناء قدرات غير تقليدية بدعم من روسيا، على نحو يشكل تهديداً حقيقياً لأمن إسرائيل.

التهديدات تكاد تكون حقيقية إذن، لكن الحقائق تقول أيضاً أن إيران ليست مستعدة بعد لمواجهة مثل هذه التهديدات، نظراً للانقسام والاستقطاب الحاد على مستوى المؤسسات السياسية وعلى مستوى القوى السياسية حول القضايا والملفات الاستراتيجية الرئيسية التى بدون حسمها وخلق إجماع وطنى حولها يصعب مواجهة الخطر الخارجى.

ونستطيع أن نحدد ثلاثة ملفات رئيسية، نعتقد أن لها الأولوية فيما يجب أن يحدث من إجماع وطنى رسمى وشعبى فى إيران وهى: العلاقة مع أمريكا، والعلاقة مع العرب، والوقائق الوطنى الداخلى. بالنسبة للعلاقة مع أمريكا وصل الانقسام الوطنى إلى مداه فى الأسابيع الأخيرة. فبعد نجاح الإصلاحيين فى فرض ملف العلاقة مع الولايات المتحدة للحوار، وبعد التجاوب السرى لتفريق من المحافظين مع هذه الدعوة، انقلبت الأوضاع رأساً على عقب بسبب التشهير الذى شنه عدد من كبار النواب الإصلاحيين مثل محسن ميردامادى القريب من الرئيس خاتمي وصاحب جريدة نوروز. فقد تحمس محسن ميردامادى إلى الدعوة لعقد جلسة خاصة فى مجلس الشورى البرلمان لمناقشة مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية بوصفه رئيساً للجنة الأمن القومى والشئون الخارجية فى المجلس.

وبسبب هذا الدور تعرض ميردامادى إلى انتقام القضاء الذى حكم بإغلاق صحيفة نوروز وحبسه ستة أشهر ومنعه من الاشتغال بالصحافة مدة ستة أشهر، وقبل أن تنفذ الأحكام كتب ميردامادى يقول فى نوروز أن السياسة الخارجية ليست مسألة يمكن للقضاء أن يتدخل فيها، والقانون ينص على أن مثل هذه القضايا يجب أن تناقش فى مختلف الهيئات، وأن من حق الناس الإطلاع على ما يجرى من مناقشات بين المختصين فى هذا المجال.

واعتبر أنه إذا ما جرت مناقشات بين إيران والولايات المتحدة فيجب أن تكون فى وضع النهار وليس سراً.

قرار القضاء بـ تجريم أى ترويج لإجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة جاء فى أعقاب اتهام المرشد الأعلى السيد على خامنئى للمطالبين بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة بـ الخيانة، وجاء

هل باتت إيران معرضة فعلاً لتهديدات حقيقية أمريكية وإسرائيلية؟ نعم، وربما ياتفجارات داخلية أيضاً، والسبب هو ذلك التلوك والتردد المثير للتأمل فى الحالة الإيرانية إزاء القضايا والملفات الاستراتيجية المعلقة.

إيران وضعها الرئيس الأمريكى جورج بوش ضمن ما أسماه بـ دول محور الشر الثلاث، وكادت أغلب التحليلات أن تجمع على أن هذا الوضع لا يعنى أن إيران معرضة بالفعل لعدوان أمريكى، لا هى ولا كوريا الجنوبية، فالتهديدات الحقيقية تتركز على العراق، أما ما يخص إيران فلا يزيد عن حدود الردع المعنوى لإجبار إيران على تعديل سياساتها المدعومة لحزب الله ومنظمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس والجهاد) وللتعاون بخصوص المسألة الأفغانية والحرب ضد الإرهاب.

هذه التحليلات والاستنتاجات استقبلت بارتياح مبالغ فيه فى العاصمة الإيرانية، وفهم الجميع (إصلاحيون ومحافظون) الرسالة الحقيقية لتلك التهديدات المعنوية الأمريكية على أنها بمثابة تحفيز لبدء حوار جاد أمريكى - إيرانى. ولم يكذب التياران خيراً وبدأ التسابق على من يبدأ الحوار ومن يفوز بالسبق، حتى كان لقاء قبرص وما فجره من غيرة فى صفوف التيار الإصلاحي الذى لم يصدق ما عرفه وما سمعه عن حوار إيرانى - أمريكى أبطاله الإيرانيون من المحسوبين على التيار المحافظ.

ولم يكذب التيار الإصلاحي يتحمس بـ مبالغة فى الدعوة إلى الحوار مع أمريكا حتى كانت الصدمة الكبرى عندما صدر التقرير الأمريكى الخاص بلائحة الدول الراحية للإرهاب وجاءت إيران على رأس هذه الدول متقدمة على العراق وسوريا وليبيا والسودان من الدول العربية، إضافة إلى كوريا الشمالية.

وابتداءً من الحملة العنيفة التى شنتها كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومى الأمريكى ضد إيران متهمة إياها بأنها جزء من محور الشر عن حق، وأن مشكلة أمريكا مع إيران تكمن فى السياسات المدمرة للغاية... من مساندة الإرهاب فى أنحاء العالم إلى مساندة الإرهاب فى الشرق الأوسط وامتداداً إلى اتهامات وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد لإيران بامتلاك أسلحة الدمار الشامل ومحاولة تطوير منظومة كاملة منها، وحتى الضغوط التى مارسها الرئيس الأمريكى جورج بوش فى موسكو على الرئيس الروسى فلاديمير بوتين بوقف التعاون مع إيران فى المجال النووى والعسكرى، مع ذلك كله أصبحت إيران تدرك أن التهديدات الأمريكية حقيقية وأن هدفها ليس مجرد الردع المعنوى والحصول منها على تنازلات، بل إنها تهديدات حقيقية تنذر بعدوان عسكرى حدد على شمخانى وزير الدفاع الإيراني موعده فى العام القادم.

المثير فى أمر هذه التهديدات الأمريكية أنها جاءت متزامنة مع تهديدات إسرائيلية أكثر حدة وأكثر وضوحاً رداً على النجاح المبهز لتجربة إطلاق الصاروخ الإيراني أرض - أرض شهاب-٣ الذى يبلغ مداه ١٢٠٠ كلم ويمكنه إصابة إسرائيل. وكان على شمخانى وزير الدفاع الإيراني قد أعلن نجاح هذه التجربة مشيراً إلى أن بلاده تسعى إلى

وحسم القضايا الاستراتيجية

موقف هيئة القضاء متجاوباً مع هذا الموقف الحاسم والمتشدد في شكل بيان جاء فيه أن "تشرأى معلومات لمصلحة التفاوض مع الولايات المتحدة يعد جريمة"، وأن "حماية مصالحنا القومية في الأوقات الحساسة واجب على كل مواطن مسلم". ونشر مواد تتناقض مع القرارات التي تتخذ على مستوى عالٍ ستزعج الرأي العام وتضعف النظام الإسلامي.

هذا الموقف المتشدد يعكس حالة الاستنفار الإيراني ضد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية الأخيرة، ومحاولات الرئيس الأمريكي وضغوطه على نظيره الروسي بوقف التعاون مع إيران خاصة في المجالين النووي والعسكري، لكنه يعبر أيضاً عن مدى الاستياء من جانب المرشد من التشهير الذي قام به الكتاب والصحفيون المنتسبون إلى التيار الإصلاحي بمسمى "التقارب السري" أو محاولة "التقارب السري" التي قام بها بعض المحافظين، ولذلك فإن التيار الإصلاحي يرفض تهديدات القضاء ويرى أن الدوافع الحقيقية نابعة من الخلاف بين التيارين حول مشروع الإصلاح "الخاتمي"، ومن هنا جاء رفض وتحدي بعض النواب الإصلاحيين لقرار هيئة القضاء بتجريم أي دعوة للتفاوض مع أمريكا. فقد اعتبرت النائبة "إلهي كولائي"، أمام البرلمان، أن قرار القضاء الإيراني باعتبار أي دعم عبر الصحف لإجراء حوار مع الولايات المتحدة "جريمة" يعد قراراً "غير شرعي".

وتساءلت عما إذا كان منع وسائل الإعلام من أن "تعكس الرأي العام الشعبي ورأي المثقفين" فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة "خطوة مشروع" لفرض "الاستبدادية" وقالت هذه النائبة في كلمتها التي نقلتها الإذاعة الرسمية مباشرة وعلى الهواء من مجلس الشورى إن هذا الإعلان "الصدمة وغير المشروع يتعارض مع المبادئ الدستورية للأمة".

موقف القيادات العليا وبالذات الرئيس خاتمي وهاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام يحاول أن ينسجم مع الموقف المتشدد للزعيم خامنئي وإن كان موقف رفسنجاني أقرب إلى خامنئي، أما خاتمي فهو ضد السياسة العدوانية الاستعمارية الأمريكية ولغة الخطاب "الرديئة" التي يتحدث بها كبار المسؤولين الأمريكيين، فخاتمي الذي قال أن "على الساسة الأمريكيين تعلم كيف يتحدثون بأدب"، هو الذي أكد على أن "إيران لن تخضع أبداً لأمريكا". وهذا يوضح أن تشدد خاتمي جاء كرد فعل على التصعيد الأمريكي، ولا ينظر إليه كغيره من معسكر الإصلاح على أنه "إنقلاب ضد دعوة الإصلاح".

الانقسام الوطني يزداد حدة، والمظاهرات التي شهدتها مدينة "قم" الدينية والمنشورات التي وزعها المتظاهرون وتضمنت تهديدات مباشرة لعدد من النواب الإصلاحيين مثل بهزاد نبوي صورة مما يمكن أن يحدث في المستقبل من مواجهات واستقطابات حول هذا الملف الساخن.

القضية الاستراتيجية الأخرى أو الملف الاستراتيجي الآخر يتعلق بمستقبل العلاقات الإيرانية - العربية على صعيدين: صعيد العلاقات مع الدول العربية الخليجية السبع (مجلس التعاون + العراق)، وصعيد الصراع العربي - الإسرائيلي.

إيران تكيل بأكثر من مكبال في علاقاتها مع الدول العربية الخليجية.

فهي حريصة على التقارب الجاد مع السعودية خصوصاً وباقى دول مجلس التعاون الخليجي، لكنها مترددة إزاء العراق، وعزوفة عن الكلام بخصوص جزر الإمارات. وانقسام الموقف الإيراني حول العلاقات مع الدول العربية الخليجية يجد انقساماً موازياً له حول الموقف من الصراع العربي - الإسرائيلي هل هو قضية إيرانية أم لا؟

الانقسام حول العلاقة مع الدول الخليجية يمتد إلى خلاف حول مفهوم "الأمن القومي العربي"، ومن ثم يمكن أن ينشأ الخلاف مع العرب حول الصراع العربي - الإسرائيلي من المنظور الضيق لما يعرف بـ "المصلحة الوطنية الإيرانية" بعد تجديدها من الالتزامات الإسلامية. حيث يرى بعض غلاة الإصلاحيين من الليبراليين القوميين المختلفين مع النظام الإسلامي أن الالتزامات الإسلامية للحكم في إيران ليست من قبيل "المصلحة الوطنية" الإيرانية.

أما الملف الثالث والأهم فهو ملف "الوفاق الوطني" الذي يشكل جوهر فكر الرئيس خاتمي حول "الحل الوسط التاريخي" الذي سعى إليه في انتخابات الرئاسة الأخيرة بدعوته للتوفيق بين التيارين الإصلاحي والمحافظ في تيار وسط توفيقى يجمع بين التيارين فيما يعتبر مصالح إيران العليا.

وقد تجددت الدعوة لـ "الوفاق الوطني" في السابع من إبريل الماضي بعد إفاقة إيران من تداعيات انفجارات الحادى عشر من سبتمبر الأمريكية ومضمونها الدعوة لجعل عام ٢٠٠٢ عاماً للوفاق الوطني تناقش فيه جميع القضايا الخلافية بين كافة التيارات السياسية للخروج بمشروع "ميثاق وطني" جديد يحدد معالم إيران المستقبل.

جبهة المشاركة التي هي عصب أو القوة الأساسية في كتل الثاني من خرداد الذي يحمل دعوة "الإصلاح الخاتمية" هي صاحبة هذه الدعوة. ومن ثم فإنها يمكن أن تكون دعوة الرئيس خاتمي، لكن الإحباط الذي واجه الرئيس خاتمي مؤخراً ودفعه إلى التهديد بالاستقالة، وتجاوب عدد كبير من النواب أو تعاطفوا مع هذه الدعوة، وإعلان النائب محسن ميردامادي أن استقالة جماعية من مجلس الشورى "البرلمان" تحمل توقيع ١٤٠ نائب ستعلن في حالة استقالة الرئيس خاتمي.

هذه التطورات المتسارعة وعنف موقف التيار الآخر ورموزه على نحو ما جاء على لسان آية الله مشكيني رئيس مجلس الخبراء تكشف حدة الاستقطاب الداخلي. ففي خطبة الجمعة في قم أكد مشكيني أن "الإصلاحات على الطريقة التي يحاول البعض فرضها ستواجه بكل قوة" وأضاف "سأكون أول من يضحي بنفسه من أجل منع هذه الإصلاحات".

وصول الانقسامات والخلافات إلى هذا الحد حول هذه الملفات يكشف مدى غياب "الإجماع الوطني" ويكشف أن الخطر الذي يواجه إيران من الخارج لا يساوى شيئاً مع الأخطار الكامنة بالداخل. وبدون مواجهة هذه الأخطار، وفتح كل هذه الملفات وخلق إجماع وطني حولها سيكون مستحيلاً مواجهة الأخطار الخارجية.

د. محمد السعيد إدريس

التنمية والديموقراطية في إيران

■ مقصود فراستخواه ■ إطلاعات سياسية - اقتصادي (الأخبار السياسية - الاقتصادية) العدد ١٧١-١٧٢ (♦)

الأفراد بخطوات في سبيل هذا التحديث بداية من عهد عباس ميرزا ومرورا بقائم مقام، أمير كبير، سبهسالار، حتى عهد رضا شاه. وقد تمت مشروعات تحديثية كثيرة في عهد رضا شاه خاصة. لكن على مدار الـ ١٥٠ عاما الفاصلة بين الموجتين الأولى والثانية، لم تؤسس تنمية صحيحة مخطط لها في إيران. ولم يكن لدى إيران شكل محدد من الديمقراطية. وبقي هذا الوضع حتى حدثت مع الموجة الثانية في سبتمبر ١٩٤١ تجربة منقوصة لم تدعم من إضفاء الوجه الديموقراطي على إيران. حيث أن الطبيعة السياسية الديموقراطية لم تستقر في إيران آنذاك. ومنذ ذلك الوقت أخذت تحدث بعض التطورات الهزيلة غير المتوازنة على صعيد الديمقراطية في إيران حتى بداية الموجة الثالثة لهذا التيار، وذلك بسبب طبيعة التنمية المعتمدة على الدولارات النفطية، وكذلك بسبب المناخ الدولي في مرحلة الحرب الباردة ومشروعات ترومان في عقد الأربعينيات وكيندي في عقد الستينيات.

الموجة الثالثة للديموقراطية والتي أخذ طينتها يتصاعد في إيران اختلط دويها بالنضال الديني والأيدولوجي المناهض للحكومة المستبدة في العهد البهلوي الثاني.

هذا النسيج من الأحداث والتصاعدات انتهى بنجاح الثورة الإسلامية، وفيها لم يتم قبول نموذج الديموقراطية الغربية بشكل رسمي ومعلن، بالإضافة إلى أنها اصطدمت بتيار التحديث العربي السابق الذي كان سائدا في إيران.

استمر هذا الوضع في الـ ١٥ سنة الأولى من الموجة الثالثة من الديموقراطية ومع بداية عقد التسعينيات، وثمة محاولات غير موفقة إلى حد ما للاتجاه نحو التنمية (تحت مسمى الإصلاح وإعادة البناء)، وكذلك في السنتين الأخيرتين من ذلك العقد حدثت تطورات هزيلة غير متوازنة على صعيد الديمقراطية

قسم هنتجتون موجات انتشار الديموقراطية إلى ثلاث مراحل:

١- الموجة الأولى في نهاية القرن الـ ١٨، وفيها استقرت الديموقراطية وتدعمت في بلاد مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- الموجة الثانية في غضون عقد الأربعينيات من القرن الـ ٢٠ وجاءت متزامنة مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت الديموقراطية طريقها إلى بعض دول العالم الثالث.

٣- الموجة الثالثة منذ عقد السبعينيات من القرن الـ ٢٠، وقد بدأت مع سقوط النظام الديكتاتوري في البرتغال.

كما نرى هناك فاصلا زمنيا بين الموجة الأولى والموجة الثانية يقارب قرن ونصف قرن من الزمان، وهذا مؤشر على طول الفترة الزمنية التي وصلت خلالها تلك الموجة من انتشار الديموقراطية من الدول الصناعية إلى الدول النامية. لكن لا توجد فترة زمنية طويلة بين الموجة الثانية والموجة الثالثة وهذا يعبر عن سرعة تصاعد موجة الديموقراطية في العالم، والتي وصلت ذروة سرعتها وانتشارها في الموجة الثالثة في النصف الثاني من القرن الـ ٢٠ إلى درجة أنه مع بداية هذه الموجة (منتصف عقد السبعينيات)، إتخذ ٤٥٪ من مجموع دول العالم نظام حكم ذا طبيعة ديموقراطية. والآن سنرى ماهو وضع هذه الموجات الثلاث من الديموقراطية في إيران:

الموجة الأولى تزامنت مع حكم الدولة القاجارية بعد أن تزلزل كيان الشعب الإيراني بعد هزيمته من دولة حديثة هي روسيا وفرض معاهدتي جلستان وتركمانتشاي.

منذ ذلك الوقت وضعت أولى بذور التحديث في أذهان بعض النخب الحكومية وغير الحكومية بشكل أو بآخر، وقام بعض

في إيران (تحت مسمى حركة الثاني من خرداد).

ولكن إلى الآن مازال الإيرانيون مقيدون بالمشاكل والعقبات سواء فيما يتعلق بالتنمية أو الديمقراطية.

وتثار هنا تساؤلات عدة هي: كيف يمكن إرساء النموذج السياسي الغربي الديمقراطي في إيران بدون مراعاة البنية الاجتماعية، والظروف الاقتصادية والتقاليد السياسية والطبيعة الخاصة للمجتمع الإيراني؟

وكيف يمكن أن نجلب الديمقراطية من الغرب مثل آلة جاهزة بدون الاستعدادات والتمهيدات اللازمة لتعمل في إيران؟ وهل التطورات التاريخية للإيرانيين متماشية مع تطورات المجتمعات الليبرالية الديمقراطية في الغرب؟ وهل يمكن تكرار التنمية الغربية في إيران؟ أم أن هذا يستلزم اختراع منطق محلي لتطورات مجتمعهم، وامتلاك استراتيجية محلية قومية لتقدمهم ورقبهم؟ يبدو أنه ليس أمام الإيرانيين سوى هذا الطريق الأخير يقال أن مشكلة المجتمع الإيراني تمثلت في أنه لم يستطع تقديم برنامج قومي محلي للتنمية ويقوم بتطبيقه، بل إنه لم يستطع أن يسلك طريق الغرب، أي تلك المراحل المتعددة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي ارتبطت الديمقراطية بها ارتباطاً وثيقاً، وبناءً على هذا من المحتمل جداً ألا تترسخ عملية التنمية في المجتمع الإيراني وألا يتم إقامة مؤسسات ترعى استمرارها.

توضح تجربة التاريخ المعاصر أن أي مجتمع من مجتمعات العالم الثالث يجب أن يجد أسلوباً محلياً ملائماً له من أجل التقدم والنهوض، وسيتحقق ذلك تدريجياً بمزيد من الجهد والصبر والمثابرة، مع الحذر من الاقتباس من التجارب الغربية وألا يتعامل هذا المجتمع مع الأمور بنظرة سطحية تقليدية، وعليه أن يعلم أن الديمقراطية مقترنة إقتراناً حتمياً بالتنمية وكلاهما نشأ من خلال تطورات بنىوية عديدة، ولو أن دولة قررت أن تقتبس شيئاً من الغرب عليها أن تبدأ بالتنمية وليس بالديموقراطية، لأن التجربة أوضحت أنه يمكن قطع مراحل من التنمية بدون ديموقراطية لكن الديمقراطية من الصعب إرساؤها بدون التنمية اللازمة.

ومما لا شك فيه أن وضع مثل هذه المعطيات ليس هدفه الدعوة للدكتاتورية والاستبداد، لكن يمكن منها استنتاج أنه في الغرب ذاته تؤسس الديمقراطية بدون وجود البنية الاجتماعية والاقتصادية. الآن نعود إلى تساؤلنا الأساسي لماذا لم تستطع إيران على مدار ٢٠٠ عام مضت أن ترسخ التنمية وكذلك الديمقراطية على أراضيها؟ ونعتقد أن هذا راجع إلى سبب هام هو أن الإيرانيين يريدون اللحاق بطريق التقدم والنماذج الخارجية الجاهزة بدون النظر إلى ظروفهم ووضعهم، والنتيجة أنهم فقدوا أسلوب تحركهم الذاتي. لقد ركز الإيرانيون أثناء عمليات التطور الطبيعي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنضج التدريجي للبنى المؤسسية لديهم على مطالب سياسية طموحة مثل الحرية والديموقراطية والتعددية وذلك بشكل عاجل وليس بشكل تدريجي.

هذا في حين أنهم لم يكونوا قد حققوا ما تحتاجه هذه الحرية والتعددية ولا شروطها المسبقة من تنمية لازمة لها.

فالمجتمع الإيراني يفتقر إلى القدرة على العمل والانتاج

ويفتقر إلى سوق نشط منتج، ولا يتمتع بالمعرفة والمعلومات والتقنية اللازمة، ولم ينتج أفراداً متخصصين من ذوى المهارات التقنية، فضلاً عن أن صلتة بالعالم الخارجى لم تدعم بشكل كاف، كذلك يعلى أفراد المشاعر على العقلانية ولا يوجد لدى المجتمع الإيراني بنية طبقية تلبي احتياجات التنمية والديمقراطية، وبدلاً من الصراع الطبقي يسود الخلاف الطائفي ولم يحصل المجتمع الإيراني على الحد الأدنى من التنمية اللازمة لتدعيم الديمقراطية السياسية.

ثم يأتي بعد هذا كله ما وفد بعد انتقال التنظيمات المستحدثة إلى المجتمع الإيراني من نماذج ناقصة معيبة من البرلمانات والأحزاب والجمعيات الغربية حيث طغت عليها النزعة الطائفية والقبلية، وأصبحت الحياة السياسية بين الإيرانيين في الأغلب الأعم تدور حول السلب والمنع وأي الجماعات تحصل على نصيب أكبر من السلطة السياسية فإنها تسعى للحصول على قدر أكبر من الموارد والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كذلك الأفراد إما أنهم تابعين غير مباشرين أو يتحاربون مع الحكومة حتى يحصلوا على رفاة أكبر من أي دولة أخرى، فتعفيهم من الضرائب أو تفرض عقائدهم وأيديولوجيتهم على المجتمع.

إن النخبة الإيرانية الحاكمة (ذات بنية اجتماعية غربية ومنفصلة عن بقية المجتمع، وكذلك المجتمع منفصل عنها) إما أنها تمارس نوعاً من الاستبداد الإيراني التقليدي، أو أنها تخطط الجمود الديني بالنزعة التعصبية التي لا تقبل الآخر.

أما النخب الإيرانية الموجودة خارج السلطة وهم في الأغلب الأعم من رجال الدين وأساتذة الجامعات، فمعظمهم منافسون للنخبة الحاكمة ويسعون لتحقيق أهدافهم الأيديولوجية والحزبية أكثر من المصالح القومية العامة.

فهم إما مناهضون لعملية التحديث الحكومية من منطلق الجمود الديني، ويدعم العناد الحكومي والنظرة المتمركزة حول الذات هذه الحركة المناهضة، ويتطور الأمر إلى حد المعارضة العنيفة، أو أن هذه النخب تمارس نشاطاتها من منطلق أيديولوجي راديكالي بهدف الاطاحة المباشرة أو غير المباشرة بالنظام الحاكم. وكرد فعل على غريزة الحكومات أو ميولها التفريعية تتصاعد الروح الانتقامية، وتلجأ هذه الحركات بسرعة إلى فكر تغيير النظام واستبدال السلطة.

كما أنهم يقومون بمعارضة أيديولوجية الحكومة دون الاهتمام من قريب أو بعيد بالمصالح القومية والمعايير العقلانية لتعويض إحساسهم بتدنيهم وبأنهم في مواجهة استبداد الحكام، وكرد فعل على السلوك التسلطي غير القابل للتغيير من قبل الحكام مع معارضيتهم.

في الآونة الأخيرة نشط الإيرانيون مرة أخرى بعد عدة سنوات من التنمية الهزيلة وتولد في قلوبهم الأمل في ترسيخ نوع من سيادة القانون وإحقاق الحقوق وحرية الصحافة والأحزاب والأفكار المثالية كالمجتمع المدني والديموقراطية والتعددية، ولكن مرة أخرى سقطت هذه الآمال في بحر العواطف والمشاعر الشعبية وركبت النخب الجديدة أمواج هذه المشاعر بدافع تسلق هرم السلطة والحصول على المناصب العليا.

الحركة الإصلاحية في عام ٢٠٠١

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٤/٩

زادت التساؤلات في الفترة الأخيرة حول الإنجازات التي حققتها حركة الإصلاح في إيران خلال عام ٢٠٠١ وعن مدى النجاح الذي حققه محمد خاتمي رئيس الجمهورية الذي تولى رئاسة الجمهورية لفترة ثانية، بل إن هناك حديثاً حول من سيخلف خاتمي؟ وكان لا بد من أن نعرف وجهات نظر المفكرين والسياسيين حول حركة الإصلاح في العام الماضي. يقول الدكتور «غلام عباس توسلي» السياسي وأستاذ الجامعة:

إن حركة الإصلاح قد ألفت خلف ظهرها النجاحات وأيضاً المشاكل ونستطيع أن نعتبر أن هذه الحركة تعد حركة شعبية وقومية تستطيع أن تضم القطاعات المختلفة من الشعب. ومن أبرز النتائج التي حققتها الإصلاحات في العام الماضي هي حصول الرئيس خاتمي على راية الإصلاح بتصويت وتأيد شعبي كبيرين.

وكان هذا الانتصار مهم للغاية خاصة بعد المشاكل التي واجهت الحركة وكان من أهمها الصدام مع الطلاب والصحافة وأيضاً التيار المحافظ ورغم هذا انتصر مرشح التيار الإصلاح في الدولة.

وقال إن إطلاق سراح القوى السياسية والتي اعتقلت خلال العام الماضي يعتبر نجاح آخر للإصلاحيين ورأى أنها كانت ناتجة عن التضامن بين المجلس والصحافة مع أسر المعتقلين. وأضاف أن من أهم المشاكل التي واجهت الحركة هو رفض القوانين واللوائح التي وافق عليها المجلس، وكان هذا أيضاً وراء الصدامات والصراعات القضائية التي تمت بين السلطة القضائية وأعضاء المجلس الإصلاحيين.

وأكد «توسلي» أن حركة الإصلاح حركة شعبية ومن المنتظر أن تحقق في عام ٢٠٠٢ ما لم تحققه في عام ٢٠٠١ وأن تواجه التحديات بقوة وتتسم الإصلاحات بسرعة أكثر وبطرق جديدة. وبخصوص السياسات الجديدة فإنه يجب الموافقة على اللوائح الخاصة بالسياسة الخارجية للدولة بهدف الارتقاء بمكانة الدولة على الساحة الدولية وإحداث تغييرات وتطورات في الدبلوماسية الإيرانية.

وبخصوص السياسة الداخلية يجب الاهتمام بالأمور الخاصة بالشئون الداخلية مثل الأحزاب والمجالس والحريات السياسية والمدنية ويجب أن تكون متممة بدعم قوى من قوى الإصلاح.

كذلك فإن المشاكل الاقتصادية للعمال والمعضلات التي تواجه المفكرين وهروب العقول خارج إيران والحركات الطلابية يجب أن تكون موضع اهتمام أكثر للحركة في العام المقبل ويقول «برويز بيران» عالم الاجتماع وأستاذ الجامعة:

إن حركة الإصلاح في إيران بحاجة إلى باحث متخصص بجانب خضوعها للدراسة والتحليل، هذا الأمر يعتبر ضرورياً منذ مجئ الحركة للسلطة ومن خلال هذا نستطيع أن نقف على العوائق والمشاكل التي تواجه حركة الإصلاح، والمشكلة الآن تكمن في أن قطاعاً كبيراً من الشعب الإيراني يرى مطالبه بلا إجابة وهذا الأمر من الممكن أن يؤدي بحركة الإصلاح إلى «الهرج والمرج»، وفي النهاية تفقد الحركة إنجازاتها التي حققتها خلال الفترة الماضية وعلى رأسها «الثقة» التي أعادت خاتمي مرة أخرى لكرسي السلطة.

ويؤكد على أنه في عام ٢٠٠٢ يجب تعميق وتوسيع حركة الإصلاح في الساحات غير السياسية مثل الساحات الاجتماعية والفنية والجماهيرية. وتجنب في تأكيده الدفع بالساحة السياسية، ويستلزم تحقيق هذا الأمر مشاركة المنظمات الشعبية. ولكن للأسف فإننا نتجاهل هذه المنظمات. وأكد على أن النقد الموجه لحركة الإصلاح هو لصالحها لأن هذا النقد يقف على المشاكل التي تعرقل مسيرتها، لكن من خلال هذا النقد يجب أن نوضح معنى «المدنية» وماذا يعني «السلوك المدني»؟

فللأسف إننا أحياناً نصطدم بسلوكيات لا تتلاءم مطلقاً مع الأسس الأخلاقية والحضارية وهذه السلوكيات تصدر عن أشخاص دائماً يتحدثون عن المدنية والتحضر.

وتقول «الهة كولاي» عضو المجلس عن طهران:

إن أهم نتائج حركة الإصلاح في عام ٢٠٠١ هو استمرار خاتمي على كرسي الرئاسة لأنه في وجود خاتمي يصمت أي صوت معارض للإصلاحات فوجوده يمثل ضغطاً قوياً على أي جبهة معارضة، ولكن كان تشكيل الحكومة بمثابة النقطة السلبية التي لم يستطع أن يحصل فيها خاتمي على الثقة الكاملة من الشعب.

وأضافت أن حركة الإصلاح في عام ٢٠٠١ واجهت صعوبات وتحديات كثيرة، ولمواجهة هذه التحديات يجب إعداد البرامج والإصلاحات المناسبة والدقيقة، كما أكدت كولاي على أن دخول الإصلاحات في قطاع التربية والتعليم هو أمر هام جداً وإن كانت نتائجه متواضعة إلا أن التعمق في إصلاحات قطاع التربية والتعليم سوف يثمر نتائج هائلة.

والنقطة المهمة الأخرى هو السعي من أجل الدفاع عن حقوق الشعب وقوانينها المختلفة مثل لائحة «الجرم السياسي» والقوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية والإصلاح الضريبي. وفي النهاية فلنكن يحدت تقدم كبير في الإصلاحات يجب أن نهتم بتجارب الدول الأخرى مثل روسيا أو الدول الملكية مثل إسبانيا وأن نتعلم الدرس ونستخلص من تجاربهم أكبر استفادة

تساعد حركة الإصلاح في الفترة المقبلة .

ويقول «حسين لقمانيان» عضو المجلس عن همدان:

إذا كنا نتحدث عن نتائج الإصلاحات والإنجازات التي حققتها فإن طرح الإصلاح باعتباره أمراً ضرورياً لنا يعتبر أهم الإنجازات ولكن من الضروري أن يبدأ الإصلاح في البناء الحكومي . ووضع لقمانيان والذي دخل في صدام مع القضاء أنه للأسف فإن مجلس الشورى يقع تحت وصاية مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام لذلك فمن المستحيل تنفيذ قوانينه . لذلك فلا بد من إيجاد الدستور الذي يحمي الشعب ويعطي السلطة للمجلس في القوانين التي يراها صالحة .

وقال «لقمانيان» إذا لم يتحرك مجتمعنا خلال العام أو العامين المقبلين فسوف تكون هناك عوائق كثيرة سوف تعرقل مسيرة الإصلاحات في الدولة .

وآتمنى أن تأخذ السلطة والحكومة هذه القضية بجدية .

أما «داود حسين زاجان» نائب رئيس لجنة بالمجلس . فيقول: أن حكومة الإصلاحات بمساعدة المجلس المؤيد للحكومة قد حققت نتائج كبيرة خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر والتي ألقت بمشاكلها على العالم أجمع وخصوصاً في الساحة الاقتصادية لدولتنا .

أما في قطاع الحركة الشعبية فكانت الحركة الإصلاحية سبباً في زيادة نشاط الجماعات والأحزاب على ساحة السياسة الداخلية والخارجية . وكانت الحركة تتبع في سياساتها خط الشفافية والوضوح مع المجلس وهذا التيار كان موضع تأييد وقبول الشعب .

واعتبر زاجان أن حضور المؤسسات الشعبية في مؤتمر «ديران» بجنوب أفريقيا وإدانة التفرقة العنصرية هو من النتائج الأخرى لنشاط هذه المؤسسات وأكد على أن أكبر إنجاز

حققته الحركة في عام ٢٠٠١ هو «إزالة التوترات» الموجودة على الساحة والتي تضر بمصالح دولتنا .

ويقول «وفا تابش» عضو المكتب السياسي لجبهة المشاركة الإيرانية:

للأسف فإن الظروف السياسية لمجتمعنا وطرح بعض القضايا من جانب الجبهات المعارضة لمسيرة الإصلاح كانت سبباً في فقدان الظروف المناسبة للنقد السليم والبناء الذي يخدم مسيرة الإصلاح .

ويؤكد أنه بعد انتصار خاتمي في الانتخابات الأخيرة وتقديم ورقة عمل جديدة من الحكومة فإنه يجب علينا الصبر حتى تظهر نتائج هذا العمل ونستطيع أن نقيمه بصورة واضحة وسليمة .

أما بخصوص مشاركة الشعب في الساحات السياسية المختلفة، فيجب أن نمنحهم فرصة للمشاركة في الجهاز التنفيذي للدولة .

أما «علي تاجرنيا» عضو المجلس عن مشهد فيقول:

يجب على خاتمي الآن أن يقدم للشعب ورقة عمل الحكومة في الفترة السابقة موضعاً إنجازات الحكومة في مسيرة الإصلاح على مختلف الأصعدة، ففي الدورات السابقة كانت المظاهرات الشعبية موجهة إلى الأجهزة التنفيذية للدولة، أما الآن فهي موجهة أساساً لشخص رئيس الجمهورية وحكومته .

وتوجد تساؤلات كثيرة يطرحها الشعب والطلاب حول الحكومة وإنجازاتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعلى خاتمي أن يرد عليها بردود مقنعة .

وهناك تيارات كثيرة معارضة للإصلاحات ويجب على خاتمي أن يولي اهتماماً بهذا الشأن لأن الهجوم على الإصلاحات هو هجوم على شخص خاتمي .

مهاجراني أو كروبي هو الرئيس القادم: "بداية نهاية خاتمي" والعد العكسي

■ انتخاب (الانتخاب) ٢٠٠٢/٤/٢١

بدعم وتأييد تكتلات مختلفة من الجناح الإصلاحي من بينها «كوادر البناء» . وأشار «نوروز» أيضاً - بشكل ضمني - إلى تأييد بعض التكتلات من الجناح اليميني لمهاجراني . ووفقاً لما قاله المتحدث غير الرسمي باسم حزب المشاركة فإن «مهدي كروبي» هو أيضاً من جملة الوجوه السياسية التي سوف ترشح لرئاسة الجمهورية من جانب جمعية «روحانيون مبارز» .

ما قاله السيد نوروز يطرح السؤال التالي: لماذا يبدأ الآن العد التنازلي لخاتمي رغم أن الوصول إلى نقطة «الصفير» لازال أمامه ثلاث سنوات كاملة؟ كما أن طرح اسم

أعلن «نوروز» المتحدث غير الرسمي باسم جبهة «مشاركات» - المشاركة - وهي احدي الكتل القريبة من خاتمي ان الاجتحة السياسية في إيران قد بدأت سعيها من أجل الانتخابات الرئاسية القادمة . وأعلن ان عطا الله مهاجراني هو أحد المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأنه تبذل الآن محاولات وجهود من أجل ضمان عدم رفض أهليته للتقدم لانتخابات رئاسة الجمهورية نظراً لمواقفه عندما كان وزيراً للثقافة والإرشاد وهو ما دفع المحافظين لإجباره على تقديم الاستقالة .

إن مهاجراني هو أحد المرشحين المحتملين الذين يحظون

الحزبيين وغير الحزبيين - يجب عليهم ان يطرحوا مثل هذه القضايا في الوقت المناسب، وفي جلساتهم الحزبية والسياسية المناسبة والملائمة لذلك.

وانطلاقاً من هذا الفهم فإن "جمعية روحانيون مبارز" لم تعقد ابداً مثل هذه الجلسات لمناقشة هذا الأمر، وليس لدينا أي وجهة نظر خاصة بالإسمين المذكورين (مهاجراني وكروبي) وكلاهما من الشخصيات التي تتمتع بجدارة ولياقة - شأنهما في ذلك شأن آخرين كثيرين - لتولي مهام منصب رئاسة الجمهورية وهذا أمر سوف يطرح في الوقت المناسب.

وحول هذا الأمر يقول "حسين كاشفي" عضو اللجنة المركزية لحزب المشاركة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية للحزب أيضاً، يقول: هناك مسافة كبيرة بين اصل الخبر والحقيقة. لدينا ثلاث سنوات كاملة تفصل بيننا وبين الانتخابات الرئاسية القادمة. والحقيقة أنه ليس لدى معلومات عن سبب قيام المتحدث غير الرسمي، بإسم جبهة المشاركة السيد "نوروز" بالإدلاء بهذا التصريح، فهو غير مكلف بالتحدث رسمياً بإسم حزب مشاركت وأنه يعتبر فقط أحد أصدقائنا، ولهذا فمن الطبيعي أن يعمل بالقرب من "المشاركة" وأعتقد ان هذه الخطوة من جانب "نوروز" إنما هي نوع من الإعلام وعندما تكون هناك شائعات ما فإن هذه الجريدة أو تلك سوف تقوم بنشرها على الفور.

كما يجب التأكيد على أن ذلك لم تكن له أية صفة أو طبيعة حزبية أو مؤسسية. أيضاً لا بد أن نضع في الاعتبار ان مستقبل رئاسة الجمهورية وخليفة السيد خاتمي إنما هو أمر مهم وضروري لجميع الشعب فالجميع يريد أن يعرف من الذي سوف يخلف خاتمي؟ واستناداً لما سبق فإن كل حزب أو تكتل سياسي من المؤكد انه يمضي ويسير وراء مرشحيه ومؤيديه وهذا أمر طبيعي. لكن بالنسبة لحزب مشاركت المشاركة فنحن لم نبحث هذا الموضوع داخل الحزب حتى الآن.

على جانب آخر، فإن "حميد رضا ترقى" عضو اللجنة المركزية لجبهة المؤتلفة الإسلامية يعتقد ان ذكر هذا الخبر - لو أنه صحيح بالفعل - إنما يمثل دليلاً على ظهور الاختلاف داخل جبهة الثاني من خرداد بشأن الانتخابات الرئاسية القادمة، وأن هذا الخبر الصغير يدل قطعياً على أن جبهة مشاركة لا تريد أن تصوت لصالح الأشخاص الذين سوف يرشحون بصفتهم مرشحين محتملين لكوادر البناء.

ومن المحتمل أن جبهة المشاركة تهدف من خلال طرحها المبكر لهذه القضية الى حرق الوجوه المطروحة من جانب الكتل الأخرى المكونة لجبهة الثاني من خرداد والتي تختلف آراؤها وأفكارها بالضرورة مع آراء وأفكار جبهة المشاركة. وأن هذا مرجعه انزواء حزب المشاركة الذي كان موضع انتقاد لجميع أعضاء جبهة الثاني من خرداد.

مهاجراني وكروبي بوصفهما من المرشحين المحتملين يعد امراً في حاجة إلى تأمل كبير وذلك لأن المحاولات الهادئة -التي تجري الآن - خاصة من جانب وسائل الإعلام الأجنبية تهدف اساساً إلى طرح "محمد رضا خاتمي" وتهيئة المجال والمناخ امامه. استناداً الى ذلك كله قامت جريدة انتخاب بطرح القضية - في حوار مباشر - مع "رسول منتجب نيا"، و"حميد رضا ترقى"، و"محمد عطريات فر" و"حسين كاشفي". وكان السؤال الأساسي المطروح هو: لماذا بدأ البحث عن الخلفاء المحتملين للسيد خاتمي بهذه السرعة وبهذا الشكل المبكر؟ ولماذا جاءت المبادرة من جانب حزب مقرب إلى رئيس الجمهورية؟

في محاولة للإجابة على هذا السؤال .. يقول "عطر يانفر" عضو اللجنة المركزية لحزب كوادر البناء:

لم يقيم حزب كوادر البناء حتى اليوم بعقد أي جلسة لبحث ودراسة الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠٠٥. من ناحية أخرى، فإن مهاجراني يعد من الشخصيات الممتازة والهامة التي من الممكن ان تتولي رئاسة الجمهورية. وهنا تجدر الإشارة الى التذكير بأن مثل هذا الاحتمال ليس بعيداً عن المنطق أو العقلانية السياسية.

وفيما يخص السيد مهدي كروبي فإننا لا أتصور أيضاً ان الوقت مبكر لذلك خاصة ان الظروف الشديدة والصعبة التي تمر بها إيران الآن تفرض ألا تكون القرارات متسارعة أو متعجلة.

إن كروبي ومهاجراني كلاهما من جملة الأشخاص التي تتطلق بعض الأذهان الآن نحوها لترشيحها واختيارها في الانتخابات الرئاسية القادمة. لكن الأمر الذي لا شك فيه هو ان الأحزاب والتيارات السياسية لم تتخذ قراراً بعد بشأن مرشحيتها للانتخابات الرئاسية القادمة، ومن المهم ألا يكون بدء الحديث عن ذلك مطروحاً في قالب الاهتمام الحزبي فقط.

أما "رسول منتجب نيا" عضو اللجنة المركزية لجمعية روحانيون مبارز فهو يعتقد ان الحديث عن المستقبل وطرح القضايا المتعلقة يعد أمراً مقبولاً ومناسباً، لكن من اللازم على أولئك الذين يعمدون الى ذلك ان يضعوا في اعتبارهم ظروف وشروط الزمان والمكان. فإيران تودع وتتهيأ الآن أياماً حساسة وهي تحتاج إلى الوحدة والوفاق القومي، لذا يجب في مثل هذا المناخ - الاحتراز من طرح القضايا الخلافية المثيرة للاختلاف جانباً.

ان حكومة ورئاسة الجمهورية التي انتخبت في يونيو ٢٠٠١ لم تنته حتى الآن عامها الأول ولذا فإن طرح مثل هذه القضايا في ظل هذه الظروف يعد أمراً غير لائق. بل ومن الممكن ان يكون له دور وأثر سلبيان في اتخاذ بعض القرارات أو الآراء.

لهذا يجب على أصحاب الرؤى والمفكرين السياسيين -

"مأسسة" صلاحيات منصب "المُرشد"

■ ناصر إيماني (♦) ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٢/٤/١٤

اعترض مجلس صيانة الدستور على عدد من القوانين التي صدّق عليها مجلس الشورى الإسلامي بشأن ميزانية عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ نظراً لمخالفة بعضها للشرع ومخالفة البعض الآخر للدستور. ثلاثة من هذه الاعتراضات انصبّت على عدم الدقة في الميزانية الخاصة برجال الدين والمؤسسات العقائدية - المعنوية - السياسية والقوات المسلحة، وموضع آخر انصب علي مخالفته لمقررات المجلس الأعلى للثورة الثقافية. كل هذه المخالفات تم رفضها - استناداً الى المواد (٥٧) و(١١٠) من الدستور وهي من المواد المرتبطة بصلاحيات ووظائف القيادة - من جانب مجلس صيانة الدستور.

وتكمن هذه المشكلة الحقيقية في أن مثل هذه الموضوعات - مثل محكمة رجال الدين، ميزانية الإذاعة والتلفزيون، قرارات المجلس الأعلى الثقافية وغير ذلك من الموضوعات التي ترتبط مباشرة بإدارة ومهام القيادة غالباً ما تكون موضع صراع بين المؤسسات القانونية ولم يتم أبداً اتخاذ أية خطوة من أجل إيجاد حلول لإنهاء مثل هذه المنازعات والخلافات والسؤال الآن هو:

طالما أنه كان لحضرة الإمام الخميني من قبل ومقام المرشد العظيم (مؤسسة القيادة) حالياً، السلطة والصلاحيات الخاصة بتشكيل بعض المؤسسات مثل المحاكم الخاصة والمجلس الأعلى للثورة الثقافية وغير ذلك، فلماذا تتم الدعوة الآن، وبعد مرور سنوات على قيام نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى بحث ومناقشة المكانة القانونية لهذه المؤسسات؟ وإذا كانت لهذه المؤسسات - التي يشكلها مقام المرشد المعظم - مكانة ووضعية قانونية فلماذا تحدث بعض الخلافات بين المؤسسات الدستورية في الدولة؟ في اعتقادي أن السبب الحقيقي لذلك يبدو في عدم "مأسسة عدد من وظائف وصلاحيات مقام الزعامة في الدستور"، وأنه لذلك يجب إجراء خطوة أساسية وفورية في هذا الصدد. إن للزعامة مكانة رفيعة جداً في دستورنا، كما تعد المرجع الأصلي لكل المؤسسات الدستورية في النظام. إن تعيين الكثير من كبار المسؤولين والقادة العسكريين، ووضع السياسات العامة ومتابعتها وحل الخلافات وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، وحل معضلات النظام، وإعلان الحرب والسلام، والأمر بكل أنواع الاستفتاء وكثير من الوظائف الهامة والحياتية للنظام، كل ذلك يخضع لسلطة "مؤسسة الزعامة" والأهم من ذلك كله أنه طبقاً للمادة (٥٧) من الدستور فإن السلطات الثلاث تعمل كلها تحت إشراف مقام المرشد المعظم.

نحن نعلم أيضاً أن بعضاً من وظائف الزعامة يتم تنفيذها وتسييرها بواسطة مؤسسات تابعة لها وهذه المؤسسات منصوص عليها ولها مكانة محددة في الدستور مثل مجلس صيانة الدستور، والمجلس الأعلى للأمن القومي، ومجمع تشخيص مصلحة النظام وغير ذلك، إلا أن قطاعاً آخر من

الوظائف الكثيرة الهامة الخاصة بمقام الزعامة مثل كيفية المراقبة على حسن تنفيذ السياسات الكلية للنظام وضمنان تنفيذها، وطريقة حل الاختلاف وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث، وكيفية حل مشكلات النظام وغير ذلك، مثل هذه الوظائف لم تأخذ بعد الشكل المؤسسي ولم تصبح في إطار محدد وملزم.

على سبيل المثال، فإن السياسات العامة للنظام التي تبلغ إلى المؤسسات بواسطة مقام المرشد المعظم، مثل هذه السياسات، أي مكانة تتمتع بها في النظام القانوني للدولة، وما هي كيفية تأثير وطريقة انعكاس تلك السياسات في برامج الخطة الخمسية والموازنة السنوية للدولة؟ وفي حال تنفيذ هذه السياسات أو في حال عدم تنفيذها ما هي المؤسسة التي لها حق متابعة تنفيذها؟ وكيف يمكن العمل على سد أوجه التقصير التي تتم بشأنها؟

هذا بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث وحل الاختلاف بينها... بأي آلية وميكانيكية يتم؟

والمجلس والحكومة والسلطة القضائية كيف يكونوا ملزمين بتنفيذ القرارات الصادرة لحل خلافاتهم؟ وفي حالة عدم تنفيذ ذلك ما الذي سيحدث؟ إذا لم تكن مشكلات النظام قابلة للحل بالطرق العادية ما الذي سيحدث؟ وما هو المقصود والمقصود الخاص بـ "الطرق العادية أساساً؟ كيف تستطيع الزعامة حل المشكلات؟ وما هي الضوابط على ذلك؟ كيف تصبح المؤسسات القانونية ملزمة بقبول وتنفيذ ذلك؟

هل قرارات الحكومة الصادرة من جانب ولاية الأمر "المُرشد" تدخل في إطار نفس هذه المادة الدستورية (مادة ١١٠) وفي هذه الحالة كيف تتمكن المؤسسات القانونية من تنفيذ ذلك؟

إن تشكيل محكمة خاصة بإسم رجال الدين كانت من ضروريات النظام وقد شكلت من جانب حضرة الامام الخميني - استناداً الى صلاحياته. وعلى ذلك هل يمكن لبعض السلطات أن تمتنع عن التعاون! أو تمتنع عن تقديم إمكاناتها لمحكمة رجال الدين؟ وذلك استناداً الى الطبيعة الخاصة بمحكمة رجال الدين ونظراً لأنها خارج نطاق وصلاحيات السلطات الثلاث.

وإذا ما حدث ذلك - أي صدام يمكن أن يحدث؟ ألا يمكن أن يمر في الأصل - هذا النوع من المؤسسات - التي تشكل بواسطة المرشد - بتصديق مجلس الشورى الإسلامي؟ وما دام المجلس - أيضاً - يعمل تحت رقابة المرشد (مادة ٥٧) فعلى المرشد أن يقوم بالتصديق على قرار المجلس في هذا الصدد.

الخلاصة، إنني أعتقد أنه من الأفضل - مادام مثل هذه النوع من الوظائف والصلاحيات الخاصة بالمرشد في غاية الأهمية لإدارة الدولة - أن يتم تشخيص ذلك ووضع في شكل وفي إطار مؤسسي حتى تنفذ القرارات وتوضع في إطار ملزم وحتى تصبح المؤسسات الخاصة بها ملزمة هي الأخرى بمتابعتها حتى لا تحدث أو تقع أية تقصيرات في تنفيذها.

أزمة البطالة: المشكلات والأعمال

■ عبد المجيد وحيدى ■ إطلاعات سياسى - اقتصادى (الأخبار السياسية - الاقتصادية) * العدد ١٧٣-١٧٤

متعدد الأوجه، بالإضافة الى قبول حدوث بعض التغييرات القانونية والإدارية فى المجتمع الإيرانى. وفيما يلي نتناول عددا من العوامل الرئيسية للأزمة: ١- العوامل الإدارية:

للعوامل الإدارية تأثير كبير فى مشكلة البطالة، ولاستطيع فيما يلي ذكر بعض منها :

أ- الافتقار الى برنامج تخطيطى للاستفادة من القوى البشرية، فحتى الآن لم يتم طرح مخطط تفصيلى للقوى البشرية الإيرانية، فإيران تحتاج الى هيئة مركزية ذات طبيعة مستقلة نسبيا تختص بهذا الشأن، وتتولى جميع أمور توجيه القوى البشرية مثل التوظيف، وهجرة الخبرات والكفاءات الى الخارج، وإرسال العمالة الى الخارج، وتحقيق توازن فى نوعيات الدراسات الجامعية، وتدريب العمالة الماهرة وما إلى ذلك من أمور.

لا توجد فى إيران قوانين كافية تنظم وتحدد شروط إقامة الأجانب فى الداخل، كذلك حدود الملكية والعمل والحقوق المدنية والتأمين والصحة والتربية والتعليم. ومن أهم الأمور التى يجب أن تهض بها مثل هذه الهيئة قضية التشغيل والعمالة .

فمع قلة فرص العمل، هناك ما يتراوح بين ٢,٥ مليون الى ٣ ملايين أجنبى داخل إيران، وبالطبع يمثل الأمر أحد أسباب انتشار البطالة.

طبقا لقول مدير الإدارة العامة لتشغيل الأجانب، هناك ٢٠٠ ألف فرد من مجموع الأجانب داخل إيران لهم أوراق إقامة أما البقية فيعيشون فى إيران بشكل غير قانونى.

فيما سبق كان العمال الأفغان يشغلون سوق العمل، فقد توجهوا للتجارة وامتلاك المحلات، بل إن بعضهم يعمل كمصدر للملابس فى إيران وحل العراقيون محلهم حاليا، وبالطبع شكلت بعض الأنشطة نقاط جذب لهم مثل بيع السجائر والسلع الكمالية.

إن السوق السوداء للدواء فى شارع ناصر خسرو بطهران تديرها شبكات يسيطر عليها أفراد غير إيرانيين، وكذلك مركز تجارة السجائر فى نفس الشارع، وفى المقابل تهاجر النخب الإيرانية والأفراد المؤهلين الى الخارج بأعداد كبيرة، وفى كل يوم تشجعهم عشرات الإعلانات فى الجرائد على الهجرة الى الخارج . لذا فإنه فى حالة وجود نظام تخطيطى فعال للقوى البشرية، يمكن

فى الواقع لسنا محتاجين، لتوضيح استثناء البطالة فى المجتمع الإيرانى، الى إحصائيات وأرقام، ولكن ذكر أمثلة عليها لا أظن أنه سيكون فى غير محله، وهى كالتالى:

- أعلنت وزارة التربية والتعليم عن حاجتها لتعيين مشرفين صحيين فى المدارس فتقدم لشغل الوظيفة عدد من الأطباء العاطلين. والأسوأ من ذلك، أنه فى الوقت نفسه شاع بين الناس فى طهران أن العمل بوزارة التربية والتعليم يتطلب الحصول على توصية خاصة، وأن عددا من الأطباء قد تم تعيينهم فى هذه الوظيفة بناء على توصيات.

- جاء فى كتاب مجتمع العمل والعمالة للدكتور غلا معباس توسلى، أن عدد العاطلين فى عام ١٩٩١ بلغ مليونى فرد أى ٣٪ من عدد السكان الإيرانى، منهم ٥٠٠ ألف خريج مؤهلات عليا يبحثون عن عمل.

- يجب توفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنويا، فى حين أن الدولة ليس لديها القدرة على توفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنويا.

- فى عام ١٩٩٧ لجأ ٥٦٧ ألف فرد لوزارة العمل للحصول على وظيفة، كان من بينهم أكثر من ألف فرد حاصل على شهادات الماجستير والدكتوراة .

- يجب أن توفر الحكومة الإيرانية ٧٦٥ ألف فرصة عمل سنويا، حتى ينحصر معدل البطالة فى نهاية الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٤ الى ٣ ملايين عاطل.

- صرح وزير العمل والشئون الاجتماعية: أنه حتى الآن ليس لدى إيران إحصائية دقيقة عن أوضاع العمل والبطالة.

- يضاف سنويا الى طابور البطالة ٢٠٠ ألف خريج جامعى.

بهذه المقطعات الإحصائية تتضح أبعاد الأزمة جيدا، ونعلم أن الإحصائيات الإيرانية يتم إعدادها بشكل (متحفظ جدا) .

جذور وأسباب الأزمة :

هناك مجموعة متداخلة من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية وماشابهها، وكل منها يؤثر على الآخر ومن أجل فتح الطريق أمام حل شامل لهذه الأزمة يستلزم الأمر وجود إرادة قوية مع وجود مخطط شامل

إرسال الأفراد المؤهلين للخارج، وفي الوقت نفسه استقبال تحويلات العاملين بالخارج .

ب- التجارة الخارجية : إن الإيرانيين يعملون في التجارة الخارجية على نحو يؤدي إلى إهدار كثير من الثروات. وفي الوقت الحالي وبسبب عيوب نظام التجارة الخارجية تهدر سنويا مبالغ طائلة من العملة الصعبة بسبب دخول السلع المهرية التي تأتي بالأساس من منطقة (جيل على) في دبی، والتي يتضح تماما أنها أكثر من حجم التجارة والواردات القانونية والرسمية.

إن الواردات المهرية بالقطع أكثر ربحية للمستورد، ولكن ما أكثر الضرر الذي ستلحقه بالناس والصناعة الإيرانية ! ويقدر رئيس هيئة الجمارك الإيرانية قيمة السلع المهرية التي تدخل إلى الأسواق الإيرانية بحوالي مليار دولار سنويا .

وتقدر دورية (المجتمع المدني) الواردات المهرية بحوالي ٦ مليارات سنويا، وتستنتج أن الربح العائد على المستوردين من تهريب السلع يقارب الدخل السنوي العام للدولة من حصيلة النفط والضرائب والجمارك وجميع أوجه مصادر دخل الدولة.

من البديهي أن هذا الحجم الضخم من الواردات المهرية (الذي يجب أن نجد له مسمى آخر) له آثار سلبية ومدمرة بشكل مباشر على عملية الإنتاج والتشغيل.

فحينما يمكن إدخال السلع بمثل هذه السهولة ويتحقق ربح يصل إلى ١٠٠٪ على الأقل (وهو عادة أكثر من هذا بكثير) فلا يوجد سبب أو دافع لا يجعل المنتجين يوقفوا مصانعهم ويتجهوا إلى الاتجاه الآخر.

إن الصناعة الإيرانية تواجه في كل يوم بآلاف المشكلات والعقبات، وستتجه بسهولة إلى هذا الاتجاه .

يجانب ذلك، فإن رأس المال الصناعي يوجه صوب التجارة والواردات غير القانونية وينحسر الميل لضخ استثمارات جديدة في قطاع الصناعة، كل هذا يؤدي إلى فقد مجالات التشغيل والعمالة، ومن ناحية أخرى، أدت هذه الواردات السلعية إلى توقف كثير من الوحدات الإنتاجية، والمثال على ذلك أزمة صناعة النسيج الجارية الآن.

إن الشبكة الاقتصادية السرية العاملة في إيران قد أدت إلى آثار سلبية كثيرة مثل عدم دفع الضرائب، ودخول سلع راکدة من باكستان وتركيا على أنها منتجات يابانية ، فضلا عن وجود أنواع من السلع الاستهلاكية داخل السوق الإيراني مثل (اللبان والعصائر والبسكويت وما إلى ذلك) مما تنتج إيران مثيلا له. وهذا الأمر يحتاج إلى تحقيق دقيق بشكل منفصل عن موضوع البطالة .

٢- النظام القانوني:

في الوقت الحالي لا يولي النظام القضائي أهمية كبيرة للأمن الاقتصادي، فلا يوجد للشيك قيمة، ولا يعتد جديا بالكمبيالة ، والتعامل الآجل الذي هو جزء ضروري وحيوي

من النشاطات الاقتصادية في مجال الصناعة ، أصبح خطيرا غير مضمون ، ولا يوجد له أي نوع من الضمان أو الحماية.

ولا توجد أي آلية تضمن التعاملات المشروطة ، وإذا لم يؤد أي طرف التزامه أو تعهده، لا يعلم الطرف الآخر إلى أي جهة يجب أن يلجأ ويتقاضى.

إن فحص النزاعات القانونية (التي تحدث كثيرا في النشاطات الصناعية) يستغرق وقتا طويلا في المحاكم ويكون عالى التكلفة بالغ المشقة (على خلاف طبيعة النشاط الصناعي، الذي يقوم على أساس السرعة والدقة).

على سبيل المثال ، تعتبر عمليات السرقة من الوحدات الإنتاجية أو تخريب المعدات على يد العاملين عليها أحد القضايا الجديدة التي لم تطرح قانونيا ولم يتم تتبعها ودراستها .

كما أن عدم الوفاء بالالتزام الذي هو جزء من الأسس القانونية، لا يثير حساسية أو امتعاضا على نحو كبير، فلو أن شخصا سلم مواد خام لوحدة صناعية متأخرا عن الميعاد المحدد (خاصة مع حالة التضخم الموجودة) فإنه يلحق ضررا قاتلا بهذه الوحدة الصناعية، في حين أن مثل هذا الضرر غير قابل للعرض على المحاكم الإيرانية.

إذن يجب أن تتم عملية إعادة نظر في النظام القانوني بشكل جدي نظرا لأنه يمثل أحد دعائم النشاط الصناعي. فتبعاً للنظام القانوني الحالي في إيران يخزن المنتج إلى أقصى قدر ممكن ويكتفى بأقل قدر منه، وبالطبع ينتج عن هذا حالة من الركود في العملية الإنتاجية وينخفض معدل التشغيل.

أما الإنتاج الكثيف الزائد عن حدود إمكانيات المنتج يؤدي إلى الدخول في احتمالات الإفلاس أو التوقف بسبب إنعدام الأمن القانوني للنشاط الاقتصادي.

٣- النظام البنكي:

لا يتماشى النظام البنكي الإيراني مع الاحتياجات الصناعية. فالبنوك تضع شروطا كثيرة جدا لإعطاء قروض صناعية ، في حين تقدم تسهيلات ضخمة للتجار والمستوردين. وتوصف قواعد القروض الصناعية بين الخبراء باتفاقية تركمانتشاي تتدرا بتعسفها وجورها على الصناعيين، إذ تبلغ نسبة الفائدة عليها حوالي ٢٢٪ سنويا وهو ما لا يتناسب مع طبيعة النشاط الصناعي.

بالإضافة إلى الغرامات التي تفرض على المقترضين من كل حدب وصوب، فبعض البنوك تفرض غرامات في حالة تأخير دفع قسط القرض!

ولمجرد شيك مرفوض يغلق رئيس شعبة القروض الحساب البنكي للمقترض أو على الأقل لا يجدد دفتر الشيكات.

ومن أجل الحصول على قرض صناعي يتطلب الأمر شهورا من المجئ والذهاب وسلسلة من الإجراءات المعقدة

، ولو تقرر أن يكون النظام البنكي في خدمة الصناعة فإن الأمر يتطلب أن تحد البنوك من سطوتها وتقوم بإعادة النظر في تعاملها مع النشاط الصناعي. وينبغي ألا ترتفع فائدة القروض الصناعية، ولو أتيح لرجال الصناعة قروضا بفائدة منخفضة تتراوح بين ١٠-١٢٪، وارتفعت الفائدة على القروض التجارية فستنتقل رؤوس الأموال من التجارة إلى الصناعة، وهذه هي إحدى وسائل التنمية الصناعية.

٤- رؤوس الأموال الأجنبية :

الاستثمارات الأجنبية التي يعلق الكثيرون الآمال عليها لإيجاد فرص للعمل يبدو أن المجال لها في الوقت الحالي غير موات .

فالأجانب لا يبدون رغبة في الاستثمار داخل إيران في مجالات غير مجال النفط والغاز والبتروكيماويات. وكانت الاستثمارات الأجنبية في إيران متواضعة إلى درجة أنه في السنوات السبع الماضية بلغ متوسطها السنوي ما يقارب ٢٢٠ مليون دولار وكانت في عام ١٩٩٩ خمسين مليون دولار فقط .

وتذهب آراء الخبراء الأجانب إلى أنه كلما كان الإيرانيون المقيمون بالخارج أكثر ثراءً فإنهم سيستثمرون أموالهم في إيران، هذا في حين أن الواقع الفعلي القائم يؤكد أن المستثمرين تمتعوا في السنوات الأخيرة بامتيازات ومكاسب عديدة، ومع ذلك لم يرغبوا في الاستثمار داخل إيران، وفضلوا عليها تركيا ودبي.

نتيجة لذلك كان معدل نمو الاستثمارات الأجنبية في إيران سلبيا .

طبقا لقول رئيس هيئة التأمين المركزية الإيرانية، قام الإيرانيون في عام ١٩٩٨ باستثمارات بلغت ١٢ مليار دولار في تركيا ، وفي نفس العام أسست أكثر من ١٠٠٠ شركة إيرانية في دبي برأسمال لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار .

مع هذا الوضع القائم يجب أن نبدأ في القضاء على مشكلات الاستثمارات الداخلية، حتى يتم جذب الاستثمارات الأجنبية في مرحلة تالية.

٥- الإنتاج والصناعة:

الإنتاج والصناعة هما المنشأ الأساسي لفرص العمل، وهما يواجهان صعاباً عديدة تحتاج كل واحدة منها إلى بحث مفصل. وللتنمية الصناعية قائمة طويلة من الاحتياجات، كما أن هناك مشكلات خاصة للعامل في المجال الصناعي فما يقرب من ٣٠٪ من راتبه يذهب إلى التأمين الاجتماعي وإذا أضفنا إليه ضرائب تقدر بـ ٥٪ يبلغ جملة المستقطع من راتب الصانع ٣٥٪، بمعنى أنه لو أضاف صاحب العمل ١٠٠ تومان (مليون تومان يساوي ٥٠٠٠ جنيه تقريباً) لراتب العامل فسيقتطع منه ٣٥ تومان، ولا تسمح قوانين وزارة العمل بغير ذلك .

وللضرائب قصة أخرى. فنظراً لأن الضرائب يتم حسابها بشكل تصاعدي، فيمكن الوصول بسهولة إلى

الحد الأقصى منها البالغ ٥٢٪ لربح يبلغ ٢٠ مليون تومان. ومن البدهي عندما لا يستطيع النظام الضرائبي أن يحصل الضرائب من الواردات المهرية ، فإنه لن يستطيع تحصيل ضرائب من ملايين العاملين الأجانب في إيران، الذين يعملون في المجالات التجارية، وحينئذ ينبغي على الصناع أن يحملوا على اكتافهم الجانب الأكبر من أعباء الضرائب.

فضلا عن هذا تتحمل وزارة الطاقة وشركات الكهرباء الإقليمية المنفذة كافة النفقات اللازمة لتوصيل التيار الكهربائي من مد خطوط وكابلات ومقاييس، إضافة إلى تكاليف الاشتراك، لتصل التكلفة إلى عدة ملايين من التومانات، وبعد كل هذا يتم قطع التيار في حالة التأخر عن دفع ١٠٠ ألف تومان دون تمهل، ولأن الكهرباء يسيطر عليها القطاع الخاص، فإن أسعارها ترتفع في كل عام دون أدنى مراعاة لكثير من الصناعات ونتيجة لذلك اضطرت مصانع كثيرة للتوقف عن العمل .

الخروج من الأزمة :

للخروج من هذه الأزمة ينبغي اتباع عدة وسائل هي:

١- استغلال الإمكانيات المعطلة في مجال الصناعة :

في جميع أرجاء إيران توجد مشروعات معطلة تركت لسنوات بسبب مشكلات عديدة. وتستطيع الحكومة إعداد برامج طموحة للقضاء على مشكلات هذه الوحدات الإنتاجية، وعلى أية حالة تمثل هذه المشروعات الثروة الحقيقية لإيران ويجب انقاذها. وطبقا لقول وزير الصناعة يبلغ عدد المشروعات المعطلة ١٢٠٠ مشروع، وقدرها وكيل وزارة العمل والشئون الاجتماعية بـ ٨٠٠٠ مشروع، في حين يقدرها سكرتير جمعية الصناعات النسيجية بـ ٩٠٠٠ مشروع .

يفض النظر عن الاختلاف في الأعداد المذكورة، فهناك بخلاف المشروعات المعطلة التي لم تتم، مشروعات كانت تعمل بالفعل وبسبب الظروف الاقتصادية أصبحت معطلة أو لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية.

على سبيل المثال: نقلا عن وزير التعمير هناك ٢٥٠ ألف طن من القدرة الإنتاجية للدجاج والبيض لا تستغل، في حين أن القدرة الإنتاجية الإجمالية تبلغ مليوناً و ٦٥٠ ألف طن.

في موضع آخر يصرح سكرتير جمعية الصناعات النسيجية أن ٥٠٪ من الإمكانيات الموجودة في مصانع النسيج والملابس غير مستغلة، لذا فإن استغلال هذه الإمكانيات يمكن أن يساعد على تقليل حجم البطالة .

٢- الزراعة :

لا يخفى على أحد أن لإيران إمكانيات ضخمة في قطاع الزراعة يمكن أن توفر فرصاً ضخمة للاستثمار والتشغيل، ولكن كثيراً منها يتم إهداره.

فيهدر سنوياً في حدود ١٢٠ مليار متر مكعب من المياه، ويوجد ١٢ مليون هكتار من الأراضي البور، كذلك يتصحّر

سنويا مليون ونصف المليون هكتار من الأراضي الزراعية، وتستطيع الحكومة تسليم الأراضي البور الى مجموعات تعاونية في مشروعات المئة هكتار، لتبدأ عملية استصلاح الأراضي البور.

بجانب ذلك لو رفعت الحكومة سعر توريد القمح بدلا من الشراء من الخارج ستتحول إيران خلال عام واحد إلى مزرعة للقمح، وليس ببعيد أن تتمكن من تصديره. ففي عام ١٩٩٨ اشترت الحكومة القمح من المزارعين بسعر ٤٨٠ ريالاً للكيلو (١٠٠٠ ريال تعادل خمسين قرشاً تقريبا) في حين أن سعر القمح المستورد في نفس السنة بلغ ١١١٥ ريالاً.

مثل هذه الأمور تحدث على مدار سنوات طويلة، ويمكن بسهولة خلق ملايين من فرص العمل في قطاع الزراعة من خلال رفع سعر توريد القمح ولو إلى ١٠٠٠ ريال في العام القادم.

٢. السياحة:

تعتبر صناعة السياحة من المجالات المؤهلة لاستيعاب حجم عمالة ضخمة، فضلا عن أن الدول تحصل على دخول ضخمة من هذا القطاع على مستوى العالم. ويقال أن إيران عاشر دولة على مستوى العالم من حيث مقومات السياحة التاريخية، إذا قلديها استعداد جيد للنشاط في هذا المجال.

ولدى إيران أيضا أماكن جذب كثيرة لسياحة المنتجعات، وكذلك السياحة الثقافية، إن اقتصاديات السياحة تستطيع أن تهض بكثير من المجالات الصناعية والانتاجية. ويبلغ عدد السائحين سنويا على مستوى العالم ٦٥٠ مليون سائح نصيب إيران منها أقل من مليون، ومن مجموع الدخل السياحي العالمي البالغ ٦٥٠ مليار دولار يقل نصيب إيران عن مليار دولار، هذا في حين أن إيران لديها امكانيات يمكن أن تدر عليها ٢٠ مليار دولار. وفي الظروف الحالية تستطيع التنمية السياحية أن تحسن سوق العمل الإيراني بسرعة كبيرة.

٤. إرسال القوى العاملة إلى الخارج.

يمكن إرسال آلاف الشباب للعمل في الخارج من خلال إعداد مشروع متوازن يقترن بالتدريب والتحكم من قبل الحكومة. وقد حصلت دول مثل الهند وباكستان والفلبين على دخول متزايدة من العملة الصعبة عن طريق إرسال قوى عاملة للخارج، ويقولون عن ذلك: نحن لدينا القوى البشرية بدلا من آبار النفط.

وطبقا لاحصائيات المنظمة الدولية للعمل هناك ما يقرب من ٨٠ مليون فرد يعملون خارج بلادهم، بدخل سنوي يبلغ ١٠٠ مليار دولار على الأقل.

وهنا أيضا نجد أن الدخل الإيراني من إرسال العمالة

إلى الخارج يقدر بالسلب، نظرا لوجود ملايين من الأفغان والعراقيين في إيران.

ومن خلال برنامج تخطيطي في هذا المجال تستطيع إيران إرسال عمالة إلى الدول الصناعية، وأولئك بمجرد العودة يتحولون إلى أصحاب عمل، ولو استطاعت إيران بقدر من الاهتمام إرسال مائة ألف عامل إلى الخارج، فسيكون لديها سنويا ما لا يقل عن ١٢٠ مليون دولار من العملة الصعبة، وهذا الرقم يفوق مجموع الاستثمارات الأجنبية في عام ١٩٩٩ بمقدار مرتين ونصف المرة.

النتائج:

إن البطالة والركود الصناعي ظاهرتان متوازيتان، فمع الركود الصناعي حتما ستظهر البطالة. ومن أجل القضاء على البطالة أو التقليل من معدلاتها يجب بداية القضاء على المشكلات والعقبات التي تواجه الصناعة والاستثمارات، ولا سبيل للقضاء على البطالة سوى ذلك ولا يجوز أن يحدث أي تأخير في هذا المجال على الإطلاق، أما الاجراءات الأخرى الضرورية التي يمكن القيام بها فهي كالتالي:

- تشكيل هيئة تخطيط للقوى البشرية.

- تشكيل لجنة للإنتاج أو للتشغيل والإنتاج في مجلس يكون هدفه رفع العقبات التي تواجه الصناعة والعملية الانتاجية والوقوف في مواجهة كل مشروع أو لائحة تعوق الإنتاج.

- يجب النظر بجدية للسياحة وإرسال العمالة للخارج لما لها من مردود سريع ونتيجة فعالة، ولا مجال للخوف من التأثيرات الثقافية فالثقافة الدينية والقومية الإيرانية راسخة بشكل كاف.

- حل مشكلة التهريب السلعي، فيجب على الفور إعداد مشروعات لتحجيم عملية تهريب السلع وتجارة السوق السوداء وتوجيه هذا النوع من النشاط إلى التجارة الرسمية وتحويلها لخدمة العملية الانتاجية.

- من الضروري حل مشكلة تواجد الأجانب في إيران. فوجود عدة ملايين من الأجانب يتجولون بحرية داخل إيران أمر غير مقبول بالفعل. فحتى لو لم تكن هناك مشكلة بطالة فلا ينبغي تجاهل الآثار الاجتماعية المدمرة الناجمة عن تواجدهم، وبخروجهم سيتم توفير الملايين من فرص العمل.

- من الضروري توجيه الاستثمارات إلى القطاع الزراعي، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الكثافة السكانية في القرى وتقليل الضغط السكاني على المدن.

- هناك أراض بكر تحت تصرف هيئة المصادر الطبيعية لم تستغل بعد، يجب أن توضع في إطار مشروعات تعاونية كبرى وتسلم لطالبيها بشروط ميسرة.

التشكيل الجديد لمجلس تشخيص مصلحة النظام

همشهري (المواطن) ٢٠٠٢/٣/١٧

أعلن مرشد الثورة الإسلامية آية الله خامنئي تشكيل الدورة الجديدة لمجلس تشخيص مصلحة النظام والتي ستمتد لخمس سنوات قادمة. وتضم عضوية المجلس من الشخصيات الاعتبارية كل من رؤساء السلطات الثلاث، فقهاء مجلس صيانة الدستور، الوزير أو رئيس الجهاز موضع النقاش في المجلس، رئيس اللجنة المعنية بالموضوع المحول للمجلس وذلك من بين لجان مجلس الشورى الإسلامي. كما تضم من الشخصيات الحقيقية حجج الإسلام وآيات الله هاشمي رفسنجاني، امين نجف آبادي، واعظ طبسي، جنتي، إمامي كاشاني، موحدي كرماني، حسن حبيبي، مير حسين موسوي، ولاياتي، محمد ريشهري، حسن صانعي، حسن روحاني، مصطفى مير سليم، حسن حبيب الله عجر اولادي، دري نجف آبادي، علي لاريجاني، توسلي محلاتي، مرتضى نبوي، فيروز آبادي، غلام رضا آقا زاده، بيجن نامدار زنجنه، محمد هاشمي، محسن رضائي، علي أكبر ناطق نوري، محمد رضا عارف، غلام علي حداد عادل، مجيد انصاري، حسين مظفر، محمد رضا باهنر، محمد جواد ايرواني.

تزايد الصادرات غير النفطية ١٢,٤%

نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٣/١١

طبقاً لتقرير قسم العلاقات العامة بالجمارك الإيرانية، فقد زادت الصادرات غير النفطية للدولة عام ٢٠٠١ بنسبة ١٢,٤٪ مقارنة بالعام الماضي ووصلت إلى ٢ مليار و ٩١٧ مليون و ٩٠٠ ألف دولار. وقد جاء في التقرير أن وزن السلع المصدرة من الدولة خلال هذه الفترة كان ١٥ مليون و ١٩٤ ألف طن بنسبة نمو بلغت ٩,٧٪. وكانت الصادرات غير النفطية متمثلة في السجاد بقيمة ٩٢ مليون دولار، الغاز ٤٣١ مليون دولار، الحديد والصلب ١٩٥,٤ مليون دولار، السلع المصنعة ١٧٩ مليون دولار، المنتجات البتروكيماوية ١٠٦ مليون دولار، المصنوعات النحاسية ١٠٠ مليون دولار، الحبوب ٦٦ مليون دولار، والفسق ٢٤٨ مليون دولار. من جهة أخرى استوردت الدولة في عام ٢٠٠١ ما يزيد عن ٢٦ مليون و ٤٤١ ألف طن من السلع بقيمة ١٧ مليار و ٩٢٨ مليون دولار وكانت أهم السلع المستوردة الآلات الصناعية، الأجهزة الكهربائية، خام البلاستيك، المنتجات الكيماوية، الأدوية، تجهيزات الطرق، وزيت الطعام.

إنتاج الألومنيوم يصل إلى مليون طن

حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠٢/٤/٢١

أعلن المهندس إسحاق جهابخير وزير الصناعة والمعادن، خلال مراسم افتتاح مشروع تجديد مصنع الومنيوم اراك في ٢٠/٤/٢٠٠٢، أنه طبقاً لمشروع التجديد ستزداد كمية إنتاج الألومنيوم إلى مليون طن سنوياً.

واعتبر وزير الصناعة والمعادن أن إنتاج هذه الكمية من الألومنيوم مرتبط بإنتاج ٢ مليون طن من بودرة الألومينا وذكر أن إنتاج بودرة الألومينا بمعدل ٤ مليون طن سنوياً يعد أحد مجالات جذب الاستثمارات الخارجية في إيران وأن هذه الكمية من الإنتاج ستغطي حاجة مصانع المنطقة.

وأضاف جهابخير أن دول الخليج العربي ستكون بكل تأكيد سوقاً لتصدير الألومنيوم. وأن إنتاج مصنع الومنيوم المهدي بيندر عباس سيصل إلى ٦٠ ألف طن وقد عقدت مباحثات مع ألمانيا لزيادة إنتاج هذا المصنع إلى ١١٠ طن سنوياً.

توكلي: الحوار مع أمريكا خيانة

وكالة أنباء الجمهورية
الإسلامية

(ايرنا) ٢٠٠٢/٥/١٨

قال الدكتور أحمد توكلي (أحد المرشحين في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠١) أن أي حوار في الوقت الراهن مع أمريكا هو خيانة وأن الذين يدعون لمثل هذا الحوار هم في الواقع عديمي الدين وعملاء وخونة. وأضاف في كلمة ألقاها في جمع من أهالي خرم آباد أن من يدعو إلى الحوار مع أمريكا لم يشاهد ما عليه الآن دول مثل تركيا وقال توكلي أن القروض البالغة مليارات الدولارات والفساد والتحلل هي نتيجة العلاقة مع أمريكا محذراً بذلك الساسة من الدخول في أي حوار مع أمريكا.

وقال أن الظروف الحالية للبلاد مهما تكون فهي ظروف اختارناها بانفسنا ولم تقرض علينا لكن إذا ما سيطرت أمريكا علينا فيجب أن نتوقع رؤساء جمهوريات ديكتاتوريين يمكن أن تستمر فترة رئاسة كل منهم عشرين عاماً. وأكد على ضرورة أن يقوم جميع أبناء الشعب في مثل هذه الظروف بدعم الحكومة ومساعدتها في تطبيق برامجها لكي تكون البلاد في مأمن عن سيطرة الأجانب.

حجاريان: تهديدات خاتمي بالاستقالة جدية

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (ايرنا) ٢٠٠٢/٥/١٨

قال مستشار رئيس الجمهورية سعيد حجاريان أنه يعتقد أن التهديدات الأخيرة للرئيس خاتمي بالاستقالة لم تكن مزحة بل هي جدية. وأضاف أن الرئيس خاتمي صبور ولكنه يقلق ويتألم من الأشياء التي قد تضر بالمواطنين أو تعرضهم للخطر. وأشار إلى أن مستقبل الإصلاحات على المدى البعيد يعتبر واعداً ولكنها قد تتعرض لصدمات على المدى القصير. وقال أن الشعب الإيراني قام بثورته وهو شعب واع فإذا لم تكن هناك إصلاحات فإنه سيبحث عن شيء أفضل.

تجهيز شبكة الانترنت لاستيعاب ١٥ مليون مستخدم

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (ايرنا) ٢٠٠٢/٥/١٨

أعلن وزير البريد والبرق والهاتف أحمد معتمدی أنه يتم تجهيز شبكة الإنترنت حتى نهاية الخطة الخمسية الثالثة لتستوعب ١٥ مليون مستخدم لها. وأعرب وهو يتحدث إلى موظفي دائرة الاتصالات في مدينة شاهرود عن أمله في إكمال المشروع هذا العام كما أعرب عن أمله في أن تشهد البلاد تطورات كبيرة في مجال الاتصالات خلال الثلاث سنوات القادمة.

منظمة الفاو تنفذ ٢٠ مشروعاً في إيران

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (ايرنا) ٢٠٠٢/٥/١٨

أكد على يوسف حكيمي مسئول التخطيط بمكتب منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (الفاو) أن هناك ٢٠ مشروعاً تسهم المنظمة في تنفيذها الآن في إيران. وقال حكيمي إن تاريخ التعاون بين إيران والفاو يرجع إلى ما قبل الثورة موضحاً أن افتتاح مكتب للمنظمة في طهران في عام ١٩٩٢ قد أدى إلى استئناف التعاون بين إيران والمنظمة بعد سنوات من الانقطاع. وأضاف أن سياسات ومبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاسيما في مجالات الحد من الفقر والأمن الغذائي تتطابق تماماً مع أهداف المنظمة. وكانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد أعلنت عن استعدادها في الاجتماع الاقليمي للفاو بشأن الشرق الأدنى الذي عقد في مارس من هذا العام في طهران عن تشكيل مركز لتقليص دائرة الجفاف في منطقة الشرق الأدنى وأعلنت موافقتها على تشكيل اتحاد دولي لمكافحة المجاعة والفقر وتأسيس صندوق لتوفير الأمن الغذائي والصحي.

رسائل خاتمي إلى القادة العرب بشأن القضية الفلسطينية

■ انتخاب (الانتخاب) ٢٠٠٢/٤/١٦

تحدث بدعم من الحكومة الأمريكية - على الرغم من ذلك كله - فإن دعم وتحفيز النظام القبيح، القمعي وغير المكثرت بكل المقررات والموثيق الدولية بشأن حماية ورعاية حقوق الإنسان والإنكار غير المقبول للشعب الفلسطيني، كل هذا يوجب علينا من أجل أداء مسئوليتنا الإنسانية عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي، أن نجابه هذا النظام بعمل جدي للتصدي لهذه الموجة من القتل والإرهاب والخراب من جانب هذا النظام، وأن نقوم بأي خطوة في سبيل تحذير هذا النظام وإنقاذ الأمة الفلسطينية المظلومة والمضطهدة.

ولهذا فإنني أعتقد أنه من اللازم أن نبذل قصارى جهدنا بالشكل الذي يبرهن عملياً على وحدتنا وعلى تأييدنا النظري من أجل حماية أكثر شعوب العالم تعرضاً للظلم وأن نوجه تحذيراً مباشراً للنظام الإسرائيلي وحماته للتوقف عن اقتراف هذا العنف وهذا الإجرام. من ناحية أخرى يجب أن نفكر في الخطوات التمهيدية اللازمة لتقديم كل أنواع المساعدة لدعم الانتفاضة وأن نؤمن ونضمن المساعدات اللازمة والاحتياجات الأولية للنساء والرجال والأطفال الفلسطينيين الذين يتعرضون للقتل والذبح.

وفي النهاية أريد من حضرتكم أن تتخذوا التدابير اللازمة والفورية والقرارات العاجلة في هذا الصدد وكذلك الخطوات المتوافقة في سبيل أداء هذه المهمة الكبيرة والقضاء على المعاناة الشديدة التي تعانيها الأم الفلسطينية.

ثانياً .. رسالة خاتمي إلى رئيس المؤتمر الإسلامي صاحب الفخامة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير

أولاً .. رسالة مشتركة من خاتمي إلى الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي والشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن الأوضاع الفلسطينية الصعبة والمحنة واستمرار الحرب وسفك الدماء من جانب النظام الإسرائيلي المحتل ضد هذا الشعب المظلوم الأعزل قد أثار غضب وتقور شعوب العالم. إنه في الوقت اندي نجد فيه المجتمع الدولي -ضمن إعلانته عن انزعاجه من الإرهاب الدولي- يقوم بممارسة وإعمال الطرق والوسائل اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة المشؤمة والخطيرة، في نفس الوقت نجد أن النظام الإسرائيلي قد زاد من جرائمه، بل نجده أيضاً قد وسع من إرهابه الحكومي بشكل غير مسبق.

إن الهجوم على سيارات الإسعاف التي تحمل الجرحى والقتلى، وتدمير مراكز الصحة والعلاج، والحصار الاقتصادي ومهاجمة مخيمات اللاجئين المشردين وسائر الجرائم الإنسانية التي تتم بأيدي جيش النظام الصهيوني في المدن الفلسطينية تعد كلها نقضاً واضحاً لكل القوانين الإنسانية والدولية. لكن النظام الإسرائيلي في إطار عدم اهتمامه بسبل الاعتراض والإدانة الدولية لازال مستمراً ولازال يقوم بقتل النسل وإبادة الأمة الفلسطينية المناضلة والمطالبة بحقوقها.

إنه على الرغم من أن مشاعر شعوب العالم المختلفة خاصة الشعوب الإسلامية قد قامت واستيقظت، بل وأخذت أمواج اعتراضاتها وإدانتها العالمية تملأ العالم بشأن هذه الجرائم الإسرائيلية التي لا مثيل لها والتي

دولة قطر رئيس الدورة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

على الرغم من ان النظام الصهيوني قد قام على
اغتصاب وقتل وطرد أهل فلسطين الأحياء من أراضيهم
وقمع استمر أكثر من نصف قرن إلا أنهم لم يتخلوا عن
وطنهم رغم كل هذه الأزمات والمشكلات.

لكن الجرائم الأخيرة لهذا النظام - والتي شاهدها
العالم أجمع - هي جرائم لا نظير لها في التاريخ
المعاصر.

إن ما يحدث الآن، بصرف النظر عن جميع الاختلافات
في الرؤى السياسية والمذهبية العقائدية إنما يعد جريمة
ضد البشرية.

وعلى الرغم من أن ذلك قد ايقظ وجدان الأمم
والشعوب خاصة الشعوب والأمم الإسلامية، ورغم أن
ذلك قد أشعل موجة من التظاهرات والاعتراضات في
جميع أنحاء العالم، رغم كل هذا، إلا أن هذه الجرائم
للأسف الشديد تتم بتأييد وحماية الولايات المتحدة
الأمريكية الأمر الذي قضى بالفعل على أي نوع من الشك
في أن الحياد الأمريكي - حتى من جانب أكثر الأفراد
تفاؤلاً - قد انتهى تماماً وأن سياستها الرسمية والعنانية
قد قامت على دعم وحماية الطغاة المجرمين وممارسة
وإعمال الضغط على أكثر الأمم تعرضاً للظلم في العالم.
كما أن سائر الأوساط والحكومات المختلفة لم تمارس
مسئوليتها الإنسانية في مواجهة هذه الجرائم المفجعة

والمثيرة.

لهذا كله فمن المنتظر أن تصبح الدول الإسلامية فاعلة
ونشطة لحل هذه الأزمة عن طريق منظمة المؤتمر
الإسلامي والتي نشأت في الأصل لحماية القدس الشريف
والشعب الفلسطيني المظلوم، وأن تصبح أكثر فاعلية لوقف
هذه الموجة الإسرائيلية من القتل والاغتيال والتدمير وأن
تخطو الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الأمر ويأتي في
مقدمة ذلك التنفيذ الجدي والكامل لمقررات منظمة
المؤتمر الإسلامي الخاصة بالمقاطعة الشاملة لهذا النظام
من جانب جميع الدول الإسلامية، وأن يتم في نفس الوقت
خفض تصدير النفط لمدة شهر إلى الحماية الأصليين
لإسرائيل من جانب الدول الإسلامية المصدرة للبترو
للتدليل على اعتراضها الحقيقي تجاه هذه الممارسات وأن
يحفزوا الدول الأخرى وسائر الأوساط والدوائر العالمية
للضغط على النظام الإسرائيلي، وبالتوازي مع ذلك يتم
تقديم كل أنواع الدعم والمساعدة للانتفاضة من أجل
توفير الاحتياجات الأولية للنساء والرجال والشباب
والأطفال الذين يتعرضون للقتل العام.

إنني أطلب إليكم بصفقتكم رئيساً لمنظمة المؤتمر
الإسلامي وبإسم هذه المنظمة أن تبذلوا خالص مساعيكم
من أجل اتخاذ الإجراءات الفورية والقرارات العاجلة بهذا
الشأن، وأن تخطو بذلك خطوة أخرى في سبيل أداء
مهمتكم الثقيلة تجاه المأساة التي يعيشها الشعب
الفلسطيني.

الشرق الأوسط بين طرحين

■ جلال برزجر - إيران ٢٠٠٢/٣/١٧

والواقع أن قيام دولة فلسطينية مستقلة، هي القضية
التي طرحها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأول مرة
في القرار رقم ١٢٧٩ كأحد السبل المطروحة لإحلال
السلام.

وقد طالب كوفي عنان، أمين عام هذه المنظمة، في
كلمة أمام مجلس الأمن بصراحة، إسرائيل أن ترفع يدها
عن القصف والإرهاب والاحتلال غير الشرعي لفلسطين
وتوجيه الإهانة يوميا للفلسطينيين. ويعتقد عنان ان هذا
التوتر قد وصل إلى نقطة غليانه وأنه يجب على
الإسرائيليين أن يخجلوا من اعمالهم والتي من جملتها
مهاجمة عربات الإسعاف التي تقل الجرحى، وأن تعمل
على تعويض الأوروبيين الذين انهكتهم رحلات الوساطة
المكوكية إلى تل أبيب .

طفت الحوادث الوحشية التي يرتكبها شارون على
جميع القضايا المطروحة في الأمم المتحدة، والولايات
المتحدة الأمريكية وأوروبا، وادت إلى وضع القضية
الفلسطينية على رأس الموضوعات السياسية الدولية.
ومن المؤكد أن جميع المصادر ومراجع اتخاذ القرار تعمل
بإرادتها لإنهاء هذه الأزمة وإقرار السلام في الشرق
الأوسط.

وقد نتج عن هذا المسعى الدولي، حتى الآن، مشروعان
للسلام أولهما قدمه ولي العهد السعودي الأمير عبدالله
نيابة عن العرب والدول الإسلامية وهو مبدأ الأرض
مقابل السلام، كذلك تبنى الأمريكيون مشروع قيام دولة
فلسطينية مستقلة بمساعدة اصدقائهم الأوروبيين
القلقين.

وقد دعا رؤساء الاتحاد الأوروبي في برشلونة إلى التصديق على قرار مكون من ١٢ مادة لتشكيل دولة فلسطينية مستقلة.

ومن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي فإن قيام دولة ديمقراطية مستقلة وانتهاء احتلال الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وضمان أمن الطرفين، هي ضرورة ملحة، ومع الخطوة غير المسبوقة للدعوة لقيام دولة فلسطينية، يدرك الأمريكيون أن هذا الطريق صعب، لذا، أرسلوا الجنرال زيني بهدف تغيير فكر شارون بخصوص ما يقوم به في الشرق الأوسط. لكن حتى الآن ليس معروفاً إلى أي مدى يقبل المتشددون في تل أبيب طلب البيت الأبيض.

ويرى كثير من المراقبين الدوليين أن مشروع السلام الذي تقدم به الأمير عبدالله ولي عهد السعودية وصاحب النفوذ الكبير بها يمكن أن يؤدي إلى إقامة دولة مستقلة في فلسطين.

هذا الأمر من جانبه التنفيذي، حتى الآن لم ير النور، لكن مؤتمر القمة العربية في بيروت يومي ٢٧، ٢٨/٢/٢٠٠٢ اختار هذا المشروع كخطة عمل مقترحة من الدول العربية لتحقيق السلام، وقد اشترط مشروع الأمير عبدالله لإقامة علاقات بين الدول العربية وإسرائيل، انسحاب الأخيرة إلى حدود ٤ يونيو عام ١٩٦٧. وأقر وزراء الخارجية في الأسبوع الماضي في القاهرة (السلام الكامل) مقابل (التطبيع الكامل للعلاقات). وقد جاءت تصريحاً الأمير السعودي الجسور في حوار له مع شبكة (I. P. C) التلفزيونية «أن مفهومي لتطبيع العلاقات يستوجب إقامة علاقة سلمية أولاً مع الدول الأخرى».

وعلى الرغم من الخلاف الفلسطيني الإسرائيلي حول بعض القضايا إلا أن بعض المراقبين يعتقدون أن هذا

الخلاف يمكن حله، ومن المحتمل أن يتم ذلك بصورة مستقلة مع كل دولة، لذلك يلزم للوصول لهذا الحل الرجوع لمقترحات الأمير عبدالله بخصوص وضع بيت المقدس واللاجئين الفلسطينيين الذي هو موضوع بحث. ولكن ماذا عن الموقف الإيراني؟

في لقائه يوم ١٣/٢/٢٠٠٢ مع نظيره اليوناني صرح كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني قائلاً: يعد قرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٩ خطوة ايجابية لإقامة دولة فلسطينية، من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الإيراني سيد محمد خاتمي لدى عودته من زيارة كل من النمسا واليونان ومباحثاته مع المسؤولين في الاتحاد الأوروبي أن: «كل خطوة للسلام في الشرق الأوسط ايجابية، وكل ما يقبله الشعب الفلسطيني، هو موضع احترامنا»، فضلاً عن هذا، يتحدث سائر المسؤولين الإيرانيين عن أهمية الاعتراف الرسمي بحق الشعب الفلسطيني في تحديد مصيره، خاصة في حال الموافقة على مشروع الأمير عبدالله للسلام، ولا ترى إيران، باعتبارها دولة غير عربية، ضرورة للحديث عن تطبيع العلاقة مع النظام الإسرائيلي المحتل.

وسيكون هذا الأمر أصعب جزء في سياسة إيران في الشرق الأوسط وهو كيفية تدعيم اتفاقات السلام في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه رعاية اصول سياستها الخارجية تجاه إسرائيل.

لقد نجحت السياسة الإيرانية، في ميدان الحرب الأخيرة، في جارتها أفغانستان ومن المسلم به أنها ستقيم علاقات طيبة مع الحكومة المستقبلية بها ومع الفلسطينيين أيضاً في المستقبل لكن العلاقة مع الطرف الآخر في هذه المعادلة يعني إسرائيل بالطبع لن تكون من جانب إيران.

صدام حسين والإنتفاضة

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٤/١١

الأحداث الأخيرة التي شهدتها الأراضي المحتلة بعد الهجمات البربرية الإسرائيلية كان لها رد فعل شديد من جانب كل المسؤولين والشعوب العربية، إلا أن موقف الرئيس العراقي «صدام حسين» تجاه الإنتفاضة الفلسطينية كان مثيراً للانتباه، فقد أكد الرئيس العراقي أن هناك مواقف قوية يمكن اتخاذها من أجل دعم الشعب الفلسطيني، وأن هذه المواقف ليست فقط

متمثلة في وقف تصدير النفط العراقي وإنما كذلك أعداد جيش عسكري خاص من أجل الهجوم على إسرائيل والتأكيد الواضح على الدعم المسلح للشعب الفلسطيني. للوهلة الأولى يمكن من خلال هذه المواقف الصريحة والقوية والدعم الصريح والعمل للمقاومة الفلسطينية أن نعتبر أن صدام حسين ونظامه هو خير راع وداعم للشعب الفلسطيني ولكن يبدو أن الواقع شئ

آخر.

فقد كان «صدام حسين» وبشكل تقليدي وراء استمرار القضية الفلسطينية والأزمة التي يعانيها الشعب العراقي والهدف من وراء ذلك هو أن يستفيد من تأييد الرأي العام في العالم العربي والإسلامي. لذلك فهو يريد استمرار القضية الفلسطينية ليستغل دعاياتها لمصلحته ومصلحة نظامه.

ونذكر أنه في عام ١٩٩٠ أعلن صدام حسين أن خروج إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة هو شرط لخروج قواته من الكويت وقبول هذا الأمر بترحيب الشعب والمقاومة الفلسطينية.

وقد أدان الرأي العام في الدول العربية والإسلامية الممارسات الإسرائيلية وذلك عبر المسيرات والمظاهرات والدعاية الإعلامية. وكنا نشاهد يومياً المظاهرات في عواصم دول الشرق الأوسط تحمل العناوين الغاضبة والتفسيرات القوية والمثيرة. وقد استغل صدام حسين هذا المجال من أجل الضغط على الولايات المتحدة باعتبارها الداعم الرئيسي للحصار الدولي على العراق، والمخطط للهجوم المتوقع على العراق وذلك بإثارة الرأي العام العربي والإسلامي بالشعارات والعبارات المتشددة ضدها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، موازنة اتجاه الأمريكيين في الضغط المتواصل على بعض الدول العربية ومن بينها مصر والسعودية والكويت حتى ينددوا بسياسات صدام حسين وسلوكه ومواقفه على مستوى المنطقة.

وعلى الرغم من أن هذا السلوك من قبل العراق من الممكن أن يضغط على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إلا أنه مرفوض تماماً أن تستغل القضية الفلسطينية كوسيلة للحصول على دعم الرأي العام ووسيلة للضغط على بعض الدول الإسلامية والعربية وهذا الضغط سوف يؤثر على علاقة العراق مع هذه الدول أكثر من تأثيره على إسرائيل.

والقضية الثانية هي أن صدام حسين يرغب في تزايد واشتعال الأزمة في فلسطين حتى ينشغل الأمريكيون بالموقف في الشرق الأوسط عن ضرب العراق. «فإذا ما انخفضت حدة الأزمة في الشرق الأوسط هم الأمريكيون بالتخطيط لضرب العراق» وفي رأي بعض الخبراء أنه لو نجحت الولايات المتحدة في المستقبل

القريب في السيطرة وإدارة الأزمة في فلسطين فمن المتوقع تكثيف هجومها على العراق والإطاحة بصدام حسين ونظامه لأن الولايات المتحدة ليست لديها القدرة على التدخل الفعال في أزمة الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي والهجوم على العراق والإطاحة بصدام حسين في وقت واحد، وإدارة هذه المعادلة الصعبة بنجاح.

إن صدام حسين يسعى إلى الاستفادة من استمرار الوضع الحالي في فلسطين متمنياً استمراره باعتباره الحاجز المنيع أمام الهجوم الأمريكي عليه وليس هذا الذي يدعيه بأنه خير راع ومدعم للشعب الفلسطيني المظلوم وأنه يدفع ثمن الدفاع عن قضيتهم !!

والقضية الثالثة هي أن توقف صادرات النفط العراقي تحرم العراق من هذا الدخل المؤسف والمهين. فالعراق مسموح له ببيع حصة من البترول بما يعادل ١,٥ مليار دولار كل ستة أشهر إلا أنه لا يحول للعراق من هذا الدخل دولار واحد والذي مازالت العراق محرومة منه حتى الآن ويتدفق هذا الدخل إلى الحسابات البنكية الخاصة بلجنة المقاطعة التابعة لمجلس الأمن. وجزء منه يحول على أنه غرامة حرب وجزء آخر على أنه تكلفة مهمات وعمليات مبعوثي الأمم المتحدة ولجنة التفتيش. إذن فهذه الحصة لا تدر دخلاً للعراق ولا لصدام حسين الذي يعتمد هو ونظامه على تهريب النفط العراقي والذي يقدر بحوالي مليار دولار، وهو دخل هام لصدام ونظامه وليس مخصص لدعم الانتفاضة الفلسطينية وهذا الدخل ليس تحت رقابة الأمم المتحدة وينفق في إعادة بناء القوات المسلحة العراقية وتدعيم قوات الأمن ونفقات الحزب الحاكم (حزب البعث).

والقضية الرابعة هي أن صدام حسين يأمل في أن يستغل الرأي العام الداخلي في تدعيم موقفه وشرعية حكمه وكسب ثقة الشعب العراقي في مواجهة الهجوم الأمريكي المتوقع، وذلك بإدعائه بدعم الشعب الفلسطيني.

وإجمالاً فإن صدام حسين أكبر مستفيد من القضية الفلسطينية، فالعراق ليست صديقة للولايات المتحدة وإسرائيل ولو كان متاحاً لصدام القدرة على الصمود المتكافئ أمام واشنطن فليس مستبعداً أن يتخلى عن مواقفه المتشددة حول القضية الفلسطينية.

أفغانستان نهاية ملتقى الأصولية

د. محمد قرجوزلو - اطلاعات سیاسی -
اقتصادی (الأخبار السياسية - الاقتصادية)
العدد ١٧٣-١٧٤ (♦)

البشتون وآلية السلطة :

في سنة ١٩٨٣، قام البريطانيون، الذي كانوا يتأهبون للخروج من الهند وأفغانستان، برسم خط حدودي يدعى خط ديوراند يفصل بين البشتون والبلوش الأفغانيون والباكستانيين. ولم يؤد النزاع على البشتون بين أفغانستان وباكستان والدعم العسكري - المالى الأمريكى لباكستان الى إثارة القلق وعدم الاستقرار في أفغانستان فحسب، بل جعل الحكومة تفكر في البحث عن حليف قوى، فكان لا مناص من اللجوء الى الاتحاد السوفيتي. من ناحية أخرى، وبوقوع هذا الأمر خشى الأمريكيون على مصالحهم الجغرافية السياسية التي تبلورت على الساحة السياسية الأفغانية، فعملوا على أن يخلل التوازن السياسي لصالحهم.

وفي الخامس عشر من شهر مايو ١٩٥٩، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة مفادها الاعتراف بخط ديوراند كخط حدودي قانوني بين أفغانستان وباكستان.

وحينما كان أيزنهاور رئيسا لأمريكا قرر في الخامس والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٢ تقديم السلاح كمعونة لباكستان، فاعتبرت كابول أن ذلك الأمر هو تهديد لأنها القومية. وطالبت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات مماثلة لأفغانستان. وفي الخامس والعشرين من أبريل سنة ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية ثنائية بين أمريكا وباكستان، فاضطر محمد داود رئيس وزراء أفغانستان في ذلك الوقت لأن يرسل أخاه محمد نعيم الى جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى، وفي هذا اللقاء قال دالاس لمبعوث الحكومة الأفغانية: «إن تقديم مساعدات عسكرية لأفغانستان سيؤدي الى خلق مشاكل لا يستطيع هذا النوع من المساعدات أن يحلها. وبدلا من المطالبة بالسلاح يجب على أفغانستان أن تحل مسألة البشتون مع باكستان». فكان امتناع أمريكا عن تقديم مساعدات عسكرية لأفغانستان سببا في لجوء محمد داود، لطلب المساعدات العسكرية والاقتصادية من الاتحاد السوفيتي. وقد أيد مجلس الأعيان القبلي الذي عقد في نوفمبر ١٩٥٩ في كابول السياسة الجديدة للحكومة الأفغانية، ومحمد داود وخاصة في إقامة علاقات أكثر قربا مع موسكو. وفي هذه الأثناء اغتتم زعماء الكرملين أيضا الفرصة، ونشروا أثناء إعلان التضامن مع

حرب بين المسلمين أم نزاع حدودي ؟

من القضايا التي تعمل على تعكير الصفو وخلق المشاكل وإثارة الجدل بين الحكومات الإسلامية، تلك النزاعات الحدودية التي تتخذ أحيانا طابعا ممزوجا بالصيفات القومية، وتجعل الصراعات الداخلية تصل الى درجة الحروب القومية، ويجب دراسة أسباب هذه الصراعات التي يشاهد الكثير منها في منطقة الشرق الأوسط بسبب السياسات الإمبريالية القديمة. وهذه الخلافات الحدودية التي لازالت موجودة حتى الآن في منطقة الشرق الأوسط ليست لها أبعاد دينية مذهبية على عكس ما يعتقد هينتجتون في كتاباته. ولا يمكن أن نطلق عليها «حرب المسلمين»، كذلك أيضا فإن النزاع الهندي الباكستاني على كشمير لا يمت بصلة الى الناحية الدينية مطلقا. ومن المؤكد أنه تدور مثل هذه المناوشات في مناطق أخرى من الشرق الأوسط تحت هذا الشكل وتحت أشكال أخرى مثل: الحروب القديمة بين شطري اليمن قبل الاتحاد، والحروب الدائرة بين العراق والكويت حول آبار البترول في الرميلة، والتحركات التي تحدث في المناطق التي يقطنها الأكراد في إيران والعراق وتركيا والتي قد أدت في كثير من الأحوال الى حدوث توتر في هذه الدول. والأحداث التي وقعت في أذربيجان على مدى السنوات الماضية، والنزاع الحدودي بين قطر والمملكة العربية السعودية، والمشاكل الإيرانية الإماراتية حول الجزر الثلاث (الإيرانية) طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى. وحرب القره باغ بين أذربيجان وأرمينيا، والنزاع الإيراني العراقي حول خط الحدود أروندرود. وأخيرا النزاع الذي يرتبط ببداية هذه المقالة: المسألة البشتونية التي لعبت بشقيها الوطني والقومي دورا هاما في تبلور القوى السياسية في أفغانستان، والتي خلقت موطئ قدم لباكستان في أفغانستان. وفي الواقع يمكن القول أن البشتون كانوا يمثلون مسمار جحا الذي كانت تستغله باكستان ثم أمريكا للتدخل في أفغانستان ومن ثم توجيه الصراعات السياسية الدائرة بين الحكومات الهشة في هذا البلد. ونظرا لأن أفغانستان تجاور كلا من أوزبكستان وطاجيكستان، كانت أمريكا ترى أن هذا الموقع هو فرصة هائلة ومبررا لمحاورة الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان سبب بلاء ومصائب أفغانستان.

أفغانستان البيان الذي كان مؤيداً لمواقف كابل الواضحة تجاه البشتون. وجاء في هذا البيان: «إننا نوافق على سياسة أفغانستان فيما يخص المسألة البشتونية. كما ندعم الحل المنصف الذي لن يكون ممكناً بدون الأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية للسكان البشتون». وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ التقى نعيم «أخو محمد داود» أثناء زيارة واشنطن جون كيندي. وفي هذا اللقاء حث كيندي الحكومة الأفغانية على الانفصال عن الاتحاد السوفيتي، وتطبيع العلاقات مع باكستان. وبهذا أصبحت الزعامة السياسية في أفغانستان عرضة للإنقسام، فجنح يوالي الاتحاد السوفيتي تجمع حول محمد داود، وآخرون يوالون أمريكا كانوا يدعمون محمد ظاهر شاه. وقد انتهى هذا الصراع في ١٧ يولية سنة ١٩٧٣ بإتقلاب محمد داود الذي أطاح بظاهر شاه وتولى الرئيس الجديد «محمد داود» بالتعاون مع جناح الرأية من الحزب الديمقراطي الشعبي الأفغاني زمام الأمر. وسرعان ما اعترف الاتحاد السوفيتي الذي كان قرير العين بهذا الانقلاب الذي لم يتكلف الكثير بالجمهورية الأفغانية، ووضع تحت تصرف الحكومة الجديدة بلا أي مقدمات أو دراسات قرضاً مقداره ٤٢٨ مليون دولار لدراسة وتنفيذ المشاريع العمرانية. وعقب هذا التأييد الواضح تم في نفس السنة إيداع مبلغ ٦٠٠ مليون دولار في حساب الحكومة المالية لموسكو حتى تتمكن من توفير الميزانية اللازمة للخطة الخمسية التنموية. وقد أثار هذا الانحياز الكامل من جانب محمد داود إلى الاتحاد السوفيتي، والاحتمال المتزايد لابتلاع موسكو حكومة كابل، المخاوف والقلق العميق في واشنطن. فهبت أمريكا خائفة مذعورة من الخطر المحدق بحليفتيها أي إيران وباكستان. وقد انعكس هذا القلق في مذكرة من جانب وزارة الخارجية الأمريكية نصها «إن العلاقات الودية بين داود والاتحاد السوفيتي من الممكن أن تعرض التصديق القريب على المعاهدة التي تنص على تقسيم نهر هيرمند، والحصول على تسهيلات لإنشاء الطرق والميناء التي وعد بها الشاه أفغانستان للخطر. ومن المحتمل أن يعتبر الشاه أن أي تهديد لوحدة باكستان هو تهديد لإيران».

عقب هذا الضغط من جانب أمريكا وباكستان وإيران، اضطر رئيس الجمهورية الأفغانية أن ينفصل رويدا رويدا عن موسكو. وخلال الأيام الأولى من شهر نوفمبر سنة ١٩٧٤ وصل هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا في ذلك الوقت إلى كابل بعرض تطبيع العلاقات بين باكستان وأفغانستان وحل المسألة البشتونية، وفي الثامن من شهر أغسطس سنة ١٩٧٦ سافر كيسنجر مرة ثانية إلى أفغانستان، وخلال هذه اللقاءات قدم الأمريكيون مساعدات اقتصادية ضخمة للحكومة الأفغانية، وطبقاً لاعتقاد الحكومة الأمريكية «كانت علاقات الولايات المتحدة وأفغانستان في سنة ١٩٧٧ جيدة جداً»، وفي السنة التالية سافر محمد داود إلى أمريكا بناء على دعوة الحكومة

الأمريكية. وقد ارتقى مستوى التعاون بين البلدين إلى درجة أن زادت ميزانية التدريب العسكري للضباط الأفغان على يد الخبراء الأمريكيين إلى الضعفين. وبهذا الشكل وصلت عملية خروج أفغانستان عن سيطرة الاتحاد السوفيتي وأمركة الحكومة الأفغانية إلى مرحلة حساسة. وللأسراع في تنفيذ هذا المشروع قام محمد داود باستبدال مجموعة كبيرة من الأعضاء المؤثرين في الحزب الديمقراطي الشعبي بمجموعة من الليبراليين الاجتماعيين اليمينيين، ورجحت كفة الميزان بشكل قلما يوجد له نظير لصالح الأمريكيين. ومما لاشك فيه أن الاتحاد السوفيتي كان يعتبر أن اتمام هذا المشروع سيكون بمثابة افتقاد أفغانستان وذوبان حليف جغرافي استراتيجي وارتمائيه في أحضان الامبريالية الأمريكية، مما سيعرض المصالح الروسية الحيوية للخطر، وطبقاً لما يراه مسئولو الكرملين لم يكن هناك أي حل، فكان أن عاودت موسكو العمل مرة ثانية، واستدعت محمد داود في يناير ١٩٧٧، لدرجة أنه يقال أن ليونيد بريجنيف صرخ في وجهه قائلاً له: «أخرج كل هؤلاء الخبراء الامبرياليين من بلادك!» ويقال أيضاً أنه خلال هذه المشاجرة ضرب محمد داود منضدة الاجتماع بقبضته موجهها خطابه إلى بريجنيف: «إن الأفغان هم اصحاب البلاد، ولن تستطيع أي حكومة أن تملأ عليهم كيف يديروا بلدهم».

وقد جر هذا الموقف والتوجه نحو أمريكا البلاء على رأس محمد داود، وفي ٢٧ أبريل سنة ١٩٧٨ سقطت حكومة أفغانستان الهائلة على وجهها نتيجة لائتلاف الحزبين اليساريين، ودعم جزء من قوات الحزب الديمقراطي الشعبي، ووقفت حكومة انقلابية أخرى تحت اسم الجمهورية الديمقراطية الأفغانية ضد موسكو.

بداية الحرب على السلطة:

إن عمر الحكومة الجديدة في أفغانستان بزعامه نور محمد تره كي ليس جد طويل. وقد ساعد وجود علاقات سرية بين حفيظ الله أمين رئيس الوزراء والأمريكيين وجزء من رجال المقاومة والثوار المتفرقين في كابل وباقي المدن الأفغانية الكبرى على قتل تره كي في مناوشة لفظية، وتولى حفيظ الله أمين زمام الأمر. كان أمين من وجهة نظر الروس واحداً من عملاء جهاز الاستخبارات الأمريكي هدفه القذف بأفغانستان في هوة الامبريالية الأمريكية. وفي خضم هذه الأحداث نسيت موسكو التي لم تكن تقوى على فراق كابل تحت أي ظرف من الظروف، الصبر الدبلوماسي والحسابات الاستراتيجية، وهاجمت جارتها الضعيفة بالدبابه والمدفع.

وفي بداية هذا الهجوم العسكري لم يكن أحد يعتقد أن فييتام أخرى ستقف كمظلة حادة قاطعة في حلق امبريالية أخرى، لكن كان واضحاً أن التاريخ طبقاً لما قاله كارل ماركس يتكرر مرة ثانية. وبهذا الشكل تتكرر تراجيديا غابات هانوي في جبال قندهار في صورة كوميديا سوداء.

وببدأ فصل جديد من الصراع على السلطة السياسية في أفغانستان، وقد كان في الواقع تنافسا بين الاتحاد السوفيتي «السابق» وأمريكا، ونظرا لخروج السنة النيران وشظايا الحرب من الحدود، فلم تقوى أي من القوتين العظميين على كتمان الأمر. وقاطعت أمريكا وحلفاؤها دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو، بل إن بعضا من دول دعم الانحياز من بينها إيران امتنعت عن بيع ثمانية ملايين طن من القمح للاتحاد السوفيتي، ومن الإجراءات التي اتخذتها حكومة كارتير ضد غريمها الاتحاد السوفيتي كان وقف بيع التكنولوجيا، والحد من اعطاء امتياز الصيد في مياه الولايات المتحدة، وهذه الإجراءات ولو لم تكن كبيرة الأثر، إلا أنها مع بداية ما حدث في الاتحاد السوفيتي من تطور تحت مسمى الجلاسnost والبروسترويك، وزيادة مد القوى الإسلامية السياسية، والدخول الجاد من جانب أمريكا والسعودية وباكستان ساحة الحرب، تحولت الساحة بالنسبة للجيش الروسي إلى مستنقع بكل ما تعنيه الكلمة.

وطبقا لتقرير صحيفة الجارديان، قررت حكومة ريجان إعداد خطة لأكبر العمليات سرية بعد الحرب في فيتنام عن طريق جهاز الاستخبارات الأمريكية "C. I. A" لإنجاح هذه العمليات تم وضع ما يقرب من سبعمائة مليون دولار تحت تصرف الجماعات الإسلامية الأفغانية الموجودة في باكستان.

علاوة على هذا تم ارسال مساعدات ضخمة من جانب الولايات المتحدة تزيد على أربعمائة وثلاثين مليون دولار للمهاجرين الأفغان في باكستان.

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨٠ كانت مساعدات "C. I. A" لجبهة مقاومة السوفيت عبارة عن صواريخ ستينجر، وطبقا لما قاله أحد مسئولى "C. I. A" بلغت المساعدات السرية الأمريكية للمجاهدين الأفغان خلال العام المالى ١٩٨٩ ما يزيد على ٢٥٠ مليون دولار. وقد تكرر هذا الرقم مع زيادة أو نقصان قليلا في العام التالى. وعموما فإن ميزانية العمليات التي بدأت بغرض اخراج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان حتى سنة ١٩٨٩ تزيد على مليار دولار.

خروج الجيش الأحمر:

استمر احتلال الجيش الأحمر لأفغانستان منذ ديسمبر ١٩٧٩ حتى فبراير ١٩٨٩. وقد قتل خلال هذه الفترة ما يقرب من ١.٥ مليون شخص، وهام على وجهه لاجئا إلى إيران وباكستان حوالى ستة ملايين شخص. وفى سنة ١٩٩٠ انهار الاتحاد السوفيتي، وبعد سلسلة من التغيرات والتطورات وعمليات الاستقلال في آسيا الوسطى والقوقاز، أصبحت أفغانستان ثانية عرضة لأحداث جديدة. وخلال السنتين التاليتين قبلت حكومة الدكتور نجيب الله، الذي كان قد أصبح أكثر ضعفا مع انقطاع دعم موسكو له، خطة السلام المطروحة من قبل الأمم المتحدة، وسلم السلطة

للمجاهدين الأفغان.

بداية اقتتال الأخوة:

فى سنة ١٩٩٢، حيث أصبحت السلطة السياسية فى يد جماعات المجاهدين الإثلافية، ظن كثيرون أن السلام سيرفرف على أفغانستان وأن الاستقرار سيعم أراضيتها، وأن الحكومة المتحدة ضد المحتل ستقود البلاد وهى على قلب رجل واحد عن طريق توزيع وتقاسم المناصب والمسئوليات نحو الاستقرار والأمن والبناء. لكن يبدو أن زعماء المجاهدين لم يكونوا قد بلغوا الدرجة الكافية من العقلانية ورؤية المصلحة وتبصر المصير والتسامح والتضج السياسى حتى يديروا بلدا. وفى بيشاور تم الاتفاق فى ابريل سنة ١٩٩٢ على أن تسند رئاسة الجمهورية بشكل مؤقت إلى صيغة الله مجدى. وقد أصبح صيغة الله مجدى رئيسا للحكومة وهو لا يملك لا الوقت ولا القدرة اللازمة للسيطرة على الأزمة. كان مجدى رئيسا لجبهة الانقاذ الوطنى فى أفغانستان وزعيم فرقة النقشبندية الصوفية، وهو بشتونى الأصل. حاول خلال فترة حكمه أن يعين أقرباؤه وأولاده فى المناصب الحكومية الهامة. وعقب تنحية صيغة الله مجدى بناء على اتفاق بيشاور، انتقلت الحكومة المؤقتة لمدة أربعة أشهر أخرى إلى برهان الدين ربانى، وقد كان ربانى أستاذ للشريعة الإسلامية بجامعة كابول، حيث كان قد أنهى دراسته فى جامعة الأزهر بالقاهرة، وبعد واحدا من زعماء حزب الجمعية الإسلامية، ومن الوجوه البارزة ذات السيرة الحسنة فى الطاجيك، وسرعان ما تم الاعتراف رسميا بحكومة ربانى من جانب إيران وروسيا والهند والمحاقل الدولية. حاول ربانى بعد ستة شهور من انتقال السلطة من مجدى أن يمد فترة رئاسته مدة عامين آخرين وذلك عن طريق مجلس الحل والعقد الذى شكله. وقد أظهر هذا العمل مدى التجاهل التام لمبدأ توزيع السلطة بين جماعات الجهاد الأخرى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن تجاهل فعل ورد فعل جهاز الاستخبارات الباكستانى "I. S."، ففى البداية تم اقتران التخريب والرجعية بإسم قلب الدين حكمتيار وتهيا الجو سريعا جدا لتبلور حركة طالبان لأنه بات واضحا أن الاعتراف بحكومة برهان الدين ربانى الذى يتجه علانية إلى إيران وروسيا والهند لم يكن أمر صعبا بالنسبة لأمريكا وباكستان والسعودية فقط، بل إنه أمر غير مقبول بالمرّة. فأمرريكا وباكستان لهما أهداف ومصالح خاصة فى أفغانستان. وقد قامت بتقديم مساعدات مالية ودعم إعلامى ضخّم لجماعات الجهاد حتى تتمكن من طرد الجيش الأحمر، ولهذا لم تكنا لترضى خلال توزيع السلطة بحكومة جديدة لا تحقق لها منفعة تتفق وما قدمناه من اموال. ولهذا بدأت عملية مواجهة ضد حكومة ربانى عن طريق إضعافها، وفى هذا الصدد كان أفضل بديل موجود هو حكمتيار. ومع أن حكمتيار قد تولى رئاسة وزراء أفغانستان طبقا لاتفاق بيشاور، إلا أن هذا المنصب لم يكن

كافيا بالنسبة لأمريكا وباكستان، وهنا يطرح سؤال مفاده هل كان حكمتيار يستطيع مع دعم كل الجماعات المعارضة لرياني أن ينتزع السلطة من يد الطاجيك، وأن يؤمن مصالح الجارة الجنوبية «باكستان» وراعيها الكبير «أمريكا» في ظل غياب طالبان التي كانت ماتزال في طور التبلور؟ على أية حال استطاع حكمتيار أن يكون أفضل خيار متاح.

حكمتيار والملا محمد عمر: صورة طبق الأصل:

كانت حياة حكمتيار السياسية مفعمة بالتناقض والإفراط والتفريط، فقد بدأ نشاطه السياسي بالاتصال بالشيوعيين والانضمام إلى الحزب الديمقراطي الشعبي الأفغاني، وبعد أربع سنوات عاد إلى الإسلام، وسجن فترة من الزمن عقب مقتل طالب ماوي، وبعد الهروب من السجن كون في باكستان حزبا إسلاميا. ويبدو أنه في تلك الفترة كان على اتصال بجهاز استخبارات الجيش الباكستاني "I. S. I" ولهذا فليس عجيبا أن يفضل العمل ضد الإسلام على تولى رئاسة وزراء حكومة رباني، ويقوم بعمليات عسكرية ضد الحكومة الجديدة في أفغانستان. ويقال أن عدد المجاهدين الذين قتلوا على يد أنصار حكمتيار أكثر بكثير من عدد الروس الذين قتلوا على يد قوات الحزب الإسلامي. وقبل تبلور حركة طالبان كانت قوات الحزب الإسلامي تحظى بمشاركة الباكستانيين والعرب الذين انضموا إلى صفوف المجاهدين، وبما أن كل العرب والمجاهدين الأجانب الذين كانوا موجودين في صفوف المجاهدين كانوا إلى حد ما تحت قيادة أسامة بن لادن، إذن يمكن تتبع كيفية الاتصال بين حكمتيار وأسامة بن لادن من هذه النقطة. ولهذا يمكن اعتبار أن حكمتيار والحزب الإسلامي كان إلى حد ما مهددا لحركة طالبان. وفجأة يدخل حكمتيار الذي ظل حتى سنة ١٩٩٢ يفكر في الاطاحة بالحكومة الموالية لموسكو مع الجنرال دوستم - الشيوعي السابق - وحزب الوحدة في صداقة ليكونوا جبهة واحدة. وكان دوستم وحزب الوحدة قبل حدوث هذا التقارب من أشد أعداء حكمتيار، وعلى الرغم من أنه أصبح على رأس الحكومة الإسلامية الأفغانية فترة من الزمن إلا أنه اتفق مرة ثانية مع عبدالرشيد دوستم للدخول في حرب ضد رباني، وعلى إثر هذا فقدت كابول ما يقرب من سبعة وعشرين ألف شخص في قصف صاروخي ومدفعي. وعقب وصول طالبان إلى السلطة كان حكمتيار يعتبر أن دوره قد انتهى، وأصبح من البداية يرفض الاعتراف بشرعية الحكومة الإسلامية الأفغانية، وبعد هذه الأحداث ونظرا للتقارب الشديد انضوت قوات الحزب الإسلامي تحت لواء حركة طالبان. وخلال هذه الفترة أوى حكمتيار إلى ركن ظليل، وخول مسئولية اشعال نار الحرب الأفغانية لأنصاره في حركة طالبان، ومع أنه ولشواهد كثيرة لا يمكن إنكار تعاون حكمتيار مع "I. S. I" وأجهزة الاستخبارات الأمريكية، إلا أن إحدى اللجان الخاصة في الكونجرس الأمريكي تنتقد وبشدة في تقرير نشرته سنة ١٩٩٢ جهاز "C. I. A" و "I. S. I" بسبب تفاضيمهم

عن الأنشطة السرية لحكمتيار. بناء على هذا التقرير كان حكمتيار يعمل أثناء تمتعه بالدعم الكامل من جانب "C. I. A" و "I. S. I" لصالح جهاز المخابرات الروسية "K. G. B" أيضا. وجاء في هذا التقرير المكون من تسع عشرة صفحة والذي نشر في مارس ١٩٩٠، أن جهاز "I. S. I" كان يدعم حكمتيار بغرض تقديم الخدمات لحكومة ضياء الحق العسكرية في باكستان. وفي ذلك الوقت كان حكمتيار يتابع مواقف الجماعة الإسلامية الباكستانية والحكومة السعودية. وفي سنة ١٩٨٩ حيث قوبل هجوم المجاهدين على جلال آباد بهزيمة ساحقة، وأسفر عن خسائر فادحة في الأرواح قوى الشك في حكمتيار، ويقال أن الهزيمة وقعت بسبب اتصاله بـ "K. G. B". على أية حال سواء كانت هذه العلاقة أكيدة أو غير أكيدة فقد انتهى الأمر بخطة الجنرال حميد جل رئيس جهاز "I. S. I" في ذلك الوقت والجنرال نصير الله باير وزير الداخلية في حكومة بي نظير بوتو والتي تقوم على إرسال الميليشيا العسكرية لحركة طالبان إلى أفغانستان للحفاظ على مصالحهم ومصالح حلفائهم الأمريكيين والسعوديين، واستولت حركة طالبان على كابول في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٩٦.

المصالح الباكستانية ودعم حركة طالبان:

مما لا شك فيه أن لباكستان مصالح حيوية في غاية الأهمية ولا يمكن التغاضي عنها في أفغانستان. وهذا الموضوع يعود من ناحية إلى تجاور البلدين، فمن المؤكد أن هذا الأمر أدى إلى مصالح مشتركة لا يمكن اجتباها، ومن ناحية أخرى تتعلق هذه المصالح بالموقع الجغرافي الاستراتيجي لأفغانستان والتأثير المباشر للسياسات الجارية في هذا البلد على الحياة السياسية في باكستان. هذا وتعاني باكستان من مشاكل مستعصية مع جارتها القوية الهند ولا يمكن ألا يكون لها رد فعل تجاه ما يدور على حدودها الشمالية، ويعد كل من إقليم البشتون وكشمير في درجة واحدة من حيث الأهمية بالنسبة لباكستان، ومن الممكن أن يعرض الأمن القومي الباكستاني لخطر عظيم. وليس بعيدا أن تكون الاستراتيجية الباكستانية تجاه أفغانستان مستمدة من سياسات الجنرال ضياء الحق والتي قوامها القضاء على الأمل القديم للأفغان في تشكيل كيان بشتوني مستقل من الناحية الشكلية لكنه في الحقيقة تابع لأفغانستان في المناطق التي يقطنها البشتون في غرب وشمال غرب باكستان. بعد هجوم الاتحاد السوفيتي على أفغانستان سنة ١٩٧٩، تهيأت فرصة مناسبة للجنرال ضياء الحق حتى يقضى على فكرة الأفغان التي كانوا يدعون لها قبل هجوم الاتحاد السوفيتي، فجمع ضياء الحق البشتون من أنحاء الحدود الأفغانية الباكستانية التي تبلغ ٢٤٠٠ كيلو متر في منطقة واحدة قومية بعيدة عن الحدود، وأخذ يستخدمهم كوسيلة للتأثير في زعامة المقاومة الأفغانية، ولا نملك معلومات أو إحصائيات دقيقة عن منطقة البشتون في أفغانستان لكن مهما يقال من أن البشتون يمثلون أغلبية

سكان أفغانستان، فالحقيقة هي أنه لم يتم اعداد أى إحصاء فى أفغانستان حتى الآن، وكل ما هنالك هو تخمينات بأسلوب تقليدى تقوم على أساس معدل استهلاك الخبز وغيره. ومن الواضح أن إدعاء الأغلبية البشتونية. والتي يجب أن تأخذ نصيب الأغلبية فى الحكومات الائتلافية. يعود إلى عهد محمد ظاهر شاه الذى كان من الطائفة الدرانية البشتونية الأصل. الفارسية اللغة. الذى توهم أن الثقافة الفارسية المشتركة هي وسيلة لزيادة التفوذ الإيراني وإحياء للحقوق والادعاءات التاريخية التى تقوض دعائم سلطنته، فادعى فى سنة ١٩٧١ أن البشتون يمثلون الأغلبية فى أفغانستان، وعلى أساس هذا الادعاء صدق «مجلس الأعيان القبلى» الذى كان معظمه من البشتون على الدستور الجديد. وفى هذا الدستور تم تغيير اللغة الرسمية فى أفغانستان من الدرية «الفارسية» إلى البشتونية والدرية. على أية حال، تتركز الأماكن التى يقطنها البشتون فى أفغانستان فى المحافظات التى تجاور باكستان مثل نجرها، وبكتيا. وقندهار، وهلمند، ولا توجد لهم أماكن فى المدن الكبرى إلا فى قندهار وجلال آباد.

والى جانب الأهمية الاستراتيجية المتمثلة فى «مشكلة كشمير والبشتون» فإن باكستان من جوانب أخرى تحتاج وبشدة إلى التواجد فى أفغانستان. إن باكستان حتى تتمكن من حل مشاكلها الاقتصادية لا تحتاج فقط إلى دعم الدول الثرية مثل السعودية والامارات، بل إنها تتطلع إلى مصادر النفط والغاز البكر فى آسيا الوسطى بحيث يكون لها دور فى نقل هذا النفط إلى أقاصى آسيا وسائر مناطق العالم. إن النفوذ السياسى والعسكرى فى أفغانستان يجعل من الممكن تقديم محور باكستان - أفغانستان كطريق بديل لطريق إيران العملى والأكثر اقتصادا كمحور أساسى لنقل قسم كبير من مصادر الطاقة فى آسيا الوسطى إلى العالم. كذلك أيضا تستطيع باكستان بهذا الشكل توفير احتياجاتها من النفط والغاز بأقل تكلفة.

من ناحية أخرى، تسعى باكستان بدعم من أهل السنة المتشددى فى المنطقة لزيادة نفوذ الإسلام غير السياسى من موديل العربية السعودية لتسهم فى مواجهة مد الإسلام النضالى الشيعى. وفى هذا الصدد أيضا تحقق باكستان أمنية أمريكا فى تحجيم دور فكر ونفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى المنطقة، وتعمل أيضا على زيادة نفوذها فى السعودية على الصعيد الاقليمى، وتقل التوتر والاضطراب الذى لا يمكن تجنبه من حدودها مع أفغانستان إلى حدود إيران مع أفغانستان. وبالسيطرة على أفغانستان تقدم باكستان مساعدة أخرى لأمريكا هي السيطرة على الآلة العسكرية الموجودة فى أفغانستان التى ولو لم تكن تحت نفوذ إيران فإن عداءها لأمريكا لدى بعض عناصرها الأساسية قوى جدا، وقد خرج منها أنصار اسامة بن لادن وسيخرجون.

وبعد كل ما تقدم فقد ثبت من الناحية العملية أن حكمتيار لم يستطع من الناحية العسكرية والتنظيمية أن يلعب دورا

مؤثرا فى الحفاظ على المصالح الأمريكية الباكستانية فى أفغانستان. فقام الباكستانيون بخلق خيار جديد هو طالبان. إن التدخل المباشر لجهاز "I. S. I" فى بلورة حركة طالبان والتأييد والاعتراف الرسمى بحكومة طالبان غير المتحضرة والتفاضى عن كل جرائم هذه الحركة من جانب باكستان يؤكد من الناحية العملية أن باكستان كانت ترى تحقيق أحلامها الوردية من خلال سيطرة طالبان على أفغانستان. مع كل هذا، فإن الأمر المحير هو تحليل أحد الدبلوماسيين لكيفية ظهور طالبان وعدم تدخل باكستان فى هذا الصدد. لقد ادعى هذا الدبلوماسى الباكستانى أن عناصر "I. S. I" أو الكوادر العسكرية الباكستانية لم يكن لها حضور فى أفغانستان. لقد كانت طالبان ظاهرة محلية.

يجب علينا أن نذكر لماذا استطاعت طالبان دخول أفغانستان، واستولت بسرعة على معظم مدن أفغانستان. لقد كان هذا السبب فى أن الشعب الأفغانى قد قبلهم. يجب أن نتنبه إلى هذا الموضوع لماذا قبلهم الشعب الأفغانى؟ للأسف لم تأت أى محاولة من جانب حكومة المجاهدين لإنشاء حكومة فى هذا البلد، ولم تكلل هذه التجربة بالنجاح، ففى الفترة ما بين سنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ لم تتم محاولة واحدة لتشكيل حكومة وطنية فى أفغانستان ففى تلك الفترة كان زعماء الحرب مشغولون بحرب داخلية على مستوى البلاد، وفى هذه الفترة سيطرت حالة من نهب الشعب والفوضى وعدم سيادة القانون والتعرض للنساء وكثير من المساوىء الأخرى على أفغانستان. فى مثل هذا الجو ظهرت الجماعة التى أطلقت على نفسها طالبان فى قندهار، واستطاعوا أن يحتلوا تلك المنطقة، وأحيوا الاستقرار والنظام مرة ثانية، وقد أدت هذه المسألة فى البداية على الأقل لأن تصبح حركة طالبان موضع قبول الشعب.. من المؤكد أنه بعد ذلك بدأت طالبان فى ارتكاب الأخطاء وكان نظام طالبان مثل باقى النظم القبلية المسيطرة على أفغانستان لم يرقم بخطوة واحدة لتشكيل حكومة شاملة. كما فرضت طالبان أيضا قيودا كثيرة على الشعب، وقد أدت هذه السلوكيات إلى أن يسحب الشعب دعمه وتأييده لهم رويدا رويدا. هذا وقد كان عدد أولئك الذين يؤيدون وجهات نظر طالبان فى باكستان قليل جدا.

ولذا عندما قرر الجنرال برويز مشرف بعد أحداث ١١ سبتمبر الانضمام إلى الائتلاف الدولى ضد الإرهاب، خرج بضعة آلاف من الأشخاص فى بعض المدن الباكستانية إلى الشارع.

إن الدبلوماسى الباكستانى المقيم فى طهران وحكومته، على الرغم من اعترافها الرسمى بحكومة طالبان، والاعتراف الضمنى بالتوافق النظرى مع جماعة طالبان بخصوص تشكيل حكومة شاملة فى أفغانستان ليسا مستعدين للاعتراف بدورهما فى بلورة هذه الحركة.

إن دعم باكستان والسعودية والامارات العربية المتحدة لسيطرة طالبان على أفغانستان أوضح من الشمس. والآن حيث سقطت طالبان لم يكن صعبا على أمريكا أن تضرب

هذه الجماعة المتمردة عن طريق باكستان التي جعلت نفسها في خندق واحد مع أمريكا.

هذا الدبلوماسي الباكستاني عليه أن يأخذ في اعتباره أنه لا يتحدث عن وجود أحد الأمريكيين أو الألمان، أو مائة نفر من المرتزقة الشيشان أو السودانيين في صفوف بن لادن أو حركة طالبان، الحقيقة أكبر من هذا الخداع، فقد أجازت باكستان بدعم مباشر أو غير مباشر المدارس الدينية لجمعية العلماء وسمحت أن يتلقى الطلبة الأفغان في هذه المدارس تدريبات عسكرية وأفكار أيديولوجية. واستفادت من هؤلاء الطلبة وهم كثرة في خلق قوة عسكرية أساسية شعبية، وعلاوة على نوعية العلاقة التي كانت بين جهاز "I. S. I" وحكمتيار والملا محمد عمر وباقي زعماء حركة طالبان، كانت باكستان من الناحية السياسية. الإعلامية أول دولة أعريت عن رضاها علانية عن سيطرة طالبان على أفغانستان، وبعد الاستيلاء على كابول اعترفت رسميا بحركة طالبان. وسعى الكثير من الباكستانيين في الأمم المتحدة والمؤسسات والمحاقل الدولية الأخرى أن يتغير مقعد أفغانستان من حكومة ريباني إلى الملا محمد عمر. ومن الناحية العسكرية وهذا ليس بخاف على أحد كانت المعارك التي دخلتها حركة طالبان مع أي فئة أخرى يقتل فيها عدد كبير من الجنود الباكستانيين أو يقعون في الأسر لدى جبهة التحالف الشمالي، الأهم من ذلك أن الطائرات والدبابات الباكستانية تدخلت لدعم تقدم طالبان. وفي سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧ بلغ عدد الجنود الباكستانيين الذين انضموا إلى صفوف طالبان ٣٠٠٠ جندي. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تم إيفاد رئيس جهاز "I. S. I" من جانب الجنرال برونز مشرف إلى الملا محمد عمر عدة مرات، ولعب دور الوساطة بين الحكومة الباكستانية وجماعة طالبان. أليس من العجيب في مثل هذه المواقف ألا يقوم وزير الخارجية بهذه المهمة، ويقوم بها رئيس جهاز الاستخبارات، وقد برر الدبلوماسي الباكستاني هذا الأمر بقوله: «إننا يجب علينا أن نرسل الشخص الذي يكون قادرا على التحاور مع حركة طالبان» (يقصد الصديق، والراعي، والزميل أو المدرب للملا محمد عمر) حتى يفهموا كلامه. كان من الممكن أن يقول من حقنا أن نرسل وزير خارجيتنا أو نرسل أي شخص آخر.. ويقول الدبلوماسي الباكستاني أيضا «إننا يجب علينا أن نرسل الشخص الذي يكون موضع ثقة الجنرال برونز. معنى ذلك أن وزير الخارجية ليس موضع ثقة رئيس الحكومة الباكستانية، على أية حال، إن لكم الحق فيما تذهبون إليه، لكنني أرجح أنه تم إرسال رئيس جهاز "I. S. I" نظرا للغة والرؤى المشتركة بينه وبين الملا محمد عمر.

وعلاوة على تدخل باكستان في خلق وتنظيم جماعة طالبان بشكل لا يمكن تجاهله فإن السعودية قد لعبت دورا لا يمكن إنكاره في عملية التكوين الأولى وتثبيت المكانة السياسية والعسكرية لحركة طالبان.

كانت السعودية والامارات وباكستان هي التي اعترفت رسميا بحكومة طالبان وقاموا بدعايا سياسية واسعة

النطاق لتثبيت دعائم هذا النظام. وعلاوة على الدوافع الدينية التي تكمن إلى حد ما في وضع إسلام طالبان في وجه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كانت هناك أهداف اقتصادية تنشدها السعودية من وراء دعم طالبان من أهمها: الوصول إلى ثروات و ذخائر وأسواق آسيا الوسطى، ولهذا لعبت السعودية دورا مهما بارزا من الناحية المالية والاقتصادية في اعتلاء طالبان سدة الحكم في أفغانستان، فكانت السعودية المصدر الأساسي لتلبية احتياجات المدارس الدينية المتنوعة في باكستان. كذلك أيضا ضاعفت السعودية منذ بدء عمليات طالبان العسكرية في قندهار وجلال آباد، وباقي المدن الأخرى من دعمها المالي لحركة طالبان. وطبقا لآراء بعض المحللين كانت طالبان في سنوات ١٩٩٥ و١٩٩٦ تحتاج لاستمرار عملياتها ونشاطها إلى سبعمائة مليون دولار شهريا. وطبقا لما نقلته إحدى الدوريات الهندية «التحليل الاستراتيجي» كانت السعودية توفر جزءا كبيرا من هذه الأموال. وتكتب نيوزويك في أحد تقاريرها عن هذا الموضوع: «الرياض هي أهم مصدر مالي لطالبان». فخلال رحلة الملا محمد عمر إلى السعودية والتقاءه بالمسؤولين السعوديين قدمت الرياض لحركة طالبان مبلغ عشرة ملايين دولار.

وللقضاء على حكومة برهان الدين ريباني الوليدة، كان كافيا لذلك الأمر استمرار العمليات الواسعة لحكمتيار بالتنسيق مع "I. S. I" ثم هجوم طالبان المدعومة سياسيا واقتصاديا، ثم الضوء الأمريكي الأخضر.

صعود حركة طالبان:

لقد ارتبط تبلور وظهور حركة طالبان بعاملين أحدهما «مصادر السيطرة الأجنبية» والآخر هو مجموعة الأحداث الداخلية في أفغانستان مع الأخذ في الاعتبار البنى التحتية الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية في هذا البلد. والدراسة العلمية الشاملة لحركة طالبان منذ سبتمبر ١٩٩٤ تتطلب الوقوف على كيفية وقوع هذه الحادثة المريعة، وعلى مجموعة من العناصر الأخرى من قبيل: التفكيك الاجتماعي، والعادات والتقاليد الدينية التي لا تقبل الانعطاف، والفقر الثقافي والاقتصادي، والتعصب القبلي، وحمل السلاح بين العشائر، والتعنت الأخلاقي، والبنية الحبلية بالصراع القومي والوطني والديني، وقيم الحرب المفروسة في أفكار وأذهان الأفغان، والتدخل الأجنبي الذي له مقاصد ومصالح ووجهات نظر وأولويات مختلفة، بل ومتعارضة.. كل هذه العناصر كانت بمثابة البيئة الملائمة لظهور حركة طالبان، هذا في ظل وقوع حادثين هاميين بشكل متتابع:

أ. انهيار الاتحاد السوفيتي وانقطاع الدعم عن حكومة نجيب الله.

ب. خروج الجمهوريات المستقلة من قبضة الاتحاد السوفيتي «السابق» وحاجتها لاقامة علاقات دولية سريعة وسهلة.

هذه الحاجات والظروف المواتية دفعت بعض القوى

الأجنبية مثل باكستان والسعودية للعمل لصالح سياستها. ومن المؤكد أن الوهابيين السعوديين قد قاموا قبل باكستان بدعائيا واسعة النطاق في باكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى، ومنذ ذلك التاريخ وسيل العرب المتطوعين يتدفق إلى أفغانستان، هذا في الوقت الذي كان يخصص زعماء السعودية ومشايخ الخليج الفارسي المبالغ الطائلة لتأسيس المدارس الدينية ونشر كتب دينية معينة بين الطلاب الأفغان في باكستان. وكان هذا المجال العقائدي قد دفع باكستان سنة ١٩٩٤ إلى أن تحول دعمها لحكميتار إلى الملا عمر. من ناحية أخرى، بالنظر إلى فعل ورد فعل المنطقة من منظور الجغرافيا الاستراتيجية والتضييق على إيران من جانب جيرانها، من الممكن أن يقودنا هذا الأمر إلى استراتيجية أخرى دعمت ظهور حركة طالبان. الواقع أن الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الحكومة الإيرانية تقوم في جانبها السري والعلني على الحصار الجغرافي الاستراتيجي عن طريق الحكومات المجاورة. هذا وتواجه إيران مع العراق، وتركيا، وباكستان، وأذربيجان، والمشايخ الواقعة في جنوب الخليج الفارسي تحديات مختلفة حدودية، ودينية، وقومية، واقتصادية، وسياسية وعسكرية. وفي هذه الأثناء كانت حكومة برهان الدين رباني نظرا لنشأتها القومية الدينية تعمل كحليف جغرافي استراتيجي للحفاظ على المصالح الإقليمية الإيرانية. وبمجرد أن تمكنت طالبان من السيطرة على أفغانستان بدأت تتحرك في إطار تهديد الأمن القومي الإيراني. ولهذا كان لا مفر من الاعتراف بأن ارجاع الأسباب الرئيسية لنمو حركة طالبان إلى أداة إقليمية وبالاحساسية تجاه المصالح القومية الإيرانية يوضح أن طالبان هي نتاج تيار كبير طويل الأمد يرتبط أحد طرفيه بسياسة الاحتواء المزدوج من جانب أمريكا والحصار الشامل لإيران. والطرف الآخر يرتبط بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية لبعض دول المنطقة خاصة باكستان. والحقيقة أن الحكومة الأمريكية على الرغم من معارضتها المباشرة وغير المباشرة لكثير من الحكومات فإن السياسيين، بل بعض رجال الحكم في أمريكا كانوا ينتقدون سياسة الاحتواء المزدوج ويعتبرونها غير مجدية من عدة جوانب. ولم تتمكن مساعي مسئولى الحكومة الإيرانية بالعمل على الحد من التوتر في المنطقة من احتواء هذه السياسة خاصة وأن المصالح الإسرائيلية تلقى بظلالها على نطاق واسع على السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، علاوة على ما قيل، فإن تبلور الظاهرة الطالبانية في متن الأصولية من الممكن أن يكون نتيجة لظواهر أخرى سنمر عليها سريعا أثناء دراسة هذه الظاهرة. فعدم وجود الديمقراطية هو أحد أسباب تبلور ونضج الحركات الأصولية. وفي هذا الصدد أيضا يعتبر الحضور الشامل لأمريكا ودعمها للحكومات غير الديمقراطية في المنطقة، ودعمها أيضا لحكومة إسرائيل، إلى جانب سلبات العولة خاصة على الساحة الاقتصادية، وتنفيذ النظرية العسكرية العالمية أحد دلائل نمو وظهور الحركات الأصولية وحركة

طالبان. في الواقع بدأت المقاومة في أنحاء متفرقة لمواجهة الوجود الأمريكي منذ عدة عقود مع تبلور حركة الإخوان المسلمين، وقد ساعدت هذه المقاومة على تكوين الجماعات الأصولية وازدياد العنف في منطقة الشرق الأوسط. وفي مثل هذه الظروف تبلورت فكرة النضال والتضحية من أجل آمال من قبيل تحرير فلسطين والتحرر من الاستعمار. وقد دخلت جماعة الإخوان المسلمين في المعترك بشدة في عقدي الأربعينيات والخمسينيات. وهذا النوع من العمل يستطيع أن يقوم به أي مسلم، وليس من المعقول أن يطلق عليه عنف. وهناك نوع آخر من التشدد هو العنف ضد النظام السياسي، أي العمل للاطاحة بسيادة نظام ما. وهذا الاتجاه من الناحية التاريخية له جذور في التنظيم السري للإخوان المسلمين، من المؤكد أنه لا يمكن إثبات هذا الأمر. لكن قطعاً بدأت هذه المسألة مع أفكار سيد قطب. فقد أجاز في كتابه «معالم على الطريق» وجود تنظيمات سرية وقوات نضالية لتغيير النظام الجاهلي واستبداله بالنظام الإسلامي. وفي لحظة أخرى يتشابه العنف كثيرا مع الإرهاب لأن الأداء الأعمى ليس بالضرورة أن يكون مستهدفا النظام السياسي، بل إنه يتجه مباشرة إلى العوام الأبرياء. فالعنف هنا مقدس في ذاته ليس مهما من يكون هدف هذا العنف، بل المهم هو العنف ذاته وهو المقدس. وهذه مرحلة جديدة من العنف انتشرت بين الأصوليين، فهي جديدة تماما لم يكن لها نظير فيما سبق، وهذه المرحلة تبدأ منذ عقد التسعينيات. هذا وتؤدي هجرة الحركات الإسلامية العربية إلى أفغانستان والتدريبات التي يتم تلقيها في هذا البلد إلى ظاهرة تدعى العرب الأفغان أو "الأفغان العرب"، وبدأت هذه الجماعات موجة جديدة من العنف والإرهاب. ومع خروج بن لادن من السعودية وتشكيل جماعات راديكالية، ثم ذهابه إلى أفغانستان احتدم العنف الأعمى.

وتمثل الأفكار الوهابية الجذور التطهيرية لهذه الموجة من العنف التي استباححت لنفسها تصفية الشيعة. ولأن أفغانستان كانت لسنوات تعد بؤرة النضال ضد الشيوعية والإلحاد العالمي، كان يقصدها كل أصحاب الآمال الإسلامية، علاوة على أن الأصوليين كانوا يواجهون قيودا كثيرة في بلادهم، ولهذا كانوا يهاجرون إلى بلاد تعاني من الفوضى حتى يقوموا بنشاطهم على وجه أفضل. وبهذا الشكل تبلور هذا الطيف رويداً رويداً في أفغانستان منذ عقد الثمانينيات وما تلاه، فكانت هذه الدولة ميداناً مناسباً للجهاد ضد الكفر، وكانت أيضا بيئة مناسبة لإقامة معسكرات تدريبهم العسكري. في الواقع انتقلت عملية إعادة بناء التيارات الأصولية من العالم العربي إلى أفغانستان. فتوجهت الجماعات من الأردن، والجزائر، ومصر، واليمن، والسعودية، والإمارات، وآسيا الوسطى، وكشمير.. إلى أفغانستان، وتم طبع الكثير من الدوريات والنشرات، فطبع المصريون لفترة طويلة مجلة الطليعة في أفغانستان.

كذلك أيضا يتعين القول أن العولمة كان لها دور كبير في ظهور وتبلور جماعة طالبان، فعولمة الاقتصاد تؤدي إلى قلاقل اقتصادية كبيرة وتقضى على الهوية الثقافية والتعدد الثقافي، وتهاجم سيادة الحريات السياسية للمواطنين، وهذا الأمر يؤدي إلى تهيئة المناخ اللازم لنمو الأصولية والإرهاب على مستويات مختلفة. فالأصولية هي رد فعل ثقافي شديد تجاه العولمة، حيث يبدي الشباب غضبه واغترابه عن نفسه في المجتمعات المستعمرة ازاء انتهاك الهوية والأمن. فالفقراء الذين يفقدون أمنهم الاقتصادي من خلال مشروع العولمة يلجأون للحفاظ على هذا الأمن إلى المؤسسات الدينية المسييسة ويلتفون حول مبادئ القومية المتشددة.

على أية حال، تبلورت الظاهرة الطالبانية في ذلك الجو المشار إليه، وهاجمت أفغانستان من الحدود الشمالية لباكستان في سبتمبر سنة ١٩٩٤ تحت لواء «النضال من أجل الأمن»، وفي نفس السنة تم الاستيلاء على مدينة قندهار الاستراتيجية بسبب التقارب البنيوي بين قبائل البشتون وحركة طالبان، وظلت حتى لحظة سقوط وهزيمة طالبان تلعب دور أهم قاعدة بالنسبة لطالبان.

وفي ديسمبر ١٩٩٥، عملت طالبان على تقوية صفوفها على حساب حكومة رباني، واستولت على محافظة هراة التي تقع بالقرب من الحدود الإيرانية، ولا يقطنها البشتون، وفي السنة التالية تم فتح كابول. وقبل الاستيلاء على كابول لم يكن ينظر إلى الظاهرة الطالبانية بشكل جاد لا من جانب حكومة رباني ولا من جانب إيران والهند وروسيا. هل كانت أمريكا تعلم هي وحلفاؤها ما الذي ستحصده من أخطار وسموم وهي تفرس جذور طالبان؟

من الواضح أنه لم يكن أحد يعرف مدى عمق الكارثة وما هي النتائج السلبية التي سيجريها تجمع الأصوليين المتشددین على السلام والاستقرار العالميين.

قاعدة طالبان:

خرج الزعماء السياسيون - الدينيون لحركة طالبان من بين الأفراد والتيارات الإسلامية المتشددة الرجعية في المحافظات الواقعة جنوبى قندهار وأرزجان. ولم يحصل زعماء القبائل في هذه المناطق على نصيب كبير من السلطة في حكومة رباني، ونظرا لعداوتهم القديمة مع الطاجيك سرعان ما انضموا إلى صفوف طالبان. وكان سكان هذه المناطق نظرا لياسهم في تثبيت سيادة سياسية وخوفا من الاضطراب المتزايد قد رحبوا بمقدم طالبان. بصفة عامة يمكن القول أن النواة الأساسية لحركة طالبان قد تبلورت من عدة أطراف:

أ. طلاب المراكز الدينية لأهل السنة بباكستان والتابعة لتنظيمات جمعية العلماء، وكانوا قد دخلوا «ساحة الجهاد المقدس» خلال فترة الوجود السوفيتي وكان يتم تدريبهم من جانب منظمة «حركة الثورة الإسلامية» بقيادة مولوى محمد نبي، وكانوا قد كونوا جماعة «تنظيم الطلاب» في داخل المنظمة المذكورة. وكان الملا محمد عمر واحداً من أعضاء

منظمة «حركة الثورة».

ب. بعد انتهاء الاحتلال السوفيتي دخلت الأحزاب المناوئة للطاجيك في حرب ضروس مع حكومة رباني، ومع إضعاف هذه الحكومة، ولأنهم لم يعتبروها الخيار الوحيد القوى للأخذ بزمام السلطة السياسية فإنهم قد انضموا رويدا رويدا إلى جماعة طالبان الآخذة في الصعود. وقد انضمت القوات المتناثرة للحزب الإسلامي الذي أسسه حكمتيار، والأفراد التابعون ليونس خالص مع محاربي الجماعات الثلاث: الاتحاد الإسلامي، بزعامة عبدالرسول أبوسيف، و«محاذ الوطنى» بزعامة أحمد جيلاني و«الإنقاذ الوطنى» بزعامة صبغة الله مجددي إلى جماعة طالبان الحديثة العهد.

ج. كذلك أيضا نجح زعماء طالبان، من خلال الدعم المالى السخى من جانب السعودية و«أمريكا» في إحداث ثغرة بين كبار الزعماء المؤيدين لرباني، وعلاوة على إضعاف منافسهم فقد توطدت سلطتهم بشكل كبير، وقد باع قادة من أمثال بشير سالنجى، وغفور وعزيز الله الذين كانوا من مؤيدي أحمد شاه مسعود أنفسهم بدراهم ودنانير ودولارات حركة طالبان. كما تم ترغيب أشخاص آخرين من بينهم جل محمد بهلوان وعبدالملك من جماعة عبدالرشيد دوستم، وحاجى دلجو من «حزب الوحدة» وكريم خليلي للتحالف مع طالبان. وفي سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٤ اشتعلت نار الاختلاف والحرب الداخلية في أفغانستان، وكان يتم نقض التعهدات بين عشية وضحاها. وفي هذه السنوات تردد على الألسنة إسم شخص لا يمكن أن ينساه أحد هو الملا محمد عمر.

هل من المعقول أن يقدم شخص عمل لسنوات مع جهاز "I. S. I" الباكستاني على الجنرال حميد جل؟ على أية حال، منذ أن تولى الملا محمد عمر زمام الأمر وهو محاط بهالة من السرية والغموض لدرجة أن بعض أصحاب الخيال الواسع كانوا يقولون «الملا محمد عمر وأسامة بن لادن شخص واحد». ومع هذا لا توجد سيرة ذاتية حتى الآن إلا بعض الأوصاف التي أوردتها إحدى المجلات فتذكر: «يبلغ الملا محمد عمر من العمر خمسة وأربعين عاما، وهو شخصية هادئة قليلة الكلام، فقد عينه اليمنى أثناء الجهاد ضد السوفيت، طويل القامة نحيف القوام، كث اللحية، معمم بعمامة سوداء يرتدى الزى الذي يرتديه زعماء طالبان، ولا يميل إلى التحدث مع الأجانب، يرفض بشدة التقاط صور له لا اعتبره أن هذا الأمر حرام طبقا لفتوى بعض علماء باكستان. والملا عمر مثل عامة الشعب الأفغانى تلقى علومه في المدارس الدينية، وقد أدى اشتراكه في الجهاد ضد السوفيت إلى أن ترك الدراسة قبل انتهائه من مرحلة الدراسة العليا ونيل لقب «ملا». وبعد خروج الجيش السوفيتي وانتهاء مرحلة الجهاد أصبح الملا عمر مفتيا ومدرسا للعلوم الدينية في مسجد «سركالى» بقندهار. وعاد إلى سلك رجال الدين، وبعد فترة منح لقب ملا بصورة فخرية. وقد جعل الملا عمر قندهار عاصمة لطالبان، وتحولت هذه المدينة إلى عاصمة سياسية لأفغانستان،

فكانت شئون الحكم واتخاذ القرارات الهامة تتم في قندهار، وترى طالبان أن سبب اتخاذ هذه المدينة كعاصمة سياسية أنها كانت العاصمة الأولى للخلافة الإسلامية في أفغانستان، كذلك أيضا يقال أن الملا محمد عمر قد تعود على الحياة في هذه المدينة لدرجة أنه لم يتركها حتى أثناء الغزو السوفيتي. لقد كانت الحياة بعيدا عن قندهار أمرا صعبا بالنسبة للملا عمر، فقبل ثماني وأربعين ساعة من الهجوم الأمريكي على أفغانستان كان زعيم طالبان يجلس كما هو معتاد في مسجد سرکالی بقندهار والمجاور لمكتب الأمم المتحدة، وقد أم صلاة الجمعة، وكان يلعب كما هو معتاد بأمير المؤمنين. وقد منح هذا اللقب أثناء زعامته الحركة. وكان الملا عمر يجلس في مكتبه على كنية متوسطة الطول، ويستقر المديرون والمستشارون في عرض وطول الغرفة جالسين على الأرض، وكان هؤلاء الأشخاص من خريجي المدارس الدينية بباكستان وأفغانستان، وأضيف إلى اسم كل منهم لقب ملا. وقد اتخذ الملا عمر لنفسه مجلسا من الملالي الأفغان الذين كانوا يعاونوه في إدارة البلاد، وكان معظم أعضاء هذا المجلس أسن من الملا عمر.

ورقة عمل طالبان:

لم تتمكن حركة طالبان في ظل طبيعتها القبلية والقومية وبنيتها الشديدة التقليدية والرجعية أن تحدث توافقا وانسجاما بين مستوى فكرها ونتيجة عملها وبين ما هو متعارف عليه في الثقافة والحضارة المعاصرة. لقد تأثر الفكر الطالباني بمنظمات أصولية من قبيل جيش الصحابة وجمعية العلماء الباكستانيين من ناحية اختلافها وخصومتها مع كل ما تواضع عليه العالم اليوم تحت مسمى حقوق الإنسان والقوانين والأعراف الدولية. من ناحية أخرى، لم تتمكن حركة طالبان أن تتوافق في إطار مظاهر الوفاق الوطني والديني في أفغانستان، بل والمنطقة حتى ولو ظاهريا مع الحكومات والدول الحديثة إلى حد ما.

منذ أن تولت حركة طالبان زمام الأمر واجهت النساء أولا صنوف الظلم والتحقيق. فلم تسلبهن حقهن في الدراسة والعمل خارج المنزل فحسب، لأن خروج المرأة بدون زوجها أو بدون أن يكون معها محرم يعد جرما، بل كان يجب على النساء وهن خارج المنزل أن يرتدين زيا خاصا فضفاضاً يشبه الكيس بل وتخفي عينيها بنقاب شبكي. وكما قاموا بمنع النساء من العمل سلبوهن أيضا حق الذهاب إلى طبيب رجل أثناء مرضهن، ومنعوا استخدام الراديو والتليفزيون وآلات التصوير. وكان عزف وإذاعة الموسيقى محرما. وتعين على الرجال أن تصبح لحاهم بطول ماسورة لامية الفانوس، وتم تعيين رجال ليحاسبوا المخالفين، وإذا ما ثبتت مخالفة شخص ما كان يدفع غرامة نقدية ويجلد ويحبس. هذه الأشياء كانت بعضا من سلوكيات طالبان مع الشعب. لكن الجزء الآخر من سلوكياتهم اللانسانية يتمثل في اعتداءاتهم والمذابح الجماعية التي قاموا بها، فكانوا يعملون القتل العام في أي منطقة كانوا يهاجمونها من مناطق الطاجيك والهزارة والأوزبك وباقي القضايل الأفغانية الأخرى، فلم

يرحموا رجلاً أو امرأة ولا صبيا ولا شابا ولا كهلا، وكانوا يدفنون ضحاياهم في مقابر جماعية. فقد أعلنوا صراحة أن «أفغانستان هي البشتون» بعبارة أخرى أن أفغانستان هي بلاد المتحدثين بلغة البشتون، ويتم التعامل مع الآخرين على أنهم أجانب أرقاء، وقد قاموا في أجزاء واسعة من أفغانستان بعمليات الترحيل الإجباري للطاجيك والهزارة والأوزبك حتى يمزقوا وحدة مناطقهم. وفي سبتمبر ١٩٩٨ أعلن أنه تم القاء القبض على أكثر من ألف شخص من الباميان على يد طالبان، وتم اقتيادهم إلى منطقة غير معلومة، وليست هناك أية معلومات عن كونهم أحياء أو أموات. وكان تعامل حركة طالبان مع الموتى من غير البشتون تعامل لا يقبله عقل ولا يقره شرع، ففي سنة ١٩٩٨ توفي أحد الهاريين من مزار الشريف في مدينة أخرى. وبناء على وصيته حمل أقاربه جثمانه إلى مزار الشريف حتى يدفنه في ذلك المكان الذي يجله الشيعة، فحمل رجال الشرطة بعد التعرف على الميت ورؤية تقصيره للحيته، الجثمان إلى القاضي الشرعي، فأمر القاضي بأن عقوبة تقصير لحية الميت أن يجلدوه خمس جلدات ثم يدفنه بعد ذلك، وحتى تحصل طالبان على مصادر دخل أكبر قامت بزراعة أجزاء كبيرة من المزارع الأفغانية وبشكل إجباري بنبات الخشخاش. فطبقا لتقارير هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٦ تم تخصيص ما بين ٥٥-٥٨ ألف هكتار من الأرض التي كانت تحت سيادة طالبان لزراعة الخشخاش، وأنتجت طالبان في هذه السنة حوالي ٢٢٥٠٠٠ طن من التبات الخام الذي من الممكن أن يستخلص منها ١٠٠٠٠ ألف طن من الهيروين. وتكتب جريدة الشرق الأوسط نقلا عن مصادر الأمم المتحدة أن طالبان توفر ثلثي المواد المخدرة في العالم. وأعلن قسم مكافحة المواد المخدرة بالأمم المتحدة أن طالبان كانت تنتج ٥٠٪ من الهيروين المستهلك في أوروبا و ٨٠٪ من الهيروين المستهلك في العالم. وكان رد طالبان على اعتراض الأمم المتحدة أنه يجب أن تعوض نفقاتها من هذا السبيل، هذا مع العلم بأننا نسعى للحد من حجم الانتاج إلى حد ما.

اغتيال أحمد شاه مسعود:

بعد أن استقرت حركة طالبان في أفغانستان، أوى كل زعماء الجماعات الجهادية هنا وهناك إلى ركن ظليل مثلما فعل حكمتيار، بينما ظل أحمد شاه وحده بحضوره الفعال في أفغانستان لم يتخلف قيد أنملة عن محاربة المتحجرين والمعتدين على حقوق الإنسان في أفغانستان. وقد نقل عن حمزة كمال رئيس مؤسسة الثقافة الطاجيكية أن أحمد شاه مسعود كان يقول: لو أن تحت نفوذ من أراضى أفغانستان ما يقارب حجم قبعتي فسأظل أذاع عن الوطن والشعب.

نعم يمكن القول وبكل تأكيد أن أحمد شاه مسعود في حالة سقوط طالبان كان يعد أفضل وأقوى الوجوه في عيون الجماعات الجهادية المختلفة. هل كانت طالبان تعلم بمصيرها الدموي المحتوم، ولذا، خططت لعملية اغتيال أحمد شاه مسعود حتى تظل السلطة في يد البشتون في

حالة غياب زعيم طاجيكي مرموق؟ وللإجابة على هذا السؤال نحتاج إلى قليل من التأمل.

ولد أحمد شاه مسعود صاحب الترتيب الثالث بين أبناء «دجروال دوست محمد خان» الستة، وأحد ضباط الجيش الأفغاني في صيف سنة ١٩٥٢ في قرية جنجك ولسوالى في بنجشير بولاية برون في أسرة طاجيكية مثقفة ميسورة الحال. وفي سنة ١٩٧٣ دخل مسعود جامعة «يوهنجى بولى تخنيك» واستمر في الدراسة حتى سنة ١٩٧٥ حتى أصبح مطلوبا من قبل بوليس داود خان. وقد واكب دخوله الكلية ودراسته في قسم الهندسة الميكانيكية اشتراكه في عضوية النهضة الإسلامية الأفغانية. توجه إلى باكستان بعد محاولة الانقلاب الفاشل ضد الحكومة في ذلك الوقت في بنجشير. وفي سنة ١٩٧٨ عندما وقع الانقلاب السوفيتي في أفغانستان تولى مسعود زعامة عدد من المجاهدين، وفي سنة ١٩٧٩ توجه إلى بنجشير، وكون عدة خلايا لحرب العصابات. ويقال أنه لم يكن يوجد مكان في أفغانستان لإخفاء وقيادة العمليات الفدائية أفضل من بنجشير، فهي منطقة تقع في سفح جبال الهندوكش الشاهقة الارتفاع تمتد بطول ١٠٠ كيلو متر، وكان مسعود يقود قواته التي كانت تبلغ ٣٠٠٠ شخص من هذا المكان المناسب، وبمجرد أن اقتربت القوات السوفيتية من فتح السهل كان المجاهدون قد زرعو الطريق بالألغام، وتحصنوا في خنادقهم، وبعد حصار العدو، وإطلاق النيران عليه حتى آخر رصاصة، رجعوا بسرعة إلى أماكن اختفائهم. لقد قام الجيش السوفيتي بتسع محاولات فاشلة للاستيلاء على سهل بنجشير. وفي سنة ١٩٨٢ عقب الهزيمة الساحقة لجيش الاتحاد السوفيتي السابق في بنجشير ذاع صيت أحمد شاه مسعود في العالم كقائد عسكري عظيم، وفي سنة ١٩٩٢ دخل كبطل قومي وأول فاتح لكابل عاصمة أفغانستان، وبعد سقوط حكومة رباني، وفرار زعماء الجماعات الجهادية تحصن أحمد شاه مسعود مرة ثانية بسهل بنجشير، وواصل النضال ضد القوات الأجنبية العملية، وقام بإدارة أحوال المنطقة، وعمل على إعادة بناء جبهة الائتلاف الشمالى حتى تقف في وجه طالبان. ومع كل هذه المحاولات كان أحمد شاه مسعود يعتقد يائسا أن المجاهدين قد خسروا الحرب، فقد استطاعت طالبان على مدى خمس سنوات ليس فقط من إحداث الواقعة بينه وبين الزعماء الأفغان بطرق عديدة، من بينها ترغيب هؤلاء وترهيب هؤلاء، بل إنها ضيقته عليه منطقة نفوذه، وبمرور الأيام أصبحت أكثر ضيقا، فكانت منطقة نفوذه في آخر أيامه تتحصر في الشمال الشرقي من أفغانستان الذي يجاور طاجيكستان، وأخيرا أصيب أحمد شاه مسعود في ٨ سبتمبر سنة ٢٠٠١، في منطقة خواجه بهاء الدين بولاية تخار أثناء حديث مع اثنين من الإرهابيين العرب. كانا في زى صحفيين. وبعد ستة أيام وبينما الأنتظار متعلقة بغبار برجي منهاتن فاضت روحه إلى بارئها، وترك أحمد شاه مسعود خمس بنات وولد، وثلاثة آلاف كتاب، كما ترك أملا في تأسيس «جامعة أجنبية».

أمريكا وطالبان من الصداقة إلى العداء:

يجب التسليم بأن الدول الثلاث - السعودية وباكستان والإمارات - لولا حصولها على موافقة أمريكا لما سعت إلى خلق ودعم وإيفاد حركة طالبان إلى أفغانستان. فالولايات المتحدة لها مصالح سياسية واقتصادية كبرى في أفغانستان وليس من السهل عليها التفاوض عن هذا البلد. وقبل وصول طالبان إلى الحكم، كانت الولايات المتحدة ولأسباب عديدة تدعم المجاهدين الأفغان ماليا وعسكريا وسياسيا، وكانت أمريكا ترغب عن طريق دعم قوات المجاهدين الأفغان وعدم تواجدها المباشر في الوصول إلى عدة أهداف.

أ - بعد سقوط حكومتى محمد رضا شاه، ومحمد ظاهر شاه كان لابد من العمل على زيادة النفوذ الأمريكى للملا الفراغ الناجم عن زوال هاتين السلطتين.

ب - الحد من نفوذ الأفكار الثورية الإيرانية إلى أفغانستان، والوقوف دون استغلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لما أحدثته الفترة المسماة بـ «الجهاد المقدس».

ج - كان انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان دون حصوله على فائدة تذكر من الممكن أن يكون بلسمًا لجراح هزيمة أمريكا الساحقة في فيتنام.

وكان لهذه الأهداف الأمريكية الثلاثة جوانب مرحلية وقصيرة الأمد. وكانت الولايات المتحدة ترسم من وراء لبة أفغانستان أهدافا استراتيجية هامة. فكان الوصول إلى الطاقة الرخيصة، واحتواء المد الاشتراكي العربي، والسيطرة على الأيديولوجية الإسلامية السياسية الإيرانية، والحفاظ على أمن إسرائيل، يمثل رؤوس موضوعات هذه الاستراتيجية. لكن لم يتم إنجاز كل هذه التوليفة الرباعية، وبشكل أكثر تفصيلا يمكن رسم محورين استراتيجيين لتوضيح الدور الفعال لأمريكا في أفغانستان.

١ - **الطاقة:** إن آبار البترول وحقول الغاز الموجودة في آسيا الوسطى ليست بالشئ الذى يمكن أن تتفاوض عنه أمريكا بسهولة، فتقدر ثروات هذه المنطقة بحوالى تسعين مليار برميل نفط أى ما يوازى تريليونى دولار هذا إذا كان سعر البرميل ٢٠ دولارا. هذا في حين أن احتياطي البترول في أمريكا يبلغ ٢٢ مليار برميل فقط. وبالنظر إلى الوجود الأمريكى في باكستان، وكذلك أيضا دخول أفغانستان في تحالف صميم مع أمريكا، فإن هذا الأمر يؤدى إلى خلق طريق جديد لنقل بترول وغاز آسيا الوسطى إلى المحيط، غير طريق إيران.

وسيترتب على هذا الأمر من ناحية، إلى تقليل أهمية تركيا، ومن ناحية أخرى، ممارسة ضغط على إيران وروسيا. وأمريكا مصرة على أن تنفذ هذه الاستراتيجية عن طريق مد خط أنابيب البترول والغاز من تركمانستان وحتى مدينة جواتر الساحلية في باكستان. وتركمانستان هي رابع دولة على مستوى العالم من حيث الغاز، حيث تملك ما يقدر بـ ٢١ مليار متر مكعب من الغاز. وإنشاء هذا الخط الذى يحتاج إلى ميزانية تزيد على مليارى دولار يطلق يد أمريكا بصورة مباشرة في السيطرة على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى

وبحر الخزر. ويمكن الربط بين استثمارات الشركة الأمريكية «شيفرون» وشركة دلتا السعودية في هذه المنطقة، وبين تنفيذ الاستراتيجية المذكورة. إن نجاح هذه الاستراتيجية وخاصة بعد اجتذاب لاتفيا، واستونيا، وليتوانيا وقرغيزستان وأذربيجان إلى التحالفات الغربية من شأنه أن يساعد أمريكا على أن تتشب مخالبها في المصالح الاقتصادية والسياسية لروسيا التي هي بصدد إعادة بناء قوتها السابقة.

٢. احتواء الصين: بعد وضع الاستراتيجية الأولى التي ستؤدي في النهاية إلى السيطرة على روسيا، صوبت أمريكا عينها الجشعة الثانية على قوة الصين الآخذة في الصعود، ولا تنسى أن المحافظين الأمريكيين الجدد قد حذروا الحكومة الأمريكية من مغبة اتحاد الحضارتين الكنفوشيوسية والحضارة الإسلامية، وذكروا أنه في حالة تمتع هذا الاتحاد بدعم الحضارة الأرثوذكسية الروسية أيضا، حينئذ ستكون نظرية صراع الحضارات هي خطة الردع الأمريكية الأساسية.

وهنا تملك أفغانستان أكثر المناطق حساسية، حيث تعتبر أهم بوابات الدخول إلى أكثر مناطق الصين، قابلية للضرر. إن أمريكا تريد من وراء الوجود في أفغانستان الاستحواذ على مفتاح هذه البوابة. فمنطقة أويغور أوسين جيانج تضم ما يقرب من خمسة عشر مليون مسلم من أصل تركي، ومساحتها تقترب من مساحة إيران. ولو استطاعت أمريكا أن تضع عيونها في أفغانستان على بوابات هذه المنطقة، حينئذ ستجج وبسهولة في ممارسة جميع أنواع الضغط على الصينيين، ولن يكون من الصعب تنفيذ موضوع استقلال سين جيانج بعد تنفيذ هذا السيناريو، وبذلك سيضطر الصينيون إلى تلبية ما تطلبه أمريكا مهما كان.

منذ اتضح أن حكومة ريانى تعمل وفق سياسات منافسى أمريكا «إيران والهند وروسيا» أدركت الولايات المتحدة أن استثماراتها واستثمارات حلفائها قد ذهبت مع الريح، ولذا عازمت على خلق قوة أخرى بديلة تحافظ على مصالحها، ومن هنا تبلورت الجذور الأولى لحركة طالبان على أساس هذه الاستراتيجية. ولهذا القرض دخلت أمريكا وحلفاؤها مرحلة جديدة من تغيير السلطة السياسية في أفغانستان ولأن حكمتيا، لم يتمكن من لعب دور هام في تنفيذ هذه السياسة، استقر الأمر على تجهيز وإعداد بديل آخر يدعى الملا عمر وحركة طالبان. وفي أكتوبر ١٩٩٤، وصل جون سى مونجو سفير الولايات المتحدة مع نظيره الباكستانى بدون الحصول على تأشيرة من حكومة ريانى وزار قندهار مركز قيادة طالبان. وفي ٢ نوفمبر ١٩٩٥ كتبت صحيفة باكستانية تصدر باللغة الأوردية نقلا عن رابين رافائيل نائب وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت «لأن حركة طالبان هي حركة معتدلة، ولأنها تعمل ضد الأصولية، فإن أمريكا تدعم هذه الحركة».

ولم تستمر طويلا السلوكيات الأمريكية المتناقضة في

التعامل مع حكومة طالبان. ومع دخول أسامة بن لادن أفغانستان تغيرت الأوضاع. وبعد سلسلة من الأحداث الإرهابية في نيروبي والأرجنتين، وثبوت ضلوع أعوان بن لادن فيها، وعقب اخراج هذا الأمير السعودى من بلاده، واستقراره بصفة عامة في أفغانستان، ودعم زعماء طالبان لأسامة بن لادن بصورة مطلقة دخلت العلاقات بين أمريكا وطالبان مرحلة جديدة من الجدل والخصومة، فكانت واشنطن تطالب طالبان بإصرار أن تسلم بن لادن للمؤسسات الأمنية الأمريكية، أو على الأقل تعتقله في أفغانستان. لكن طالبان لم تلق بالا لطلب راعيها الأكبر سياسيا وعسكريا، بل وهددته أيضا. وهذا ما جاء في رد الملا عمر على أمريكا عندما طالبت بتسليم أسامة بن لادن حيث قال: «أمريكا عدو للإسلام، وأسامة بن لادن لاجئ مسلم ولا يمكن لإمارة إسلامية أن تسلمه لأهل الكفر ولو احتشدت ضدها الدنيا بأسرها». وظل الملا عمر ثابتا على موقفه هذا ولم يتزعزع عنه حتى آخر لحظة من سقوط طالبان، وفي النهاية ذهبت حكومة طالبان أدراج الرياح. بعبارة أخرى يمكن القول أن العد التنازلى لحركة طالبان قد بدأ منذ دخول أسامة بن لادن أفغانستان، وموقف الملا عمر المتشدد إزاء أمريكا. لقد كانت الوشائج الأيديولوجية الجامعة بين زعماء طالبان وأسامة بن لادن مذهلة مثيرة للعجب، حتى أن أحد قادة طالبان قال موجه خطابا إلى بن لادن: «أيها الشيخ إن أرضنا ليست أرض الأفغان، بل هي أرض الله. وجهادنا أيضا ليس جهادا أفغانيا، بل هو جهاد إسلامي. والشهداء يملأون أنحاء أفغانستان وقبورهم هي على ذلك من الشاهدين. أنت الآن بين أسرتك وقبيلتك وقومك».

هل بقاء حركة طالبان أو القضاء عليها كان مرتبطا بوجود أسامة بن لادن أم لا؟

الأحداث القادمة في أفغانستان تجيب على هذا السؤال بالتفصيل.

أسامة بن لادن بطل أم غير ذلك ؟

بن لادن هو نفس الشخص الذى حصل على لقب بطل من جانب أمريكا أثناء نضال المجاهدين ضد الجيش السوفيتى «السابق». ولد أسامة بن محمد بن عواد بن لادن في سنة ١٩٥٧ لأم سورية وأب يمنى في منطقة حضر موت باليمن. كان بن لادن سابع ابن لأسرة بلغ عدد أبنائها فيما بعد الخمسين شخصا. تزوج بن لادن وهو في السابعة عشرة من عمره بفتاة سورية من أقارب والدته، وقد أمضى فترة دراسته في مدينة جدة، وفي سن الرابعة والعشرين تخرج في قسم الإدارة الحكومية في جامعة الملك عبدالعزيز. وما يقال من أن أسامة بن لادن كان قد درس في أمريكا لا أساس له من الصحة. فهو لم يسافر طيلة حياته إلا إلى دول جزيرة العرب، وسوريا، وباكستان، وأفغانستان والسودان ومصر. كان والد أسامة يستضيف كل عام في موسم الحج في بيته مئات الشخصيات من العلماء ورجال الدين البارزين

فى العالم الإسلامى الذين يذهبون إلى الحجاز لأداء فريضة الحج. وقد استمر هذا التقليد حتى بعد وفاة محمد بن لادن، وقد هيا هذا الأمر لأسامة الشاب إمكانية التعرف على الشخصيات والتيارات السياسية الإسلامية فى أنحاء العالم، وكان عبدالله عزام الذى لعب دورا هاما فيما بعد فى أفغانستان، ومحمد عتوب الكاتب والمفكر المشهور فى جماعة الإخوان المسلمين أكثر تأثيرا فى شخصية أسامة بن لادن من أى شخص آخر. وفى ظل هذا النوع من الاتصالات قام أسامة بن لادن بعد أسبوعين من الغزو السوفيتى لأفغانستان برحلة سرية لمساعدة الجماعة الإسلامية الباكستانية.

وبعد العودة أنشأ مؤسسة لمساعدة المجاهدين الأفغان. وفى سنة ١٩٨٢ قرر أسامة بن لادن الإقامة فى أفغانستان، وأخذ معه الكثير من وسائل ومعدات تعبئة الطرق والانشاءات. وفى سنة ١٩٨٤ التف حوله جمع من العرب السعوديين. وقرر بن لادن ان يسعى لاجتذاب المسلمين العائدين من أفغانستان إلى صفوف المجاهدين. ولهذا أسس «بيت الأنصار» فى بيشاور بباكستان، كما أسس مع استاذة عبدالله عزام أيضا مكتب «خدمات الكفاح» فى نفس المدينة، وقد قامت هاتان المؤسستان بنشاط دعائى واسع بغرض جذب المسلمين من أنحاء العالم إلى صفوف المجاهدين. وحتى سنة ١٩٨٦ كان بيت الأنصار قد أرسل الكثيرين من المتطوعين إلى صفوف المجاهدين الأفغان، وفى هذه السنة كان بن لادن قد أضفى على نشاطه شكلا جديدا، فقام بإعداد ست قواعد عسكرية مستقلة لتدريب المجاهدين الأجانب وإرسالهم إلى أفغانستان. كانت أولى عمليات القوات المتضوية تحت لواء بن لادن ضد الجيش السوفيتى حرب جاجى فى محافظة بكتيا، وقد تبلور تنظيم القاعدة منذ ذلك الوقت. وفى سنة ١٩٨٩ وعقب انسحاب قوات الجيش السوفيتى من أفغانستان انتقل بن لادن إلى السعودية، وخلال فترة اقامته فى السعودية حدث خلاف بينه وبين الملك فهد على طريقة مواجهة النظام العراقى واتخاذ موقف مشدد ازاء أمريكا، وكان بن لادن قد حذر قبل هجوم العراق على الكويت من وقوع هذا الأمر، وطلب من قادة السعودية أن يستبدلوا الاستعانة بأمريكا بالاستعانة بالمجاهدين المنضوين تحت لوائه لصد هجوم صدام حسين. وقد أدى عدم قبول هذا الاقتراح، والوجود الكامل للقوات الأمريكية فى الخليج والسعودية إلى انشقاق بن لادن ووضع قيود على أنشطته من جانب المسؤولين السعوديين، لدرجة أنه تمت محاصرته فى مدينة جدة واستدعته السلطات الأمنية فى السعودية للاستجواب عدة مرات. وفى النهاية تمكن بن لادن فى أبريل سنة ١٩٩١ من الخروج من السعودية بمساعدة أخيه الذى كانت تربطه علاقات مودة بالأمير أحمد وزير الداخلية السعودى وعاد إلى أفغانستان. وقد قيل أن بن لادن كان يعمل أثناء وجوده فى السعودية على تنظيم بعض القوات السرية لصالح تيارات خاصة معارضة للملك فهد. وخلال فترة الحرب الأهلية التى وقعت

بين المجاهدين فى أفغانستان امتنع بن لادن عن الدخول فى هذا الصراع. وبعد الفشل فى ايجاد وحدة بين المجاهدين، توجه فى أواخر سنة ١٩٩١ بطائرته الخاصة إلى السودان، وكان سبب توجه بن لادن إلى السودان هو التيار الإسلامى الذى كان فى طريقه إلى تشكيل حكومة إسلامية، وكانت الأعمال الانشائية لبن لادن وأخوته وأصدقائه الأثرياء السعوديين فى السودان لافتة للانتباه، وفى سنة ١٩٩٥ سحبت السعودية جنسياتها من بن لادن، كما اعتذرت له الحكومة السودانية أيضا عن استضافته تحت ضغط السعوديين. وفى سنة ١٩٩٦ استقر بن لادن فى جلال آباد. وبعد سحب الجنسية السعودية بدأ بن لادن صدامه العلنى مع حكومة السعودية وذلك بإصدار بيان شديد اللهجة. وكان تفجير سيارة فى ربيع ١٩٩٥ فى الرياض يعد أول عملية مسلحة معارضة للوجود الأمريكى فى السعودية، وبعد فترة قصيرة من انفجار (الخير) بالظهران قام بن لادن بخطوة قلما يوجد لها نظير، حيث أعلن الجهاد ضد أمريكا، وفى سنة ١٩٩٦ كانت مدينة جلال آباد، التى كان بن لادن يتخذها ملجأ له، تحت سيطرة يونس خالص أحد زعماء المجاهدين. لكن وجود بن لادن كان سببا فى أن ينضم هذا الزعيم إلى جماعة طالبان، وأن تدخل مدينة جلال آباد تحت سيادة الملا عمر. منذ ذلك الوقت بدأ التعاون الوثيق بين بن لادن وحركة طالبان. وعقب الفشل المتكرر لعملية الاغتيال التى كانت تقوم بها أجهزة الأمن السعودية توجه بن لادن إلى قندهار، وأمر قواته رسميا بالانضمام إلى صفوف طالبان. وفى أبريل سنة ١٩٩٨ تحدث بن لادن إلى تليفزيون A. B. C الأمريكى، وبعد اسبوعين أعلن فى مؤتمر صحفى فى مدينة خوست بأنه سيقوم قريبا بهجمات ضد أمريكا. وبعد عدة أسابيع تم تفجير سفارتى أمريكا فى نيروبي ودار السلام.

مما لا شك فيه أن جزءا كبيرا من نجاح طالبان كان مرهونا بوجود بن لادن، فعلاوة على مساعداته المالية والعسكرية فقد درب مسئولى حركة طالبان على فنون ادارة البلاد، ومع أن المصدر الأساسى لتمويل تنظيم القاعدة كان يتمثل فى ثروات بن لادن الضخمة، لكن كان يقال أن كثيرا من أثرياء المسلمين فى أنحاء العالم كانوا يضخون مبالغ ضخمة بطرق مختلفة إلى هذه الشبكة.

وكان بن لادن يستثمر أمواله فى مجال ادارة الأملاك والشحن البحرى وتأجير الطائرات والتجارة وكانت معظم تجارته تتم فى دول الصومال وسويسرا ولوكسمبورج، أما استثماراته الأوروبية فكان يقوم بها وكلائه السويسريون. وكان بن لادن يملك شركة انشاءات تحت اسم الهجرة قامت بإنشاء الطريق السريع من الخرطوم إلى بورسودان بطول ٢٠٠ كيلو متر، ومطار السودان الجديد، وكانت له شركة تصدير واستيراد تحت اسم وادى العقيق، كما كانت له أيضا شركة استثمارية تحت اسم طبا، وكان يملك أيضا بنكا إسلاميا تحت اسم الشمال ومقره السودان وتبلغ جملة استثماراته خمسين مليون دولار.

أصدقاء وأعوان بن لادن:

تذكر المحافل السياسية أن الشيخ عمر عبدالرحمن رجل الدين الكفيف، والدكتور أيمن الظواهري الطبيب التكنوقراطي المصري كانا بمثابة الساعدين الأيمن والأيسر وأقرب المقربين من أسامة بن لادن، والشيخ عمر عبدالرحمن في الوقت الحاضر محكوم عليه بالسجن مدى الحياة نظرا لتدبيره مع جماعة من أعوانه محاولة تفجير مركز التجارة العالمي والجسور والأنفاق في أمريكا، وقد صدر هذا الحكم سنة ١٩٩٣. وقد تخرج الشيخ عمر عبدالرحمن في الأزهر وحصل على الدكتوراة في علوم القرآن، وقد بلغ من حب أسامة بن لادن وأيمن الظواهري له أن أقسما لو مات الشيخ عمر عبدالرحمن في السجن لينتقم من أمريكا أشد الانتقام. أما الظواهري فهو طبيب يبلغ من العمر خمسين عاما له خبرة ودراية أوسع من أسامة بن لادن في مجال العلوم السياسية والإسلامية، لدرجة أنه يقال أن الظواهري هو العقل المدبر والأيدولوجي الأول في تنظيم القاعدة، ويعتبر خليفة لبن لادن، وقد تم القبض على الظواهري أول مرة في سنة ١٩٦٦ وهو يبلغ من العمر خمسة عشر عاما بتهمة الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين أقدم الجماعات الراديكالية الإسلامية المصرية. وفي سنة ١٩٧٠ ومن خلال حفاظه على علاقته بالمنظمات الإسلامية أصبح زعيما لجماعة الجهاد المصرية، وقد اغتالت هذه الجماعة الرئيس أنور السادات وذلك في سنة ١٩٨١، وفي سنة ١٩٨٤ وبعد خروجه من السجن ترك مصر وتوجه إلى أفغانستان للقيام بالأعمال الطبية. وقد تولى الظواهري في عقد التسعينيات بعد سنوات من الإقامة في فرنسا وسويسرا والدانمارك زعامة الجناح العسكري لجماعة الجهاد الإسلامية المصرية. ومع توجه بن لادن إلى أفغانستان اتصل به، وكونا معا في سنة ١٩٩٨ الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين. وقد ادعت جماعة الجهاد الإسلامية بقيادة أيمن الظواهري أنها تملك أسلحة كيميائية وبيولوجية، وأنها تتحين الفرصة لاستخدامها ضد أمريكا وإسرائيل.

تنظيم القاعدة:

تبلور تنظيم القاعدة على أساس الأفكار والخطط والامكانيات المالية والعسكرية لبن لادن والظواهري بشكل رسمي سنة ١٩٩٨، ويتميز هذا التنظيم من الناحية النظرية والأيدولوجية والتنظيمية بعدة ميزات:

أ. من الواضح أن جماعات وعناصر التنظيم تتسم بصيغة سياسية إسلامية.

ب. كل هؤلاء الأفراد هم من أهل السنة المتشدد.

ج. قراءتهم للإسلام قراءة شديدة التقليدية تتسم بالظاهرة الاكليسيائية المغلقة والمتحجرة.

د. أهم خصائص هذه القراءة هي الأصولية الرجعية.

هـ. يؤمن أعضاء تنظيم القاعدة بالعمل المسلح في التكتيك والاستراتيجية.

و. يعتبر أعضاء تنظيم القاعدة أن أمريكا وإسرائيل

تدخل في عداد بلاد الكفر، وأن مواطني هاتين الدولتين يستحقون الإبادة الكاملة.

ز. وطبقا لرأيهم فإن معظم الحكومات المتسلطة على الدول الإسلامية والعربية هي حكومات عميلة تابعة لأمريكا وإسرائيل، والنضال ضدها جهاد مقدس.

ح. نموذج الحكم الذي يرتضيه تنظيم القاعدة هو أسلوب الخلافة الأموية والعباسية.

وقد تجمع كثير من أعضاء تنظيم القاعدة من مناطق ودول مثل مصر والأردن والسودان والصومال والشيستان والجزائر والمغرب وباكستان وميتداناوى «الفلبين» وكينيا وتنزانيا وإثيوبيا والسعودية وكشمير واليمن وسين جيانج «الصين» وماليزيا وتونس والكويت وبورما والبوسنة والبحرين وداغستان وكوسوفا وأوغندا و...، ويتكون تنظيم القاعدة من مجلس شورى يتكون بدوره من أربعة أقسام: عسكري ومالي وإعلامي وقانوني شرعي. ويقال أن نطاق نشاط تنظيم القاعدة قد انتقل من أفغانستان إلى دول إسلامية عديدة ويكتب ريتشارد انجل المحلل بمجلة جينزديفنس عن نشاط اثنين من انصار تنظيم القاعدة: «ابراهيم، يبلغ من العمر ٢٨ عاما، كان يقيم على سطح أحد المنازل في أحد أحياء القاهرة الفقيرة. يذكر ابراهيم أول لقاء له مع أسامة بن لادن في سنة ١٩٨٢، وقد تولى ابراهيم زعامة الجماعة الإسلامية، أحد الجماعتين المناضلتين اللتين تقيمان في جنوب مصر، فيقول: كنت أحد قادة الجماعة الإسلامية في جنوب مصر بأسسيوط» تدرب ابراهيم لعدة أشهر في أحد معسكرات بن لادن في السودان على طريقة استخدام الكلاشينكوف. وبعد استكمال تدريبه جاء وقت لقائه بأسامة بن لادن. وقد سافر في صحبة مجموعة من النشطاء الذين كان معظمهم من الطلاب إلى الرياض. يقول ابراهيم: كنا نلتقي بأسامة بن لادن أثناء موسم الحج، كان بن لادن يريد أن تنهض الحركات الإسلامية في كل أرجاء العالم، وعندما ترك ابراهيم وباقي النشطاء من الطلاب السعوديين أعطاه بن لادن كيسا من النقود المصرية. كان أسامة يريد تأسيس معسكر في الجبال المجاورة لأسسيوط، لكنه تم القبض على ابراهيم في نفس الوقت، وطبقا لاعتراف راعد حجازي كان بن لادن يملك وسائل متقدمة للاتصال بالخلايا العسكرية المحلية. يبلغ حجازي من العمر ٢٢ عاما ويعمل سائق تاكسي في مدينة بوسطن، حكم عليه بالاعدام بتهمة الضلوع في تفجير فندق كبير في الأردن يعمل بطاقة أربعمائة غرفة، ومنتزهيين سياحيين مسيحيين على حدود فلسطين في ليلة الألفية الجديدة، ويقول المدعى العام في عمان أن جماعة حجازي كانت تعمل مع تنظيم القاعدة، وقد اعترف هو وباقي المجموعة بهذه العلاقة، لكن دفاع حجازي يعتقد أنه تم الحصول على هذا الاعتراف تحت ضغط التعذيب. ولد راعد حجازي في كاليفورنيا، وكان دائم التنقل بين أمريكا والسعودية والأردن، وفي سنة ١٩٨٦ التحق بجامعة كاليفورنيا للدراسة في قسم الإدارة التجارية، علاوة على

تعلم راعد القصف بالمدفع والأسلحة الخفيفة في أفغانستان وقد ساهم فيما بعد في تكوين جماعته النضالية في الأردن. وبعد انسحاب الجيش الروسي من أفغانستان أعاد راعد حشد غفير من المجاهدين إلى بلادهم وهم يعتقدون أن بإمكانهم هزيمة أي قوة، ونقلوا عمليات الجهاد من جبال أفغانستان إلى أوطانهم، بهذا الشكل انتقلت الأصولية الإسلامية من أفغانستان إلى كل الدول الإسلامية، بل وإلى أوروبا ذاتها، ويعتقد أنه تجمع في صفوف المجاهدين في أفغانستان ما يقرب من ٥٠٠٠ آلاف سعودي، و ٣٠٠٠ يمني، و ٢٨٠٠ جزائري، و ٢٠٠٠ مصري، و ٤٠٠ تونسي، و ٣٥٠ عراقي، و ٢٠٠ ليبي، وعشرات من الأردنيين. توجه من بين هؤلاء الأفراد ما يقرب من ١٥٠٠ إلى الجزائر وكونوا الجماعات الأصولية الراديكالية التي تشترك مع الحكومة في حرب داخلية منذ تسعة أعوام. وعاد جمع آخر إلى مصر وأصبحوا أعضاء أساسيين في الجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي، ونقلوا عن المسؤولين الأمريكيين، أقام حوالي ٢٠٠ شخص من المجاهدين في منطقة نيويورك ونيوجيرسي، وكان بعضهم يحضر خطب الشيخ عمر عبد الرحمن في مسجد نيوجيرسي، وتوجه جمع آخر من العرب الأفغان إلى شرق آسيا، وانضوى تحت لواء جماعة أبوسيف في منطقة ميندا ناوى بالفلبين. وتوجهت جماعة أخرى إلى طاجيكستان وانضموا إلى معارضي روسيا وحكومة إمام علي رحمانوف. وشارك جزء آخر من المجاهدين في حروب المسلمين الأخرى وخاصة حروب البوسنة والشيشان. ويبدو أن أفغانستان طالبان وبن لادن قد اضطلعت بالمسؤولية الخطيرة في تجميع الأصوليين من أنحاء العالم، التجمع الذي تدفق من خلاله أشخاص من مختلف الجنسيات إلى أفغانستان، وبعد قضاء فترة التدريب العسكري كانوا يعودون إلى أوطانهم. فكانت أفغانستان خلال العقد الأخير من الألفية الثانية تقوم بتصدير الأصولية. وطبقا لادعاء المدعى العام الأردني فإن راعد حجازي الذي تحدثنا عنه فيما سبق، كان أحد الأردنيين العائدين من أفغانستان الذي يريدون أن يواصلوا الحرب في وطنهم. وكان قد التقى في سنة ١٩٩٦ مع حيدر أبو هشار أحد رفاق الجهاد في أفغانستان من أصل فلسطيني. كان أبو هشار عدوا للحكومة الأردنية منذ القدم. وفي هذا اللقاء الذي تم في أحد معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا كانا (راعد وأبو هشار) قد وضعوا خطة لهجوم واسع على الأجانب في الأردن. وبعد التخطيط لهذا البرنامج، عاد راعد حجازي إلى أمريكا، وعمل في شركة تسيير التاكسيات في بوسطن، وطبقا لما قاله المدعى العام في الأردن استغل راعد دخل هذه الوظيفة لإرسال ١٣٠٠٠ دولار إلى جماعته، وكانت جماعة حجازي تعمل أيضا في بيع الأوراق المالية المزورة.

والآن يقوم المحققون الفيدراليون بالتحقيق في احتمال وجود علاقة بين حجازي وأثنين من مختطفى طائرات الحادي عشر من سبتمبر في بوسطن يدعيان أحمد الغمدى

وستام اسوقامي، وفي حالة ثبوت هذا الادعاء فإن العلاقة ستكون وثيقة بين هجوم الحادي عشر من سبتمبر وبين أسامة بن لادن. وطبقا لادعاء مسئولى القضاء الأردني اتصلت جماعة راعد حجازي في سنة ١٩٩٨ بشبكة تنظيم القاعدة، وطلبت التدريب على استخدام المواد المتفجرة وبمساعدة أحد الناشطين الأساسيين في تنظيم القاعدة يدعى أبو زبيدة، توجه حجازي وثلاثة آخرون إلى أحد معسكرات التدريب في أفغانستان عن طريق تركيا، وتدريبوا على السيطرة والتحكم في المواد المتفجرة والقنابل. وأبو زبيدة هو أحد الرجال الذين أصبحوا مطلوبين من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (F. B. I) بعد أحداث الحادث عشر من سبتمبر. فقد كان بمثابة وزير مالية تنظيم القاعدة، كان ينظم عملية الاتصال بين الجماعات المتناضلة في أنحاء العالم. مثل هذه الجماعات تقع في كل أنحاء العالم، وقد تم تنظيمها من جانب تنظيم القاعدة، وقد أدت إلى وجود شبكة من المتناضلين المحليين تحت قيادة بن لادن، لا يمكن اكتشافها بسهولة، وقد أدت هذه البنية الواسعة الانتشار إلى صعوبة القضاء على تنظيم القاعدة.

أمريكا ومواجهة تنظيم القاعدة:

يعود تاريخ العمليات الإرهابية ضد المواطنين الأمريكيين، والأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية في هذا البلد إلى عدة سنوات سابقة على تبلور تنظيم القاعدة. يدخل بعض هذه العمليات الإرهابية في إطار ردود الأفعال الناجمة من جانب الضباط والجنود العائدين من فيتنام، والبعض الآخر يدخل في عداد رد الفعل ضد الممارسات العنصرية والطبقية والاستكبارية التي ترتكبها أمريكا في دول العالم. ففي ٦ مارس سنة ١٩٧٠ انفجرت قنبلة عن طريق المتعصبين ضد الحرب في جامعة ويكانسين أسفرت عن مقتل أحد الدارسين. وفي ٢٧ يناير سنة ١٩٧٢ انفجرت قنبلة في مكتب استثماري يدعى «شوروت» بنيويورك أسفرت عن مقتل شخص وإصابة تسعة آخرين. وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ انفجرت قنبلة في محل حفظ الأمانات بالشركة الجوية «تي. دبليو. آيه» الأمريكية في مطار لاجوارويا، وأسفر الانفجار عن مقتل أحد عشر شخصا وإصابة ١٧٥ آخرين، وفي ٢٤ يناير ١٩٧٦ انفجرت قنبلة في محل لبيع المشروبات في مناهتن بنيويورك، وقد أسفر الانفجار عن مقتل أربعة أشخاص. وفي ٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢ انفجرت قنبلة أمام مقر مجلس الشيوخ الأمريكي في واشنطن، وقد أحدث الانفجار صدعا في المبنى. وفي أكتوبر من نفس العام اصطدمت شاحنة تحمل كمية كبيرة من المواد المتفجرة بمقر مشاه البحرية الأمريكية في بيروت، وأسفر الحادث عن وقوع خسائر فادحة، وفي سبتمبر سنة ١٩٨٤ أودت عملية تفجير انتحارية في أحد المباني الملحقة بالسفارة الأمريكية في بيروت بحياة جماعة من الأمريكيين، وفي نوفمبر ١٩٨٤ انفجرت قنبلة في السفارة الأمريكية في بوجوتا «كولومبيا» أدت إلى تدمير مبنى مكون من ١٠ طوابق وفي يولييه سنة ١٩٩٢ انفجرت قنبلة في السفارة الأمريكية

فى بيرو، وأعلنت جماعة بادر ماينهوف مسئوليتها عن الحادث. وكانت هذه الجماعة قد قامت بإلقاء قنبلة يدوية باتجاه السفارة الأمريكية فى بلجراد. وفى يناير ١٩٩٣ تم إطلاق صاروخ صغير فى اتجاه السفارة الأمريكية فى اليمن، وفى فبراير سنة ١٩٩٥ تم تفجير قنبلة تزن خمسمائة جرام بجوار السفارة الأمريكية فى بيرو. وفى نفس السنة قتل ٢٢ عسكرياً أمريكياً عن طريق انفجار ٢٠٥ طن من المواد المتفجرة بالقرب من قاعدة جوية أمريكية فى منطقة (الخبر) بالقرب من الظهران بالسعودية. وفى نفس السنة وقع انفجار عظيم فى الحديقة المركزية بمدينة أتلانتا عاصمة جورجيا التى كانت مقرا لدورة الألعاب الأولمبية، وقد أسفر هذا الانفجار عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة مائتين آخرين. وبعد هذه الحادثة بأربعة أشهر وقعت سلسلة انفجارات فى المركز التجارى راكفلر الذى كان فى مبنى مكون من ثلاثة وثلاثين طابقاً، كما تم تدمير أكبر المراكز السياحية فى نيويورك، وفى البداية انفجرت قنبلة فى مطعم الدور الثانى من المبنى، وبعد عدة دقائق انفجرت قنبلة أخرى فى الدور الثانى والثلاثين. وفى ١٩ أبريل ١٩٩٥ وقع انفجار فى المبنى الفيدرالى جنوب مدينة أوكلاند أدى إلى مقتل ١٦٨ شخصاً. وقد حكم على منفذ هذا الانفجار الذى يدعى «تيموثى مك وى» بالإعدام تجرعاً للسم. وفى سنة ١٩٩٦ انفجرت قنبلة فى القاعدة العسكرية (داربى) الأمريكية بإيطاليا، وبعد ستة أشهر وقع انفجار عظيم فى واحد من أكبر مصانع التكييف والتبريد يسمى انترناشيونال يورك فى ولاية بنسلفانيا. وفى سنة ١٩٩٧ تم تفجير عدة سفارات أمريكية فى عدة دول فى وقت واحد فى كينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان. وفى اغسطس ١٩٩٨ انفجرت سيارة ملغومة أمام مبنى السفارة الأمريكية بدار السلام، وأسفر الانفجار عن مقتل العديد، كما أسفر انفجار المبنى التجارى وول استريت نيويورك الذى كان فى قلب سوق الأوراق المالية عن مقتل ستة أشخاص وإصابة ألف آخر.

من بون إلى بنجشير:

إن العمليات العسكرية الأمريكية ضد طالبان قبل أو بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر تجعلنا نقف أمام النقاط التالية:

أ. ان الفترة ما بين أحداث الحادى عشر من سبتمبر وعقد مؤتمر بون وتشكيل حكومة مؤقتة انتقالية فى أفغانستان، بالنسبة لوقوع مثل هذه الأحداث فترة قصيرة.

ب. أن حكومة طالبان التى كان بينها وبين الحضارة والثقافة العالمية المعاصرة فارق شاسع، كانت لابد تسير إلى السقوط والزوال، وما فعلته العمليات العسكرية الأمريكية هو تسريع عملية السقوط.

ج. أثناء الهجوم العسكرى الأمريكى على أفغانستان لم

تتيسر أى حكومة لا سراً ولا علانية بينت شفة، ولو بدعم لفظى لحركة طالبان. ومع أن أمريكا لم تكن تملك أى دليل على تورط تنظيم القاعدة وبين لادن فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر، لم تهتم بالحصول على هذا الدليل، لكن الحقيقة أن جرائم حركة طالبان وانتهاكها لحقوق الإنسان لم تجعل أحدا يطالب أمريكا بتقديم أى دليل.

د. اعتمدت الحكومة الأمريكية التى كانت تحاول تبرير عملياتها بعد الهزيمة الشكلىة التى لحقت بحركة طالبان على شريط فيديو. كانت قد حصلت عليه من فندق فى جلاد آباد. ولم يحفل هذا الشريط بأى اهتمام من جانب المحافل الدولية والهيئات والمنظمات المحايدة. بل إن البعض شكك فى أصالة هذا الشريط، وقال أحد قراء صحيفة الجارديان: إن الشخص الذى قام بدور اسامة بن لادن يستحق أن ينال جائزة أوسكار لأحسن ممثل.

هـ. سقطت طالبان بأسرع مما كان يتوقع. كل الناس كانوا يتصورون أن أمريكا وحلفاءها ستقع فى مستنقع طالبان، وأن فيتنام ستتكرر مرة أخرى، مع اختلاف من حيث الماهية الحقيقية للزعيمين الشعبى واللاشعبى.

و. حقق مؤتمر بون بجهد الطاجيك العظيم بزعامة يونس قانونى وعبدالله عبد الله نتائج ايجابية إلى حد ما، فقد تم تنحية «ولو مؤقتاً» محمد ظاهر شاه الذى كانوا يحاولون فرضه على الساحة السياسية الأفغانية، وهذا مكسب ليس باليسير، لأن الحصول على مقاعد هامة فى الحكومة المؤقتة عن طريق قوات التحالف الشمالى يعد أيضاً من النتائج الطيبة لهذا المؤتمر. ولا يجب أن يخفى هذا الموضوع على الجبهة المعارضة لطالبان، فأمريكا والسعودية وباكستان ستعمل فى المستقبل على تدعيم نفوذها عن طريق مجلس الأعيان القبلى وذلك بإعطاء القوات الموالية لها أكبر نصيب فيه، خاصة وأنه من الممكن تشكيل مجلس الأعيان القبلى تحت نفوذ زعماء قبائل البشتون. وفى هذه الأثناء فإن دور دول مثل إيران والهند وروسيا سيكون مهماً جداً فى بلورة مستقبل القوة السياسية فى أفغانستان، ويجب على هذه الحكومات الثلاث من الآن أن تتبنى سياسات موحدة تجاه الأحداث الجارية والمقبلة فى أفغانستان.

ولا يمكن الاعتقاد بأن طالبان وقواتها قد تم القضاء عليها نهائياً بعمليات عسكرية استمرت شهرين، وتجربة سقوط حكومة ربانى تذكرنا جميعاً بأنه يجب التدقيق والتفكير جيداً فيما يدور من أفعال على الحدود الجنوبية لأفغانستان، وما يجرى فى المحافل الرجعية بباكستان.

وأخيراً هل من الممكن انعقاد الأمل على أفغانستان فى أن تضع نهاية للتعاقب الأصوليين المتعصبين المتحجرين، وتفتح الأبواب أمام الرفاهية والاستقرار؟

تحديات السياسة الخارجية الإيرانية (مستقبل الدبلوماسية)

■ محمود صدرى - همشهري (المواطن) ٢٠٠٢/٤/٧

إجراء انتخابات المجلس التشريعي السابع. وقد صرح نواب التيارين أن المؤشرات الأولية تؤكد توقعاتهم بأن هاتين المعركتين الانتخابيتين ستكونان تقاطع تحول في الصراع السياسي السلمي في إيران ما بعد الثورة الإسلامية.

بناء على هذا من الطبيعي أن تبدأ في الأسابيع القادمة منافسات علنية وسرية لتحسين صورة التيارين المنافسة، وقد وجه التياران كل قوتهما تقريباً على مدار السنوات الخمس الأخيرة لإثبات صحة برامجهما الداخلية، ولا يلحظ أى مؤشر على وجود أفكار جديدة من قبل أى واحد منهما، فالإصلاحيون قد استنفدوا كل طاقاتهم في غرس بذور المؤسسات المدنية وكانت أهم ثمار هذه البذور تشكيل المجلس التشريعي السادس والمجالس المحلية.

لكن لم تحدث المجالس المحلية الأثر المتوقع على العلاقات بين التيارين السياسية المختلفة بسبب انعدام الخبرة، وضالة الصلاحيات القانونية المخولة لها.

أما مجلس الشورى السادس فقد عانى من صراعات محتدمة حول القرارات وصيغها.

والمحافظون على الرغم من أنهم قد سدوا طريق المنافسة على الإصلاحيين في أكثر من مجال، إلا أنهم هم أنفسهم لم يستفيدوا مما في أيديهم. وذلك يعنى أن لعبة التيارين السياسية في إيران مازالت حتى الآن تحتفظ بنتيجة خاسر في مواجهة خاسر، وحتى فوز واحد لا يعنى هزيمة الآخر.

على هذا النحو سيختار كلا التيارين مطالب وبرامج متعارضة لما في الأمر من مصلحة لكلا الطرفين وسيختاران شعارات انتخابية في كل من انتخابات المجالس المحلية وانتخابات المجلس التشريعي ذات نوع من الاختلاف

اتسمت السنة الماضية، على الرغم من وجود الانتخابات الرئاسية بما فيها من صخب وتوتر، بالهدوء والاستقرار مقارنة بالأعوام التي تلت الفوز الأول للرئيس خاتمي عام ١٩٩٧، ويمكن القول أنه لم يحدث تغير كفي في العلاقات بين التيارين السياسية الإيرانية بعضها البعض على مدار العام الماضي. واعتبر كلا الجناحان (المحافظ والإصلاحي) نفسيهما ممثلين لمطالب الجماهير كما كان السياق في الماضي، وادعيا أن التنافس فيها هو سبب جميع الإخفاقات في السياسة الإيرانية.

وقد فتحت انتخابات رئاسة الجمهورية حلبة الصراع بين النخب داخل المجتمع الإيراني، وكانت بمثابة رمانة الميزان لتحديد نظرة الرأي العام الإيراني إلى التيارين السياسية الموجودة على نحو جعل كلا من التيارين يشحذ قواه في مواجهة الآخر.

واعتبر الإصلاحيون أن زيادة عدد الناخبين من ٢٠ مليون في عام ١٩٩٧م إلى ٢٢ مليون في عام ٢٠٠١ له دلالة واضحة على ارتفاع شعبيتهم واستنتاج المحافظون من خلال النسبة المئوية المشتركة في الانتخابات من مجموع من لهم الحق في التصويت أن الشعب بدأ يتحول عن الإصلاحيين لأن هناك ١٤ مليون ناخب لم يشتركوا في الانتخابات الرئاسية، واستدل الإصلاحيون بهذا العدد على أن عدم اشتراك هذا العدد الضخم دليل أكبر على أن قطاعاً من الشعب لم يرض بالحدود الحالية للإصلاحات، بينما اعتبر المحافظون أن أولئك المقاطعين للانتخابات غير راضين عن الأحوال الاقتصادية.

لكن في العام الحالي ستكون مظاهر الصراع السياسي مختلفة إلى حد ما عن العام الذي سبقه، ففي هذا العام ستجرى انتخابات المحليات وستكون السنة السابقة على

والتباين.

فقد أظهر الإصلاحيون خلال الشهرين الماضيين أن مستوى الصراع سيمتد لنقد بنية سلطة اتخاذ القرار السياسي في إيران. والنتيجة الطبيعية لهذا النقد امتداد الأزمة إلى التوجهات الرسمية للسياسة الخارجية، فيما يتصل بالولايات المتحدة والشرق الأوسط والتي ستوضع على رأس الموضوعات التي ستتناولها مناظرات التيارين.

وسيتلقى المحافظون، تمشياً مع سياق الماضي على أي نوع من التقارب مع الولايات المتحدة حتى ولو على مستوى مناقشات الخبراء والمثقفين، مصطلح التخلي عن الأيديولوجية الثورية الإسلامية ووصايا مؤسس الجمهورية الإسلامية.

وسيلجأ الإصلاحيون إلى تقديم تفسيرات جديدة للأيديولوجية الثورية تحد من العداء بين طهران وواشنطن. على نفس المنوال ستكون القضية الفلسطينية من الموضوعات محل الجدل والنقاش. فالمحافظون من خلال إظهار ميل أكبر لجماعات حماس والجهاد الإسلامي سيعطون لأنفسهم ثقل الانتفاضة الفلسطينية ومكاسبها، وسيقوم كثير من الإصلاحيين على تدعيم ومؤازرة ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد نشروا مؤخراً رسالة بعث بها عدد من الناشطين السياسيين الإيرانيين لياسر عرفات، كانت طليعة هذه الرؤية الإيرانية الجديدة للقضية الفلسطينية.

إن من يفز بانتخابات المحليات التي ستقام في هذا العام والانتخابات التشريعية العام القادم سيزداد تأثيره على توجيه السياسات الخارجية الإيرانية إلى حد بعيد، ومن المحتمل أن تطيح السنة الحالية والسنة القادمة بالتوازن الحالي في نهج السياسة الخارجية على الرغم من أن هذا التغيير لن يؤدي بالضرورة إلى تغيير أسلوب العمل الدبلوماسي الإيراني.

السياسة الخارجية وصدى الضغوط الدولية:

لا تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة في العالم بضغط الولايات المتحدة بقدر ما تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية. فالأمريكيون سعوا منذ الأسابيع الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية للتضييق على إيران للوصول بقدرتها التأثيرية على العلاقات الإقليمية والدولية إلى حدها الأدنى، ومن وجهة نظر الأمريكيين فإن الجمهورية الإسلامية نظام يهدد أمن إسرائيل بما له من طبيعة أيديولوجية وجنوح ذاتي للتوسع وتصدير الثورة الإسلامية، وهذا يمثل الخطر الأول، أما الخطر الثاني الذي يراه الأمريكيون فهو زلزلة الاستقرار في العالم الإسلامي، وكلا الخطران يتجاوزا الخطوط الحمراء للسياسة الخارجية الأمريكية.

ومنذ عام ١٩٩١ وحتى الآن تزايدت المخاوف الأمريكية من إيران لدرجة أنها فكرت في حجم النفقات اللازمة للإطاحة بالنظام الإيراني وإحلاله بنظام بديل. هذا الوضع قد أوجد تحدياً كبيراً أمام السياسة الخارجية الإيرانية في

عام ٢٠٠٢، لأن الأمريكيين سيبدلون قصارى جهدهم للاستفادة من الأوضاع الدولية المواتية التي ظهرت بعد أحداث ١١ سبتمبر، ليضعوا النظام السياسي الإيراني على مفترق خيارين مصيريين، فعلى حد زعمهم، إما أن تواصل إيران نزاعاتها الداخلية وصراعاتها السياسية الاقتصادية مع الولايات المتحدة مثلما هو الحال الآن بحيث تنقلص قوة إيران تدريجياً، أو أن يؤدي الصراع الداخلي على مستوى التيارات السياسية إلى فتح طريق آخر في السياسات الخارجية الإيرانية. وستكون نتيجة الوضع الأول نفس التفسخ والضعف الذي أشير إليه في السابق، ونتيجة الوضع الثاني ستكون غير واضحة وغير مطمئنة.

إن الضغط على إيران من أجل اختيار أحد الطريقتين جزء من المخطط الأمريكي المتوقع لتغيير السلوك الإيراني إن لم يكن تغييراً للنظام السياسي بأكمله. والجزء التكميلي لهذا المخطط يختص بعلاقات إيران بالدول الأخرى والتأثير الذي يمكن أن تحدثه الولايات المتحدة على تلك العلاقات.

إن الأمريكيين في الظروف الحالية ليس لديهم القدرة على الاصطدام بشكل حاسم ومباشر مع إيران لأن هذا هو أصعب طريق يمكن أن تختاره الولايات المتحدة لتغيير النظام الحاكم في إيران.

فإيران دولة على خلاف أفغانستان الطالبانية لها علاقات دولية ممتدة، خاصة علاقاتها الوثيقة مع حلفاء الولايات المتحدة في الاتحاد الأوربي وشرق آسيا والشرق الأوسط والخليج والتي تركز على المصالح المشتركة المتبادلة.

بناء على هذا، إذا أراد الأمريكيون الاصطدام مع إيران، فإنهم سيضطرون في البداية إلى مراعاة وجهة نظر هذه الجماعة الكبيرة المؤثرة من الدول الحليفة لهم. وبالتالي من المتوقع في غضون السنة الحالية مع اشتعال المنافسة والصراع الداخلي في إيران حول انتخابات المحليات والمجلس التشريعي السابع أن يكتف الأمريكيون مشاوراتهم مع حلفائهم وأصدقائهم لتغيير نظرة هؤلاء الحلفاء لإيران، والهدف من هذه الإستراتيجية هو إشغال الأرض من حول إيران وإضعاف علاقاتها بالعالم، والتقليل التدريجي للمصالح العالمية في إيران.

وبالطبع فإن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل، لأنهم سيضطرون إلى فقد كل ما لحلفائهم من مصالح في إيران، لكن أثر ذلك على السياسات الخارجية الإيرانية لا يمكن إنكاره، لأنه كلما فشل الأمريكيون في القيام بإضعاف علاقات حلفائهم مع إيران، فستحصل هذه الدول على مكاسب من إيران بسبب النزاع بين طهران وواشنطن.

التحدي الآخر الذي نشأ أمام السياسات الخارجية الإيرانية في ظل نزاعات طهران - واشنطن، هو اشتعال أزمة الشرق الأوسط الحالية والقضية الفلسطينية في الأسابيع الأخيرة التي شهدت تزايد حدة الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين فقد دعا الأوروبيون الولايات المتحدة للتدخل في هذه الأزمة مرات عديدة.

وعلى حد قول الأوروبيين يجب على الولايات المتحدة طالما أنها تستفاد من مكاسب دور الشرطي الدولي أن تحل على نققتها الخاصة الصراعات الدولية والإقليمية وحتى الأزمات الداخلية للدول.

ولو اضطرت الولايات المتحدة تحت تأثير الضغط الدولي للتدخل المباشر في أزمة الشرق الأوسط - الأمر المحتمل إلى حد بعيد - فستكون أولى موضوعاتها المقترحة وإجراءاتها الفاعلة هو التصدي لاعتداءات الجيش الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية والسيطرة على الجماعات الفلسطينية المسلحة.

وحل أزمة الشرق الأوسط من وجهة نظر المجتمع الدولي (الأمم المتحدة وأوروبا ومعظم دول العالم) يتمثل في أمر واحد ذي شقين: الأول ضرورة ضمان أمن إسرائيل والثاني إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وتحقيق هذا الهدف يتمثل في ضمان تحجيم العنف الإسرائيلي ونزع سلاح الجماعات الإسلامية الفلسطينية وإنهاء الانتفاضة.

وتعارض الجمهورية الإسلامية مبدئياً وتظرياً كلا المقترحين وبشكل عملي تعارض المقترح الثاني (إنهاء الانتفاضة)، وستكون مجاهرة العالم بهذه المعارضة من جملة مشاكل السياسة الخارجية الإيرانية والتي من المحتمل أن

يستند إليها الأمريكيون لتأليب الرأي العام العالمي وخاصة الحكومات ضد طهران.

إلى جوار هذه التحديات يجب ألا نغفل جانباً محورياً من الصعاب التي تواجه السياسات الخارجية الإيرانية وهو علاقة إيران بروسيا في ظل الضغط الأمريكي على روسيا، وهي العلاقة التي دائماً ما تتعرض للتذبذب.

بالإضافة إلى هذا تتزايد ادعاءات أذربيجان في بحر قزوين كل يوم، والسياسة الخارجية الإيرانية حيال أفغانستان لم تستقر بعد، بجانب تأييد العرب الذي يظهر بين حين وآخر لادعاءات الإمارات العربية المتحدة ضد إيران.

لكن ما يمكن أن نسمية نقطة قوة هامة للسياسة الخارجية الإيرانية هو إنهاء الحرب العراقية الإيرانية والتغلب على أزمة ميكونوس، ففى المسألة الأولى كان هدف إيران أن يتحى صدام حسين، لكن عندما فشل هذا الهدف اكتفت بتحجيمه في الحدود العراقية، وفي الموضوع الثاني رضيت بالمباحثات مع الأوروبيين الذين أطلقوا عليها تسمية (الحوار النقدي) هذه التسمية لم يكن مرغوباً فيها بإيران لكن إيران رضيت بها حتى تحافظ على كيان نظامها السياسي في مواجهة التحالف الأوروبي الأمريكي المتوقع ضد إيران.

ولعل ذلك سيكون جدول الأعمال المقبل للدبلوماسية الإيرانية.

مباحثات أم مواجهات؟

■ د. محمد جواد لاريجاني ■ جام جام (المرأة المسحورة) ٢٠٠٢/٣/١٩

وإذا كانت ستساعد المباحثات في ذلك فإلى أي حد سيكون تأثيرها؟ وإذا أثرت فكيف تستمر؟

إجابتي على تلك التساؤلات هي أنه في ظل الظروف الحالية يجب أن يتم رفض أي نوع من المباحثات مع مسئولى الإدارة الأمريكية حتى ولو أبدى هؤلاء اهتمامهم واستعدادهم بطرق مختلفة للتباحث معنا لأن اليوم هو يوم رفض شعب إيران لفرور وتداول الولايات المتحدة التي لا يمكنها بتهديداتها العسكرية والذرية وكافة أنواع التهديدات أن ترغم دولة إيران على التسليم لها. فتحن شعب إيران قررنا أن نرفض أي نوع من القوة والتهديد وسندفع ثمن ذلك بأرواحنا وقلوبنا.

إن المواقف التي تبدو في ظاهرها ودية من بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي حتى ولو كانت حقيقية يجب أن تواجه بالرفض القاطع من مجلسنا الأمنى لعدة اعتبارات:

أولاً: لأن هذا الكونجرس الأمريكى سواء في فترات رئاسة الديمقراطيين أو الجمهوريين دائماً يتخذ مواقف أكثر حدة من الحكومة ضد إيران.

ثانياً: لأن إعلان الاستعداد لإجراء مباحثات برلمانية سوف

أن قضية المباحثات السياسية مع الإدارة الأمريكية - التي تطرحها واشنطن فقط لتحقيق أغراض سياستها الخارجية - أصبحت واضحة للجميع أنها ليست سوى خداع سياسى أو لعبة سياسية.

وهناك من يرفضون كلمة مباحثات فيبدو أن لديهم مشكلة ما كما أن هناك أصدقاء يعتقدون أن المباحثات مع الولايات المتحدة علاج لكل داء ويجب أن تتخلص سياسة دولتنا الخارجية من هذه الأغلال.

وتعد المباحثات إحدى الطرق (التكتيكية) التي تستخدم في السياسة الخارجية، وليس هناك شك في أن مثل هذه المباحثات تجري مع الخصوم لتحقيق أهداف استراتيجية.

وبالرغم من أن المباحثات لا تخلو من المناقشة إلا أنها تعد من العناصر الأساسية لإبرام الاتفاقيات، كما يمكن استخدام المباحثات لمواجهة التهديدات الخارجية في بعض الأحيان.

وفقاً لهذا، فإن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل بداية المباحثات بين المسئولين الإيرانيين والأمريكيين سيساعد دولتنا على مواجهة التهديدات الأمريكية المتعددة؟

يعتبر الانسحاب الأول لإيران أمام تهديدات بوش، وستعلن عن ذلك الولايات المتحدة ومافيا وسائل الإعلام الصهيونية. وهذا الأمر يعد لطمة شديدة لاستراتيجية الرفض الإيراني للغرور الأمريكي ولن يكون إيجابيا للمصالح الوطنية . الأمر الهام هنا هو أنه يجب علينا أن تكون لدينا سياسة فعالة ومستحكمة للتعامل المناسب مع الولايات المتحدة، وعنصر «المباحثات» لا يمكنه أن يكون المحدد الأساسي لهذه السياسة وإنما «الاستعداد الوطني» وتوجيه الرأي العام يجب أن يكون متوافقا مع التحرك الدبلوماسي، فهذا هو الذي سيؤسس قواعد استراتيجية مفهومة ولا يجب أن ننسى

أنا ننظر لهذه العلاقات من منظور الصداقة والاحترام والمطالبة بالعدالة والمساواة لا من منظور الحقد والانتقام والثأر .

بعبارة أخرى، نحن كعضو من أعضاء الأسرة الدولية نؤيد أن تكون بيننا وبين كافة الدول - ومنها الولايات المتحدة - علاقات صداقة وتعاون مشترك ولكن هناك حداً فاصلاً وهو أن سياسات الولايات المتحدة غير عادلة وغير طيبة ليس فقط بالنسبة لإيران وإنما بالنسبة لشعب فلسطين المظلوم ولكافة دول العالم . ويجب أن تقوم علاقاتنا الخارجية من منطلق إنساني .

ولاياتي: أمريكا لا يمكنها تجاهل الرأي العام الإسلامي

■ جام جم (المرأة المسحورة) ٢٠٠٢/١/٣

* يعد موضوع الساعة في الوقت الحالي في العالم الإسلامي هو أزمة أفغانستان فماذا تتوقع لأفغانستان في المستقبل القريب ؟

. كانت أزمة أفغانستان تعد خلال الربع قرن الماضي من أهم الأزمات التي شهدتها العالم الإسلامي وقد كان السبب الأساسي لهذه الأزمات هو تدخل القوى الأجنبية والإنقلابات العسكرية المتكررة، فقد حدث الانقلاب العسكري لداود ضد محمد ظاهر خان والانقلاب العسكري لنور محمد تركي ضد داود بدعم وتدخل قوات الاتحاد السوفيتي السابق، بجانب أن انقلاب حفيز الله أمين ضد نور محمد تركي كان بتحريض القوات الأجنبية وبالتحديد الاتحاد السوفيتي. وكان وصول نجيب الله إلى السلطة أيضا بتدخل من حكومة الاتحاد السوفيتي. وقد أيقن السوفييت أنهم لن يستطيعوا تحقيق أهدافهم في أفغانستان بطريق غير مباشر فقاموا بغزوها. وكان التدخل الذي قامت به الدول الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هو السبب في مشاكل شعب أفغانستان التي حدثت مؤخرا، فقد أدى تدخل حكومات باكستان والدول الغربية والإقليمية في فترات مختلفة إلى إثارة مشاكل كثيرة لشعب أفغانستان. هذا الأمر ليس رأيي فقط وإنما رأي رئيسة وزراء باكستان السابقة بي نظير بوتو في حديث لها مع راديو بي. بي. سي ردا على سؤال هل لكم دخل في وجود طالبان فأجابت لستنا نحن فقط، وإنما الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية أيضا كان لها دور في إيجاد طالبان. وفي الوقت الحاضر أيضا تقوم القوى الأجنبية بتشكيل حكومة أفغانستان.

النقطة الأخرى هي أن شعب أفغانستان لا يتقبل تدخل القوى الأجنبية وقد تم تشكيل التحالف الشمالي أيضا بمساندة القوى الأجنبية في وقت سيطرة طالبان على

أفغانستان. هذا الكلام ليس للدفاع عن طالبان وإنما لتوضيح الدور الأجنبي في إثارة مشكلات شعب أفغانستان خلال الربع قرن الماضي ونأمل أن تسير الحكومة في أفغانستان بدون ضغوط وتدخلات خارجية من أجل تحقيق الرفاهية للشعب الأفغاني وإعادة تعمير أفغانستان.

* في الوقت الحاضر هناك اتجاهان مختلفان بخصوص دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في قضية أفغانستان. البعض يرى أنها تستطيع من خلال التدخل في شئون أفغانستان تحقيق مصالح قومية والبعض يعتقد أنه ليس لدينا القدرة لتحقيق ذلك فما رأيك في ذلك ؟ وما هو مستقبل المصالح القومية الإيرانية في أفغانستان ؟

. ربما تتعارض مصالحنا القومية في أفغانستان مع حقيقة أن أفغانستان دولة مستقلة توجد بجوارنا. والواجب علينا تجاه هذه الدولة كجارة هو التعاون وحسن الجوار وعدم التدخل في الأمور الداخلية لها وتقديم العون والمساعدة لها. وتحتاج أفغانستان لمساعدة إيران حاليا أكثر من أي وقت سابق وبلاشك فإن اقرار الأمن والهدوء في أفغانستان يعد مصلحة قومية لإيران أكثر من إثارة الاضطرابات والحروب.

فلو تم تشكيل حكومة ذات سيادة في أفغانستان ولم يتدخل الأجانب في شئون هذه الدولة سيقبل الخطر على إيران من جانب الجارة الشرقية لها، حيث أن تدخل القوات الأجنبية يضر بمصالحنا وأمتنا القومية.

وقلما توجد دولتان في المنطقة مثل إيران وأفغانستان تشتركان في الدين والتاريخ واللغة والثقافة المشتركة فشعبي إيران وأفغانستان يرتبطون ببعضها البعض أكثر من أي دولتين أخريين . لهذا فمن المنتظر أن تقدم الجمهورية الإسلامية الإيرانية المساعدة لأفغانستان.

أما فيما يتعلق بالتدخل في تشكيل مستقبل أفغانستان

فيجب أن نذكر نفس المشكلة التي تعرضت لها باكستان وقد تحدث لنا وهي التدخل في شؤون أفغانستان إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون لنا مبادرات خاصة بنا وأن نباعد عن التبعية للدول الأجنبية .

فحماية مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة، ومساعدة الأخوة الأفغان لإعادة تعمير بلدهم من جهة أخرى أمور تهمنا، فليس لدينا أى أطماع في أفغانستان بينما تبحث كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عن مصالحها الاستعمارية في هذا البلد ومن أجل ذلك يشاركون في إعادة تعمير أفغانستان. فالأمريكيون لا يريدون الخير للشعب الأفغانى كما لا يريدون الخير لشعب فلسطين وكافة الدول الإسلامية فالاستعمار الأجنبى السابق في الدول الإسلامية والعالم الثالث يعد شاهدا على أن هذه الدول تبحث عن مصالحها ومنافعها فقط ولكن عندما نقدم نحن هذا العون والمساعدة لهم لتعمير بلدهم فإن ذلك لا يعنى أن لدينا أهداف استعمارية.

*** أشرتكم سيادتكم الى مطاعم الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة في العالم الإسلامى الا تعتقد ان العالم الإسلامى سيعلم عن ضيقه من الغرب في المستقبل ؟**

ان العلاقة الحالية بين العالم العربى والولايات المتحدة ليست على مايرام والشعوب غير راضية ومستاءة من أفعال هذه الدولة .

فالأمريكيون يؤيدون إسرائيل رسميا ويضغطون بشدة وقسوة على شعب فلسطين المظلوم، ويدعمون هذا النظام الإرهابى وإذا طرح أى قرار إدانة لإسرائيل في مجلس الأمن تسارع الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو للاعتراض عليه، كما تتعهد بحماية إسرائيل سياسيا وعسكريا واقتصاديا ودوليا في صراعها مع شعب فلسطين ودول عربية مثل سوريا ولبنان ومصر، وتجاهل الولايات المتحدة الرأى العام العربى لأنها تتصور أنه يمكنها الهيمنة على العالم بامتلاكها الأدوات العسكرية والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة.

كما أن القصف الأعمى لأفغانستان والضغط والحصار على شعب العراق واحتمال الهجوم على الصومال ووضع السودان وليبيا تحت الحصار من بين القضايا التي تثير غضب العالم العربى ضد الولايات المتحدة. وفي الوقت الحاضر قلما توجد دولة في العالم العربى الإسلامى لم تتلق صدمة من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وحتى أقرب الدول العربية الى الغرب توترت علاقاتها معها

فالسعودية ومصر أضررت علاقاتهما مع الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، كما أن الحرب الأمريكية في أفغانستان تواجه برفض الرأى العام العربى بسبب فقدائها لتعريف محدد عن الإرهاب وعدم الإشراف الدولى عليها وعدم مطابقتها للمعايير الدولية .

*** كيف ترى مستقبل الحرب ضد الإرهاب في الوقت الذى تحدد فيه الولايات المتحدة الدول التى يجب**

محاسبتها بحجة دعم الإرهاب ؟

هذا هو الستار الذى تقف وراءه الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية مثل بريطانيا لتحقيق أهدافها في دول العالم الإسلامى. ويتم وصف دول العالم بأنها دول إرهابية أولا حسب علاقاتها مع الولايات المتحدة . فالدول التى تعارضها تعتبر دول إرهابية تنتهك حقوق الإنسان ولو انتهت معارضتها للولايات المتحدة تختفى كل هذه الاتهامات وتخرج الدولة من قائمة الدول الراعية للإرهاب والمنتهكة لحقوق الإنسان. في الحقيقة إن حماية حقوق الإنسان في القاموس الأمريكى هو حماية حقوق الأمريكيين حتى ولو كانت حقوقا غير مشروعة .

كما أن التعريف الأمريكى للإرهاب يختلف تماما مع تعريفنا للإرهاب فتحزن نقول ان لشعب فلسطين ولبنان الحق في أن يدافعوا عن أرواحهم ومنازلهم وممتلكاتهم وأراضيهم مثلما كان الحال في فترة احتلال ألمانيا النازية لفرنسا فقد كانت هناك جماعات فدائية تحارب النازيين وتعد هذه الحرب فخرا لهم حتى اليوم، ويعتبر الغربيون أن المقاومة الفرنسية ضد ألمانيا النازية أحد أسباب هزيمة النازيين في فرنسا وأوروبا وبالتالي فإن شعب فلسطين ولبنان لهم نفس الحق في المقاومة والحفاظ على أراضيهم.

في مقابل ذلك تعد الإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى متماشية مع قواعد حماية حقوق الإنسان عند الأمريكيين. فعندما يعلن رجال الدولة الصهيونية أنهم قاموا باغتيال زعماء فلسطينيين ويستخدمون كلمة اغتيال صراحة فليس عليهم غبار من وجهة النظر الأمريكية .

هذا كله يوضح أنهم يستقلون مصطلحات مثل «الدفاع عن حقوق الإنسان» و «معارضة الإرهاب» و «الدفاع عن الحرية» و «الديمقراطية» فقط لإخفاء أهدافهم الشيطانية وسوء نيتهم .

*** بعد أحداث ١١ سبتمبر وهجوم الولايات المتحدة على أفغانستان صارت الأهداف الأمريكية واضحة أمام شعوب العالم فما هو مصير حوار الحضارات ؟**

مشروع حوار الحضارات مبادرة جيدة وطيبة أمام زيادة عنف الدول الغربية وبعد إشارة إلى أننا نرغب في إقرار السلام، ولم نهدف من طرحنا نموذج حوار الحضارات ان نكسب منه فتحن نعلم ان الحوار هو الطريق لحل المشاكل ولكننا في الوقت نفسه لن نسلم أو نطيع، ولو احتل شخص أرضنا لن نسكت على ذلك. فحوار الحضارات لا يتعارض مع هذا الفكر وإنما يعد مبادرة طيبة من أجل أن تدافع كل أمة عن مصالحها .

*** أعلن الرئيس الأمريكى أن هذا العام عام حرب. في رأيكم، هل ستتشب الحرب في دول مثل الصومال أو العراق أو ليبيا ؟**

يلاحظ أن الأمريكيين في مناطق مختلفة من العالم قد وصلوا الى طريق مسدود كما أن لديهم مشكلة في الاقتصاد الداخلى فقد أصبح معدل النمو الاقتصادى في انخفاض مستمر والبطالة تزداد والسياسة الخارجية

الأمريكية تلاحقها المشاكل والأزمات المختلفة وتعد أزمة الشرق الأوسط وفلسطين واحدة من تلك الأزمات .
والدول الأوروبية أيضا تعاني من وضعها الاقتصادي المتأزم لذا هم يؤيدون حربا أخرى ليس من أجل العالم وإنما من أجل تحقيق أهدافهم الاستعمارية وأهمها زيادة النفوذ في دول العالم المختلفة وإعادة ترتيب الأوضاع العالمية بما يتوافق مع مصالحهم إلا أنهم لا يدركون أن اتساع الحرب يمكن أن يهدد العالم بالفناء . فالهجوم على الدول الصغيرة سيؤدي إلى نشوب حرب عصابات من خلال

تكوين جماعات فدائية تقوم بهجمات ضد المصالح الأمريكية في الداخل والخارج ولن تكون هذه الهجمات ضد الولايات المتحدة وحدها وإنما الحلفاء الغربيين كذلك * البعض يقول أن أحداث ١١ سبتمبر يمكن أن تهيئ المجال لاستئناف العلاقات بين إيران والولايات المتحدة فما رأيك ؟
- أعلم أن السياسة الخارجية الإيرانية لم تتغير ولن يطرأ أي تغيير عليها نتيجة لأحداث ١١ سبتمبر أو أي أحداث أخرى قادمة .

السياسة الخارجية للصين والعلاقات مع إيران

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٤/٢٠

في بداية القرن الحادي والعشرين امتلكت الصين مجموعة من الإمكانيات الخاصة التي جعلتها من أهم القوى إقليمياً وعالمياً . وكانت هذه المكانة هي السبب في استحواذ الصين على اهتمام دول العالم الراغبة في الارتباط معها في أي مجال من المجالات .

وكانت زيارة " جيانج زيمين " رئيس جمهورية الصين الشعبية إلى إيران موضع اهتمام وسائل الإعلام والصحافة الداخلية والدولية، والتي سعت معظمها للربط بين السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها مع إيران .

العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين (مجالات وتحديات):

كان الحصار الذي فرض على إيران من قبل الدول الغربية والصناعية الكبرى سبباً رئيسياً في نمو العلاقات الاقتصادية وغير العسكرية بين إيران والصين خلال الـ ٢٢ عاماً الماضية ، وامتازت العلاقات بين الصين وإيران بخصائص عدة .

فكان لقطع وتخفيض العلاقات الاقتصادية لإيران مع الدول الغربية والصناعية وخاصة في مجال التكنولوجيا سبباً في اتجاه الاقتصاد الإيراني إلى الصين، وخاصة بعدما أوقفت الولايات المتحدة وحلفاؤها تصدير التكنولوجيا عالية السرية لإيران مما أدى إلى وجود صعوبات في الحصول عليها . وكان هذا النوع من التكنولوجيا الحساسة يدخل في صناعة المضاعلات وتوليد الكهرباء وإنشاء السدود والصناعات الكيماوية من النفط والغاز والصناعات البحرية والصلب والصناعات الذرية والإلكترونية . وهذه التكنولوجيا تعتمد عليها إيران بشكل رئيسي في تنمية الاقتصاد الإيراني . وخلال العقد الماضي كانت الصين هي المصدر الرئيسي لهذه التكنولوجيا الحساسة بالنسبة لإيران، ومن هذا المنطلق فإن العلاقات التكنولوجية بين الصين وإيران قد تركت بصمة واضحة وإيجابية في علاقات الدولتين بعدما رفضت الولايات المتحدة والدول الأوروبية وضع هذه

التكنولوجيا الخطيرة تحت سيطرة إيران .
ثمة خاصية أخرى في العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين وهي دور الطاقة في هذه العلاقات من ناحية الكم والكيف والصادرات والواردات .

والصين كما نعرف هي خامس منتج للنفط على مستوى العالم . ولكن بسبب النمو السريع للاقتصاد الصيني والنقص في معدل استخراج وإنتاج الغاز الطبيعي اتجهت لاستيراده من الخارج .

والآن هي واحد من أهم المستوردين الرئيسيين للنفط والغاز المصدر من الشرق الأوسط ، ومع تزايد النمو الاقتصادي للصين في النصف الثاني لعقد التسعينيات تزايد استهلاك الدولة من الطاقة، حيث تزايد الطلب على النفط الخام من ١,٢ مليون برميل في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٩٥ مليون برميل في نهاية التسعينيات .

وأصبحت الصين أكبر مستورد للنفط الخام وتشير التوقعات بأن الصين سوف تكون بحاجة إلى مليون برميل يومياً .

وزاد متوسط واردات الصين من النفط خلال العامين الماضيين من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف برميل يومياً وهذه إشارة إلى زيادة استهلاك الصين من النفط .

ومع التزايد المستمر في استهلاك النفط من قبل الصين فإن التوقعات تشير إلى زيادة الاستهلاك من ٣,٢ مليون برميل إلى ٥,٤ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٠ ويشكل هذا المعدل ٢٤٪ من إجمالي طلبات النفط في قارة آسيا ويشكل نحو ٦٪ من إجمالي الطلب العالمي على النفط .

هذا في الوقت الذي تشير فيه الشواهد إلى أن حجم الإنتاج الصيني من النفط وبخاصة في المناطق الغربية وولاية " سينم جيانج " يبلغ حوالى ٩٠٪ من الإنتاج الصيني للنفط (لا يتجاوز حوالى ٣,١ مليون برميل)

وبهذا فإن بكين لابد أن تسد عجزها في احتياجاتها من النفط والذي يبلغ حوالى ٣,٥ مليون برميل وذلك عن طريق

الاستيراد، أما بالنسبة للغاز فإنه يشكل حوالى ٢٪ من الطاقة المستهلكة ويتوقع أن يزداد معدل استهلاك الغاز من ٨٪ إلى ١٠٪ عام ٢٠٢٠ .

يبلغ حجم إنتاج الغاز فى الصين حالياً حوالى ٢٢ مليون متر مكعب ولكن طبقاً للتوقعات فإنها تشير إلى أن حجم احتياطي الغاز فى الأقاليم الجنوبية للصين أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٢٠ سيصل من ١٨-٢٠ مليون متر مكعب وهو يقترب من تأمين معدل الاستهلاك الحالى للصين .

وتشير هذه الإحصاءات الى أن الصين مع النمو الاقتصادى المتواصل سوف تحتاج الى إنتاج ١٠٠ مليون م^٣ غاز فى الداخل مع استيراد حوالى ٦٠ مليون م^٣ من الخارج، وهذا الافتراض يشير إلى أن الصين لكي تتدارك الفجوة بين الإنتاج الداخلى للنفط والغاز ومعدل الطلب فلا بد من الرجوع إلى المصادر الخارجية المصدرة للنفط ، وإذا ما كانت الصين قد انتهت استثماراتها النفطية فى قزاقستان وبيرو، فنزويلا والسودان بسبب النفقات وبعد المسافة فإنها تتجه الآن لكي تؤمن احتياطيها من النفط والغاز الى منطقة الخليج .

وهنا تظهر دولة إيران باعتبارها دولة نفطية من دول الخليج واتضح المحور الهام فى العلاقات الصينية - الإيرانية والذي تشكله الطاقة .

وإيران هى ثالث مصدر نفط على مستوى العالم وثانى دولة عالمياً فى احتياطي الغاز وتحظى باجتهاد سياسية واقتصادية تؤكد على استمرار الطاقة كمحور للعلاقات مع الصين .

وبالاهتمام بهذه المعادلات فى العلاقات بين الدولتين، من المنتظر أن تتوسع خلال العقد الأول من القرن العشرين وبالتأكيد فإن صناعة النفط فى الصين فى الظروف الراهنة تواجه مشاكل كبيرة فى التكرير بجانب مشاكل فى عملية الاستفادة من الحجم الضخم من الواردات النفطية الإيرانية أو القادمة من العراق بسبب عدم ملائمة أجهزة ومعدات التكرير لها والذي قد قيد قدرتها على تكرير النفط الإيراني. وبهذا فإن الصين ليست قادرة فى الظروف الحالية على تكرير وارداتها من النفط سواء من إيران أو من العراق والسعودية والكويت .

ورغم هذا نجد أن الصين ترغب فى استمرار وتوسيع الاستثمارات فى إنتاج واستخراج النفط الإيراني حتى تستفيد من نشاط شركاتها فى مجال النفط ، وتضمن أيضاً تأمين مصادر الطاقة اللازمة لها وانخفاض الأسعار بالنسبة للصين فى المستقبل .

فى نفس الإطار حصلت شركة صينية عام ٢٠٠٠ على امتياز بقيمة ٨٥ مليون دولار لمدة عامين فى استخراج الغاز الطبيعى من ١٩ بئراً إيرانياً والذي يتوقع منه إنتاج ٢٤ مليون م^٣ يومياً .

وكانت هذه أول اتفاقية من نوعها توقع بين إيران والصين بعد الثورة الإسلامية ، وبعد ذلك وقعت شركة صينية أيضاً اتفاقية لإعداد محطة تكرير بترول فى طهران وتبريز ، وإنشاء محطة نفطية فى شمال إيران بقيمة ١٥٠ مليون دولار .

لذلك فإن محور الطاقة يشكل أهم محاور العلاقات الإيرانية - الصينية خلال العقدین الأخيرين ومازالت الدولتان تبحثان عن مشاريع أكثر فى الطاقة لتدعيم أواصر الصداقة بينهما .

العلاقات الإيرانية - الصينية :

يشهد عام ٢٠٠١ الذكرى الثلاثين لقيام العلاقات الرسمية الدبلوماسية بين جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصين الشعبية .

وكما تشير كتب التاريخ، فإن علاقات البلدين تمتد إلى أكثر من ٢٥٠٠ عام ودائماً وأبداً كانت الصين مع إيران تشكلان قوة عظيمة فى منطقة آسيا الوسطى .

ويعتبر طريق " ايريشم " الذى يبدأ من مدينة " شى ان " الواقعة فى جنوب الصين ويصل إلى البحر المتوسط عبر إيران دليلاً على العلاقات العميقة بين الدولتين وخاصة العلاقات التجارية والعلاقات الرسمية بين البلدين . وطبقاً للتقاليد الحالية فقد بدأت بتوقيع معاهدة دبلوماسية عام ١٩٢١ وفى عام ١٩٢٤ أقدمت إيران على افتتاح قنصلية لها فى مدينة شانغهاى والتي أغلقت لفترة كبيرة بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وحدث تغيير فى إستراتيجية الصين، وفى سنة ١٩٦٥ فرضت الولايات المتحدة حصاراً على الصين ورفضت إيران المشاركة فيه وكان لهذا الأمر أثر إيجابى فى تقوية العلاقات بين البلدين .

وعادت العلاقات مجدداً عام ١٩٧١ رسمياً وقبل الثورة الإسلامية كانت إيران قد أرسلت خلال هذه الفترة ثلاثة سفراء لبكين وبعد انتصار الثورة الإسلامية ازدادت مساحة التفاهم وتزايدت أواصر العلاقة بين الصين وإيران .

وكان تبادل الزيارات بين المسئولين الإيرانيين والصينيين قد أدخل العلاقات بين الدولتين إلى مرحلة جديدة . وكان آخرها زيارة السيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية إلى الصين عام ٢٠٠٠ وفى المقابل كانت زيارات المسئولين الصينيين إلى إيران وكان آخرها الزيارة التى قام بها مؤخراً " جيانج زيمين " رئيس الجمهورية الصينى لإيران .

المصالح الاقتصادية للصين فى خليج فارس :

فى الواقع إن الصين لم يكن لها أى نفوذ ليس فى إيران فقط ، بل فى منطقة الشرق الأوسط والخليج على العكس من الدول الاستعمارية مثل الولايات المتحدة، بريطانيا ، فرنسا وروسيا والذين كان لكل منهما مناطق نفوذ فى المنطقة .

ليس هذا فحسب، بل إن التحرك الصينى السياسى والعسكرى أقل كثيراً فى منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسى بالنسبة للمناطق الجغرافية الأخرى مثل جنوب شرق آسيا وأفريقيا . وخلال عقد التسعينات تغيرت هذه الفكرة تماماً ، فقد توسعت العلاقات الاقتصادية للصين مع الدول العربية خاصة الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى لدرجة أن الصين فى أواسط عقد التسعينات أصبحت أهم مصدر للسلع للمنطقة الحرة بميناء (دى) الذى يعتبر من أنشط موانئ العالم . ونجحت الصين فى ذلك على الرغم من أن اليابان وبريطانيا وروسيا كانوا على رأس الدول المصدرة

للسلع إلى (دبي) لسنوات طويلة .

وفي النصف الثاني لعقد التسعينات زاد حجم الصادرات الصينية لدول منطقة الخليج والشرق الأوسط من ١,٩ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٥، كما أن معدل الواردات قد زاد أيضاً من ٥٠٠ مليون دولار إلى ٢,٤ مليار دولار وهذا المعدل في تزايد مستمر .

والصين بتمتعها بناتج إجمالي ٨١٧ مليار دولار ونمو اقتصادي يبلغ ٩,٧٪ في النصف الثاني لعقد التسعينات واعتبارها ثاني مستهلك للطاقة في العالم وقوة اقتصادية محورية فقد دخلت إلى مساحة التوازنات في منطقة مليئة بالتحديات السياسية والدفاعية والأمنية .

وقد كانت إعادة هيمنة الصين على هونج كونج عام ١٩٩٧ سبباً مباشراً في تقوية وتوسع العلاقات الاقتصادية والتجارية للصين مع دول الشرق الأوسط والخليج ويتضح تأثير هذه المسألة عندما تشير الإحصاءات إلى أنه يتم سنوياً تصدير سلع صينية إلى دول الشرق الأوسط عن طريق هونج كونج أيضاً وكانت ٤٦٪ من الصادرات و ٤١٪ من الواردات التي تمت بين الصين وهذه المنطقة كلها تتم عن طريق هونج كونج أيضاً . وثمة نقطة أخرى هي أن هناك منافساً تقليدياً للصين وهو الهند التي تستورد النفط والغاز أيضاً من منطقتي الخليج والشرق الأوسط ، حيث تعتبر أن الحصول على النفط من أولويات سياستها الشرق أوسطية . كما تعتبر عقد الاتفاقيات النفطية مع المنتجين للنفط والغاز في منطقة خليج فارس مثل إيران والعراق والسعودية ، والاستثمارات في الصناعات الإنتاجية كاستخراج وتكرير وتصدير النفط

والغاز تدخل ضمن مصالحها الاقتصادية .

الصين والنظام الدولي الجديد :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة لم تقبل الصين بالنظرية الأمريكية للنظام الدولي الجديد والادعاءات الأمريكية حول العالم أحادي القطبية . وخلال هذه الفترة طرح زعماء بكين في الأوساط المختلفة أيديولوجية النظام متعدد القطبية .

وخلال السنوات الأخيرة لم تقطع الصين علاقاتها فقط مع الدول المؤيد للنظام الدولي الجديد والذي فرضته الولايات المتحدة ، بل عملت على توسيع علاقاتها مع الدول المعارضة للنظام الأمريكي ، وأهم هذه الدول العراق ، ليبيا ، كوريا الشمالية والسودان .

وفي الخليج الفارسي أيضاً استمر التعاون بين إيران والصين وقامت بكين بتعمية علاقاتها مع طهران . بخصوص العراق أيضاً وقفت الصين في جبهة المعارضة لأي إجراء عسكري ضد بغداد .

واتفاق الصين مع روسيا وفرنسا في معارضة للإجراء العسكري ضد العراق يتوافق تماماً مع التعارض النظري لبكين وموسكو وباريس للنظام الدولي الجديد الذي ترعاه الولايات المتحدة ، وعلى نفس الشاكلة ، فإن روسيا وفرنسا لديهما ميول للتشكيك في الدور الذي من الممكن أن تقوم به الولايات المتحدة في حل الصراعات الدولية ، وتتبع الصين نفس الأسلوب في أزمة العراق ، ويرتبط موقف الصين تجاه هذه الأزمة قبل ذلك بالمصالح الاقتصادية الخاصة بالصين في العراق والمنطقة .

العولمة وتأثيرها على الأمن الاقتصادي الإيراني

■ مجيد عباس اشلقى ■ جام جم (المرأة المسحورة) ٢٠٠٢/٤/٧

هناك تأثير مرتبط بالأمن الذي يعد المحور المشترك لهذه الدول بجانب تحقيق المصالح القومية ، مع معدل ثابت للتنمية لا يتغير ، حيث أن الأمن لهذه الدول متلازم مع الجانب الاقتصادي وذلك حتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة دون إضرار في حالة عولمة الاقتصاد .

فعلى سبيل المثال جزء هام من دخل إيران النقدي مرتبط بسعر البترول ، حيث أن سعره خارج عن إرادة الدولة ويتحدد على أساس تطور معاملات السوق العالمية وبناءً على هذا يمكن الادعاء بأن إيران من هذه الناحية تعيش في وضع غير آمن وغير مستقر .

ومن هنا فإن كثيراً من المحللين والخبراء يرون أن حدوث هذه الظاهرة ، أي العولمة ، طبيعي ومن الصعب السيطرة عليها ، بل وإن تجنبها غير مقبول .

وتعتبر التحولات والتغيرات المستمرة في الأسواق العالمية سبباً لظهور كثير من المخاوف والتهديدات للفرص

تعتبر العولمة أهم ظاهرة حدثت في القرن العشرين وكان لظهورها تأثير واضح على شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، كما أدت إلى حدوث تحولات مباشرة على الساحة الدولية .

وقد كانت أكثر المجالات تأثراً هو المجال الاقتصادي حيث برزت على الساحة ما يسمى بعولمة الاقتصاد والظواهر المصاحبة لها مثل المنظمات والتكتلات الاقتصادية ودمج الأسواق المالية في سوق واحد واتحاد عملة ١١ دولة أوروبية والتي عرفت (باليورو) ، ودمج بنوك عالمية كبيرة ، وتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) وسيطرتها على ساحة التجارة الدولية ، ثم ظهرت الشركات متعددة الجنسيات ونقل وانتقال رؤوس الأموال بين دول العالم ، وكل هذا يعتبر من المظاهر البارزة والمؤشرات الواضحة للعولمة . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : هل الدول النامية ومن بينها إيران ستكون مشاركة أم مشاهدة لهذه العولمة الاقتصادية؟ بالطبع سيكون

الاقتصادية المتاحة للدول، حيث تحدد مكانة الدول في هذه الأسواق بالتزايد أو الانخفاض حسب قدرتها على مواجهة هذه التهديدات والاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة، ولها تأثير كبير في حركة السوق وتغيير مكانة الدول فيها. فمع التقدم الواسع في دول العالم الأول وقدرتها على زيادة الإنتاج ليس فقط بل صناعة الإنتاج والتوزيع أيضاً، أصبحت زيادة الإنتاج لهذه الدول ممكنة دون الحاجة لاستخدام مواد خام طبيعية لأنه أصبح بالإمكان إنتاج مواد خام بطرق صناعية في الدول المتقدمة.

هذا الأمر بالطبع يعد تهديداً واضحاً لدول العالم الثالث التي تعتمد على تصدير المواد الخام الطبيعية، لأن انخفاض حصة صادرات المواد الخام سيؤدي بالطبع إلى انخفاض واضح في الدخل النقدي لهذه الدول، ومن ثم اختلال النظام الاقتصادي والاجتماعي أيضاً لها. ويوجد تهديد آخر للدول النامية، ومنها إيران، من حيث تزايد كمية وقيمة البضائع المستوردة، حيث أن شراء المنتجات بكمية عالية وبسعر منخفض يؤدي إلى خلل واضح في أنظمة التوزيع لهذه المنتجات على المستوى العالمي ومن الصعب على الدول النامية مواجهة هذه الظاهرة والتحكم فيها.

هذه التحولات في الأبعاد الاقتصادية ستقلل حتماً من الدور المنظم والراعي للدول النامية في المجال الاقتصادي العالمي وربما تتعرض هذه الدول لأزمة اقتصادية.

عولمة الأسواق والاقتصاد العالمي:

خلال السنوات الماضية من (١٩٦٠ حتى ١٩٩٠) وصل الإنتاج العالمي من ٧١١٠ مليار دولار إلى ٢١٦٠٠ مليار دولار، ولقد صعد سوق الصادرات العالمي من ١٢٩,٨ مليار دولار، إلى ٣٣٨٢ مليار دولار، أي أن الإنتاج العالمي تضاعف ٣ أضعاف والصادرات ٢٦ ضعفاً.

وزاد حجم معدل الإنتاج المخصص للسوق الخارجي عن الداخلي، حيث أقبل المستوردون داخل حدود الدولة على الإنتاج للسوق الخارجي لتلبية احتياجاتهم، ومن ثم سيعجز المنتجون داخل الدولة مع زيادة الطلب خارج حدود الدولة عن تلبية هذه الاحتياجات.

أما عن المشاكل الناتجة عن زيادة تكاليف الإنتاج مثل (الطاقة - الأجور - الضرائب - القوانين المقيدة) فسيؤدي بيع الشركات للانصراف عن الإنتاج الداخلي والاتجاه نحو تصدير البضائع والخدمات وأيضاً وسائل الإنتاج مثل آلات ومعدات الإنتاج أي الاتجاه إلى الاستثمار الخارجي مباشرة.

مكانة إيران في الأسواق العالمية:

كان وجود إيران في الأسواق العالمية فيما بين ١٩٦٠-١٩٧٠ قائماً على صادرات البترول - القطن - الكافيار - السيجار. وقد كان نصيب إيران من الإنتاج العالمي أقل من ٠,٩٪. مواد خام و ٠,٢٥٪ قوي بشرية أي تحظى بحوالي ١,٨٪ من حجم الصادرات عالمياً. ومع زيادة قيمة البترول حتى بداية العقد ١٩٨٠ زاد نصيب إيران في الإنتاج والتصدير العالمي بشكل كبير ووصلت حصة إنتاج إيران إلى ٠,٦٪، مع زيادة الصادرات أيضاً. وقد كان نصيب إيران في الصادرات العالمية

عام ١٩٧٠ حوالي ٢٪ بينما نجده حالياً حوالي ٠,٢٤٪ أي أن نصيب إيران من التجارة العالمية يتجه إلى الانخفاض. ولقد أوضحت الإحصائيات أن قيمة صادرات العالم عام ١٩٩٨ حوالي ٧٠٠٠ مليار دولار ونصيب إيران مع وجود البترول يتراوح ما بين ١٢ حتى ١٥ مليار دولار. فإذا أرادت إيران أن تمتلك ١٪ من صادرات العالم يجب أن يكون لديها صادرات بحوالي ٧٠ مليار في العام. وإذا أرادت إيران خلال ٢٠ عاماً أن تحسن من الوضع الحالي في التجارة العالمية وأن تساهم فيها بشكل ملحوظ ويكون نصيبها ١,٤٪ من حجم صادرات العالم فلا بد وأن يكون معدل نمو الصادرات خلال ٢٠ عاماً أعلى من ١٨٪ وبالتالي يكون لديها صادرات تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار. وفي العقدين الماضيين كانت علاقة اقتصاد إيران بالأسواق العالمية قائمة على بيع البترول وشراء المواد الخام والمنتجات جزئياً أو كلياً للاستهلاك الداخلي. ومن الملاحظ أن هروب رؤوس الأموال وعدم توافر الأمن للاستثمار والنمو البطيء في البرامج الصناعية والتصنيع عامة، بالإضافة إلى الظروف السياسية الداخلية وعلاقاتها بالسياسة الخارجية ومعها العقوبات الاقتصادية وعدم القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية قد أدى إلى انزواء إيران اقتصادياً أي أن نصيب إيران من حجم الصادرات العالمية سينخفض بشكل لافت للنظر. وفي حالة الأعراس عن تصدير البترول سيكون التدهور والانزواء أكثر سوءاً.

بترول إيران في الأسواق العالمية:

وفقاً للإحصائيات فإن ٦٢٪ من احتياطي بترول العالم يوجد في ٥ دول وهم إيران - العراق - السعودية - الكويت - الإمارات العربية المتحدة. وقد كان احتياطي بترول إيران عام ١٩٩٨ حوالي ٩٠ مليار برميل أي ما يعادل ٨,٥٪ من احتياطي البترول الكلي وقد كانت نسبة إنتاج بترول إيران تعادل ٥,٢٪ من الإنتاج الكلي العالمي.

وتذكر الإحصائيات أن حصة دول منطقة خليج فارس (الخليج العربي) من احتياطي الإنتاج لا تتناسب مع إجمالي الاحتياطي العالمي لها، حيث أن احتياطي دول المنطقة يبلغ ٦٢,٥٪ من الاحتياطي العالمي بينما وصل هذا الاحتياطي عام ١٩٩٨ إلى ٢٧,٤٪ من الإنتاج العالمي.

وهذا يرجع إلى استراتيجية نهجتها الدول المتقدمة وهي تخفيض استهلاك البترول نسبياً وإيجاد مصادر طاقة أخرى مع تعدد مصادر البترول على مستوى العالم وقد أدى هذا إلى تخفيض حصة الأوبك في السوق العالمي، وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض في سعر البترول، وقد أدى بالفعل انخفاض سعر البترول عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ إلى عواقب وتغيرات ملحوظة على الدول المنتجة. لهذا يمكن القول أن البترول برغم ما له من أهمية في الحفاظ على الاقتصاد العالمي يجب على الدول المنتجة أن تتجنب الاعتماد على تصدر هذه المادة الحيوية في دخلها القومي حتى لا تتعرض لعواقب تهدد أمنها الاقتصادي والاجتماعي.

تأثيرات العولمة على أمن إيران:

يواجه الاقتصاد الإيراني خطورة مع عولمة الاقتصاد. وتعد

إحدى أهم المشاكل التي تواجه هذا الاقتصاد هي ارتباطه بالدخل النقدي للبترول ويشاهد هذا في دول مثل النرويج وهولندا وغيرهما. وحتى تتجنب إيران ارتباط اقتصادها بالدخل النقدي الناتج عن بيع البترول الخام فقد لجأت في العقد الأخير إلى تشجيع إقامة الصناعة البترولية ودمجها في الاقتصاد القومي مثل الصناعات البتروكيميائية وإقامة معامل تكرير البترول وغيرها.

لكن لازال هناك بعض من الأصناف البترولية مثل البنزين ووقود الطائرات تشكل جزءاً بسيطاً من واردات إيران وهي ظاهرة سلبية بالطبع فالاقتصاد إيران مرتبط بالدخل النقدي الناتج عن بيع البترول الخام مع الانتباه إلى أن سعر البترول في الأسواق العالمية يتحدد على أساس طلب الدول الصناعية الكبرى، وأن أكثر من ٨٠٪ من دخل الصادرات يرتبط بالبترول وبالتالي فالنتيجة الأساسية أن التجارة الخارجية مرهونة بالبترول.

ومن ثم فإن الأمن السياسي والاقتصادي غير مستقر وغير مطمئن لأنه مع أي نوع من الاضطرابات في العلاقات الخارجية فإن المشتريين يستطيعون مقاطعة شراء البترول والتحكم في السعر، وبالتالي يكون هناك ضغط على الاقتصاد الداخلي وحدوث نوع من الاختلال وعدم التوازن وظهور اضطرابات سياسية في العلاقات الدولية مما يهدد تأمين المصالح القومية. وقد كان هناك تقارب بين كل من إيران والسعودية واللتين تمثلان العمود الفقري لسوق النفط والتحكم في حركة سعر النفط ولكن بلا شك أن هذا الأمر قصير المدى سياسياً لأنه من الممكن أن تصطدم إيران باضطرابات نفطية لا تتأثر بها دول أخرى.

لهذا كان لضمان وجود أمن اقتصادي طويل المدى يلزم أن يتم التفكير في استراتيجيات طويلة المدى والتحرر من الارتباط بالبترول الخام وأن يتم التقدم باتجاه زيادة صادرات

الصناعة البترولية، وكذلك التنوع في مجال التصدير. ولقد أدى تسييس اقتصاد الدولة (اقتصاد مرتبط بالسياسة) إلى وجود خسائر كبيرة، لهذا زادت الرغبة في الاتجاه نحو زيادة الأنشطة الاقتصادية وحمايتها أمام المنافسة العالمية. خلاصة الأمر، أنه لكي لا يتعرض الاقتصاد الإيراني لهزات فلابد من اتخاذ عدة إجراءات أولية وأهمها:

١ - التنوع في الصادرات فالدولة التي تعتمد على نوع واحد من البضائع ستعرض للاضطراب وعدم الاستقرار من الناحية الأمنية.

٢ - عدم الاعتماد على صادرات البترول الخام والاهتمام والتشجيع على الصادرات الخاصة بالصناعات البترولية (بتروكيمياويات - معامل التكرير).

٣ - الاستفادة من الوسائل الحديثة في الصناعة والتوافق مع الاقتصاد الدولي على الساحة العالمية.

٤ - استخدام الوسائل العلمية الحديثة من المعلومات والتكنولوجيا والميكرو الكترونية مع استثمار القوى البشرية الماهرة وإعداد البرامج وتنمية أدواتها وصادراتها.

٥ - الاستفادة من النعم التي وهبها الله لإيران مثل امتلاك مصادر طبيعية والمواقع الجغرافية المتميز والظروف الخاصة التي جعلت إيران بمثابة ترانزيت إلى الغرب والعكس، ومطروح للبحث الآن مرور أنابيب بترول وغاز آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية ونأمل أن تتاح في المستقبل فرص في مجالات مختلفة مثل زيادة الاستثمارات الخارجية وستكون النتيجة دعم التنمية الاقتصادية.

٦ - جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع الاحصائيات أن الدول غير القادرة على جذب الاستثمارات لا تستطيع أن تتجح في زيادة الصادرات وبمساعدة الاستثمارات يمكن تخفيض الخسائر الداخلية.

العلاقات الإيرانية النمساوية

■ نوبل (اليوم الجديد) ٢٠٠٢/٣/١١

وخصوصاً إلى الدول الإسلامية وكان ذلك منذ عهد الامبراطور «كارل الخامس» عام ١٥١٩، وقد انضمت أسبانيا وهولندا إلى إمبراطورية النمسا حتى صارت إمبراطورية عظيمة. وبالنظر إلى التناقضات الموجودة فيما بين إمبراطورية النمسا والإمبراطورية العثمانية نجد أن ذلك كان تمهيداً إلى إقرار علاقات رسمية بين النمسا وإيران.

ومنذ بداية القرن الـ ١٩ أصبح هناك اهتمام من الدولتين بإيجاد علاقات سياسية. وبدأت هذه العلاقة تظهر إلى النور في عام ١٨١٨ عندما افتتحت السفارة

بعد الزيارة الناجحة التي قام بها السيد «خاتمي» رئيس جمهورية إيران إلى النمسا بناء على دعوة السيد «توماس كاستيل» رئيس جمهورية النمسا كان لابد من إلقاء نظرة على تاريخ العلاقات بين البلدين سياسياً واقتصادياً.

كان لإيران مع النمسا على مدى التاريخ علاقات سياسية وثقافية وتجارية. وقد بدأت هذه العلاقات مع بداية حكم أسرة «الصفويين» في إيران في القرن السادس عشر الميلادي. وكانت تحكم النمسا في ذلك الوقت أسرة الهابسبورج وقد توسعت رؤيتهم إلى الشرق

النمساوية في طهران. على الجانب الآخر قامت إيران في عام ١٨٧٢ بإرسال عدد من الدبلوماسيين إلى النمسا منهم «ميرزا أبو الحسن خان» الذي كان على رأس وفد رفيع المستوى من الدبلوماسيين، من ناحية أخرى قام «فتحى على شاه» القاجارى بإرسال سفير بهدايا إلى الإمبراطور النمساوى «فرانس الأول» وجاء من النمسا سفير آخر إلى إيران اسمه «السكندر كسوما» الذي كان يجيد اللغة الفارسية. وعلى هذا فإن العلاقات بين إيران والنمسا قد اتسعت بشكل كبير في عهد الدولة القاجارية إلى درجة أن ضابطا نمساويا خدم بالجيش الإيراني. ويجب أن نذكر أن ملوك القاجاريين أمثال «نصر الدين شاه»، (مظفر الدين شاه) قد قاموا بزيارة النمسا كثيرا خلال سفرهم إلى أوروبا، وهذا الأمر كان له تأثير كبير على علاقات الصداقة بين إيران والنمسا، وقد عقدت أول اتفاقية صداقة تجارية ملاحية في باريس سنة ١٨٥٧ بين الإمبراطور «فرانسوا جوزيف» و«نصر الدين شاه». وتم افتتاح سفارة إيران في فيينا عام ١٩٥٦ وكان الوزير المفوض في ذلك الوقت يدعى «عبد الله فروهر». على الجانب الآخر أعيد العمل في سفارة النمسا في إيران للمرة الثانية عام ١٩٥٩ وقد تم تعيين «ايجون بريش» قائما بأعمال النمسا في إيران.

وفي عام ١٩٥٨ قام وزير خارجية النمسا بزيارة إيران وعمل على التمهيد لعقد اتفاقيات تعاون بين البلدين. وقد قام أيضا «شاه إيران» بزيارات متعددة إلى النمسا لنفس الهدف.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ كانت النمسا من أولى الدول التي اعترفت رسمياً بحكومة إيران المؤقتة. وأصبحت النمسا من بين دول أوروبا موضع اهتمام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وذلك بسبب حيادها الدائم. كذلك فإن رغبة النمسا في تحسين العلاقات وموقفها المتوازن تجاه إيران قد هيأ الظروف المناسبة من أجل تنمية العلاقات بين الدولتين. وبالرغم من التحيزات القوية لأعداء الثورة الإسلامية في الغرب وبخاصة حلفاء الولايات المتحدة، فإن النمسا وقفت على الحياد فلم تدخل في أي تحالفات عسكرية واستمرت في حيادها حتى الآن، وقد ازداد موقف النمسا تجاه إيران رسوخاً عندما لم تشرك في الحصار الاقتصادي الغربى ضد إيران، وقامت بدور المحايد في الحرب المفروضة بين العراق وإيران، وأيضاً في الزيارة التي قام بها وزير خارجية النمسا إلى إيران ١٩٨٤ كانت أول زيارة لوزير خارجية لدولة غربية إلى إيران بعد الثورة الإسلامية، وقد دخلت النمسا في عضوية منظمة الأمم المتحدة في يونيو ١٩٩١.

وبالنظر إلى دور ومكانة إيران في منطقة الشرق

الأوسط وخليج فارس فإن مسئولى حكومة النمسا يبدون رغبة في إقامة علاقات مودة وصداقة مع إيران، حتى أن النمسا أيدت مواقف وسياسات إيران تجاه التطورات الأخيرة في المنطقة.

ومع مجيئ السيد «خاتمي» إلى الحكم في إيران نجد أن استراتيجيته وسياسته في إزالة التوتر أوجدت رؤية جديدة في علاقات الدول الغربية مع إيران، ومن نفس المنطلق أوجدت تحسناً كبيراً في علاقات إيران والنمسا.

ويقول: «إبراهيم رحيم بور» سفير إيران في فيينا أنه بعد عدة أشهر من انتصار السيد «محمد خاتمي» في انتخابات الرئاسة في إيران، عاد سفراء الاتحاد الأوربي وقامت إيران بإرسال سفرائها إلى الدول الغربية.

وصرح «رحيم بور» بأنه خلال هذه الفترة كانت بريطانيا ترأس دورة الترويك، وبعد انتقال رئاسة هذه الدورة إلى النمسا عقدت جلساتها في فيينا، وقد أدى ذلك إلى دعم العلاقات بين الدولتين. وقد أقيمت الجلسة الرابعة للجنة الاقتصادية المشتركة عام ١٩٩٨ بطهران والجلسة الخامسة في عام ٢٠٠٠ في فيينا وأقيمت السادسة بطهران في عام ٢٠٠١.

وقال بور بأنه منذ عام ١٩٩٨ تم توقيع مذكرات تفاهم متعددة منها تفاهم بين هيئة مترو الأنفاق الإيرانية ووزارة العلوم بالنمسا، ومذكرات تفاهم خاصة بالسكك الحديدية ووزارة الصحة والأدوية ووزارة الصناعة والبنية التحتية والتقنية والزراعة. كما كان هناك مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التكنولوجيا المتطورة.

وخلال هذه الفترة تم تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى المستويات، فقد قام كل من «فرانيتسكى» رئيس الوزراء الأسبق و«شوسل» رئيس الوزراء الحالي ووالدهايم الرئيس السابق و«توماس كلسنيل» الرئيس الحالي للنمسا بزيارات إلى إيران وكان منهم أيضاً هانيس فيشر رئيس المجلس، و«رايتر» وزير الدفاع و«كرادينال شومبورن» كبير الأساقفة، كل هؤلاء قاموا بزيارات متعددة إلى طهران.

وعلى الجانب الإيراني نجد أن كلاً من وزير الخارجية ووزير الطاقة ووزير الاقتصاد والمالية قد قاموا بزيارات مماثلة إلى فيينا.

وقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين إيران والنمسا مع بداية العلاقات السياسية للبلدين في عهد الشاه «إسماعيل الصفوى» فكانت الوفود السياسية بين البلدين في البداية تعمل على إقامة تبادل تجارى وإقامة علاقات اقتصادية قوية بين الطرفين وكان ذلك من خلال وجود رجال أعمال وتجاربيين ضمن الوفود السياسية التي كانت

تبادلها الدولتين.

ومع مرور الوقت اتسعت العلاقات الاقتصادية وازداد التبادل التجارى بين البلدين، ونجد أن النفط كان السلعة الأساسية لصادرات إيران للنمسا وكان من بين الصادرات غير النفطية، التي تأتي في الترتيب بعد النفط في صادرات إيران للنمسا، السجاد والصمغ والفواكه الطازجة والجافة .

وتتمثل واردات إيران من النمسا في المنتجات الصناعية المختلفة والمواد الخام اللازمة للصناعة في المواد الكيماوية والسكك الحديدية وماكينات الورق والمواد الغذائية والذرة والقمح والزيوت .

ويحتفظ السجاد الإيراني بمكانته بين الدول المنتجة فهو يحتل المرتبة الأولى في المنافسة مع كل الدول في الجودة والمقاس والسعر .

وبصرف النظر عن الانخفاض الملحوظ في صادرات المفروشات في سنة ١٩٨٥ فإنه في جميع الأحوال قد حدث نمو ملحوظ في صادرات إيران إلى النمسا .

وبالمقارنة مع الدول المصدرة للسجاد إلى النمسا حتى عام ١٩٩٠ نجد أن إيران تحتل المرتبة الأولى.

وعلى جانب آخر، فقد انخفضت واردات النمسا من النفط الإيراني بعد الثورة الإسلامية بشكل كبير، وأصبحت النمسا تعتمد بشكل كبير على دول أخرى في شراء النفط مثل ليبيا والسعودية والاتحاد السوفيتي. وقد خصصت النمسا الحصة التي تشتريها من النفط الإيراني في استخدامات أخرى .

ومنذ عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٨ نجد أن معظم اتفاقيات النفط التي تمت بين إيران والنمسا قد تمت بشكل متعجل، وخلال السنوات الأخيرة كان للشركة الوطنية للنفط اتفاقية مع شركة (OMV) النمساوية وهذه الشركة كانت تنتج في أبريل ١٩٩١ حوالي ٢,٢٣ مليون برميل نفط خام بقيمة ٤٤ مليون دولار .

وكان للنمسا خلال العقد الماضي تعاون اقتصادي مؤثر

مع إيران كان من نتائجه:

١- عدم مشاركة النمسا في حصار الدول الغربية لإيران.

٢- أجريت مباحثات جادة حول مشروع اكتشاف وتنمية منطقة «بلال» واستخراج النفط من ميدان «بلال» بالقرب من جزيرة «سيرى» .

٣- التعاون بين مصدرى السجاد في النمسا ومنتجي السجاد في إيران وإقامة المؤتمرات حول السجاد الإيراني وبحث قضايا ومشكلات هذه الصناعة في فيينا .

٤- زيادة التعارف بين رجال الأعمال النمساويين ورجال الأعمال في إيران عن طريق المشاركة الفعالة للنمسا في المعرض الدولي بطهران.

٥- الحضور المنتظم لإيران في مؤتمر الأوبك في فيينا

٦- اشتراك شركات النمسا في إعادة إعمار إيران.

٧- تعاون النمسا مع إيران في مجالات الصناعة والزراعة والصناعات الكيماوية.

٨- عقد أول جلسة للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين ١٩٩٠، وبعد تشكيل هذه اللجنة بدأت العلاقات الاقتصادية في النمو في جميع المجالات .

٩- التعاون في مجال التعليم الفني والحرفي وتربية النشء وإعداد الخبراء .

١٠- التعاون في مجال صناعة السياحة والاستفادة من خبرة النمسا في هذا المجال .

١١- المشاركة الفعالة للدولتين في المعارض والمؤتمرات الدولية .

١٢- إيجاد تسهيلات قانونية بهدف دعم الاستثمارات المشتركة .

١٣- شراء المعدات اللازمة لمشروع «الكابل النحاس» .

إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين

د. السيد عوض عثمان

خبير في الشؤون العربية والدولية

تواصلت "أزمة" اقتسام ثروات بحر قزوين في حالة المراوحة في المكان. تجسد ذلك جليا، إثر فشل قمة عشق آباد، عاصمة جمهورية تركمانستان، في أواخر إبريل الماضي، في التوصل إلى حل توافقي لتحديد النظام القانوني لاستثمار ثروات هذا البحر بين الدول الخمس المطلة عليه: إيران، الاتحاد الروسي، أذربيجان، كازاخستان، إضافة لتركمانستان، حيث بدت هذه الدول غير قادرة على إيجاد اتفاق لتقاسم هذه الموارد، منذ عملية تفكيك الاتحاد السوفيتي، في مطلع التسعينيات من القرن الفائت وتباين الرؤى حول اعتماد نظام حقوقى بهذا الشأن، ولترسيم الحدود بين الدول المطلة على بحر قزوين (بحر الخرز)، وتنظيم الملاحة فيه، وقضايا البيئة والأمن، ومما لا شك فيه أن استمرارية فشل المفاوضات وحتى الآن يحول دون التطوير الشامل لهذه المنطقة الحيوية، وما تزخر به من ثروات وموارد. ومع ذلك تبدو الضرورة ملحة للدعوة إلى تحويل بحر قزوين إلى "واحة سلام" و"صداقة"، واعتماد الحوار والمبادرات بين الدول المطلة عليه، محل هذه "الأزمة".

أولا: حول النظام القانوني والحقوقى لبحر قزوين:

يمكن القول بداية أن الموقع الجيوبوليتيكي لبحر قزوين يتشكل من مسح مائي بمساحة ٤٢٠ ألف كم مربع، وهذا ما يجعله أكبر بحيرة في العالم، لأنه مسطح مائي مغلق تصب فيه عدة أنهار، ويبلغ حجم المياه فيه ١٨٧ ألف كم مكعب. وينخفض مستوى مسطحه عن مستوى سطح البحار المفتوحة، حيث أنه بحيرة مغلقة، ليس لها طريق للمياه الدولية الحرة. وتضم منطقة بحر قزوين ثروة هائلة، حيث تقدر احتياطي بترولها ما بين ١٥ - ٢٠ مليار برميل، إضافة للغاز الطبيعي، تضع هذه المنطقة في المرتبة الثالثة بعد منطقة الخليج العربي، وسيبيريا. إضافة لثروات ضخمة متعددة من احتياطيات المواد الهيدروكربونات، الذهب، النحاس، اليورانيوم والفلزات الثقيلة الأخرى. بيد أن

التعقيدات الفنية والاقتصادية، والجيوبوليتيكية والعرقية قد تعوق استخراج احتياطيات النفط والغاز، إضافة لكون بحر قزوين منطقة بحيرة مغلقة، تجعله بعيدا عن أسواق الاستهلاك العالمية. ناهيك عن تباينات الرؤى وصراع المصالح الذي يعوق استثمار ثرواته، نتيجة وقوعه على الحدود الشمالية لإيران، كما يطل عليه حاليا الركن الجنوبي الغربي من حدود روسيا، بعد تغير جغرافية الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تطل عليه جمهوريات أذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان. وهذه الدول تشكل كتلة يابسة لا تتصل بأي من الطرق البحرية والملاحية، في السواحل الشمالية والشرقية والغربية لبحر قزوين. ومن اللافت للانتباه، أنه منذ توقيع اتفاقية "تركمانجوى" عام ١٨١٢ وحتى إبرام اتفاقية عام ١٩٢١، كانت موارد بحر قزوين مشاعا بين إيران وروسيا القيصرية، ثم الاتحاد السوفيتي بعد ذلك، كما كانت السيادة بين البلدين على البحر متساوية. ولم يكن هناك اهتمام خاص من الجانب الروسي بتحديد السيادة على بحر قزوين في تلك المرحلة. كما كانت كافة الامتيازات التي تتمتع بها روسيا غير موثقة، حيث لا توجد وثيقة واحدة في هذا الشأن. والدليل على ذلك، أن الجار الشمالي (روسيا) كان يحصل على نسبة أعلى من إيران من موارد البحر. وحتى عام ١٩٢١، لم يكن لإيران فاعلية خاصة تجاه بحر قزوين، وإن كان هذا لا ينتقص من حقها التاريخي في المنطقة.

وتتوافر إمكانية القول بأن اتفاقية عام ١٩٢١، الموقعة بين طهران وموسكو والمعروفة باسم "اتفاقية الصداقة" تمحورت حول إلغاء الامتيازات التي فرضتها روسيا على إيران في اتفاقية تركمانجوى عام ١٨١٢، بخصوص بحر قزوين. وتضمن أحد بنود الاتفاقية شرطا من الاتحاد السوفيتي يقضى بعدم السماح لأي دولة ثالثة بالوجود في بحر قزوين. كما يحق للاتحاد السوفيتي التدخل في حالة تهديد حدوده

عن طريق إيران. وقد ألغت إيران، وفي بيان رسمي، هذا الشرط عقب قيام الثورة الإسلامية.

ووفقا للفصل الحادي عشر من اتفاقية عام ١٩٢١، حظيت كل من الدولتين بحق متساو مع الأخرى في بحر قزوين. واعتبرت هذه الاتفاقية أن بحر قزوين هو بمثابة بحيرة مشتركة بين إيران والاتحاد السوفيتي، ومن ثم يتمتع كلاهما بهذه الحقوق المتساوية والمتمثلة فيما يخص الملاحة وحرية مرور السفن. بيد أن المهم إيراده أن اتفاقية عام ١٩٢١، لم ترسم الحدود بين البلدين، بل دلت على حرية الملاحة والوجود العسكري للبلدين في بحر قزوين، دون أي تحديد، ولم تمنح أيًا من البلدين امتيازات خاصة في هذا البحر، والاكتفاء بتقرير مبدأ السيادة المتساوية لهما عليه، على الرغم من أن السواحل الروسية على هذا البحر أطول منها على الجانب الإيراني.

وفي السياق ذاته، جاءت اتفاقية عام ١٩٤٠، والتي وإن عُنيت بالملاحة في بحر قزوين، حيث منحت البلدين حقوقا متساوية بهذا الشأن، فإنها أعادت تأكيد الإقرار بأن هذا البحر هو بحر مشترك بين الدولتين. وعمليا، تم تقسيم بحر قزوين إلى منطقتين، الأولى، يحددها الخط الفاصل بين خليج "حسن قلي" من الجنوب الشرقي للبحر إلى حدود نهر "استارا" في الغرب. وهذه كانت تحت سيطرة إيران. أما بقية البحر فقد خضعت لسيطرة الروس. وبصفة عامة فإن اتفاقية ١٩٢١ و ١٩٤٠ على حد سواء، لم يطبق أي منهما عمليا، ولم تتم فيهما أي إشارة إلى نظام قانوني لبحر قزوين، بل كانت المفاوضات التي جرت تركّز البحث على العلاقات التجارية وشؤون الملاحة وأشياء من هذا القبيل.

وفي ضوء ذلك تبدى دلالة اتفاق عام ١٩٧٠، والذي قضى باقتسام ثروات المنطقة مناصفة بين الاتحاد السوفيتي وإيران. وحقيقة الأمر أن هذا الاتفاق يشكل تعديلا لاتفاقيتي ١٩٢١ و ١٩٤٠.

ثانيا: في «لعبة الأمم» وصراع المصالح حول بحر قزوين:

فرض انهيار الامبراطورية السوفيتية معادلات اقليمية ودولية مؤثرة وذات دلالات هامة. فقد اختفى وتلاشى عصر القطبية الثنائية في العلاقات الدولية، وبرز عالم القطب الأمريكي الواحد والمتفرد. وبالتخصيص، برزت أهمية منطقة بحر قزوين ووسط آسيا والقوقاز، اقتصاديا وسياسيا وأمنيا. وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تغيير في جغرافية بحر قزوين بظهور ثلاث دول جديدة، هي تركمانستان وأذربيجان وكازاخستان. وبدأت تفاعلات "اللعبة الكبرى" إضافة إلى شركات البترول العالمية التي تقدر استثماراتها بقرابة ٢٠٠ مليار دولار. وفي سياق السياسة الكونية الأمريكية، نشطت الدبلوماسية الأمريكية، بدعم وتسويق مع تركيا وإسرائيل في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز، بهدف تنويع وتأمين مصادر الطاقة. إضافة إلى إحكام سياسة الاحتواء المزدوج التي فرضتها على إيران والعراق. وعلى الرغم من الإقرار بحقيقة أن إيران تعد دولة

مؤثرة إقليميا، سواء بالنسبة لهذه المنطقة أو على مستوى منطقة الخليج العربي، تصر الإدارة الأمريكية على ضرورة تجنب نقل موارد الطاقة من منطقة بحر قزوين والقوقاز إلى الخليج، عبر الأراضي الإيرانية، وحرمان إيران من الاستفادة الاقتصادية والسياسية، على الرغم من أن إيران تملك الواجهة البحرية التي تشكل المنفذ اللازم لاتصال هذه المنطقة بالعالم الخارجي لمزيد من تعزيز دورها الإقليمي، وفي هذا السياق، انتهجت الإدارة الأمريكية سياسة معارضة جدية فيما يخص أي مشاركة إيرانية في شؤون النفط والغاز ببحر قزوين وآسيا الوسطى. وعلى الرغم من حقيقة أن إيران تمثل "الجسر الطبيعي" الذي يربط بين مناطق بحر قزوين بالخليج العربي والمحيط الهندي، تعرقل الولايات المتحدة مرور الغاز عبر خط إيران - أذربيجان الذي يمكن أن يقلل المسافة عن الخطوط الأخرى المقترحة بحوالي ٢٥ في المئة على أقل تقدير، وهي ذات النسبة من حيث التكاليف أيضا.

من ناحية أخرى، تسعى الولايات المتحدة إلى مد مظلة حلف الناتو لمنطقة بحر قزوين، وهو ما يثير قلق روسيا وإيران والصين على حد سواء. وبالمثل، تتفق وجهات النظر الروسية والإيرانية على معارضة التدخل الأمريكي - التركي - الإسرائيلي خاصة في أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى. وتحذران من «عسكرة» بحر قزوين. وفي سياق التناقض الإيراني - التركي بأبعاده المتعددة، على أسواق آسيا الوسطى وبحر قزوين، سعت تركيا، بدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى اختراق ملحوظ، في أذربيجان، حيث تولت المؤسسة العسكرية التركية تدريب الجيش الأذري، الحديث العهد، وتجهيزه، في سياق عزم تركيا إثبات حضور فاعل وقوى في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، ومن ثم تعزيز وجودها العسكري والسياسي والذي أصبح ضروريا من أجل الدفاع عن المشروع التركي - الأمريكي لنقل ثروات بحر قزوين عبر خط باكو - جيهان المزمع انشاؤه.

ثالثا: التوترات بين إيران وأذربيجان:

من المعروف أنه حتى عام ١٨٣٠، كانت أراضي دولة أذربيجان الحالية، قطعة من أراضي الامبراطورية الإيرانية التي اضطرت للتخلي عنها لصالح الامبراطورية الروسية. وتبرز بين البلدين اعتبارات التاريخ المشترك. والثقافة والعادات والتقاليد. وتمثل أذربيجان الجار الشمالي لجمهورية إيران الإسلامية، ويقطن بها حوالي ٨ ملايين نسمة، ينتمي ٩٠٪ منهم إلى المذهب الشيعي الإثني عشري الذي تنتمي إليه الأغلبية الساحقة من الإيرانيين ويعيش داخل إيران ما بين ٢٠ - ٢٥ مليون أذربيجاني يشكلون ثلث عدد سكان إيران تقريبا، ويمثلون القومية الثانية بعد الفارسية.

وعلى النقيض من كل هذا، ظلت العلاقات الإيرانية - الأذرية متوترة منذ حدوث التغيير في جغرافية الاتحاد السوفيتي وبروز جمهوريات آسيا الوسطى، ومن بينها جمهورية أذربيجان. وتجسدت ملفات التوتر في قضايا

شائكة ومعقدة، مثل ترسيم الحدود، والخلاف على الأذريين المقيمين في إيران، ثم دعم إيران أرمينيا في حربها ضد أذربيجان حول إقليم ناجورنو كاراباخ والذي انتهى باحتلال دولة أرمينيا المسيحية لحوالي ٢٥٪ من أراضي دولة أذربيجان، الجار الشمالي لجمهورية إيران الإسلامية. ومن المعروف أن إيران وقفت علنياً مع أرمينيا، وأمدتها بالسلاح والعتاد ووفرت لها قدرات من الدعم المالي والاقتصادي، تحت دعاوى "المصالح الاستراتيجية العليا" لإيران. إضافة للمقاتلات الأخرى تتعلق برفض إيران تسليم أذربيجان زعيمها تتهمه الأخيرة بالقيام بمحاولة انقلابية على الرئيس حيدر علييف عام ١٩٩٥. وفي السياق ذاته تبدو استمرارية الخلاف بين البلدين بشأن قناة INS التليفزيونية الأذرية التي تبث من العاصمة باكو إلى الأذريين من شمال إيران بلغتهم الأم وما تعرضه من أخبار تقوم بثتها شبكة CNN الأمريكية.

وبطبيعة الحال، تجد الإدارة الأمريكية في الخلاف بين إيران وأذربيجان أرضية خصبة لد وتعزيز نفوذها في منطقة بحر قزوين ودول القوقاز وآسيا الوسطى. وعليه تتبدى دلالة إقدام الولايات المتحدة على إقامة قاعدة عسكرية في أراضي أذربيجان، وهو الأمر الذي ترى فيه الأوساط الإيرانية محاولة أمريكية لإكمال "طوق النار" الأمريكي حول إيران ليصل إلى حدودها الشمالية عند بحر قزوين ودول آسيا الوسطى والقوقاز بعدما استقر عند حدودها الجنوبية في الخليج، وحدوده الشرقية في أفغانستان إضافة إلى الوجود الأمريكي في تركيا.

وفيما يتعلق بخصوصية مسألة بحر قزوين، فإن الأمر اللافت للانتباه أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت أطراف إيرانية تتواصل في الدعوة إلى الإبقاء على مبدأ المناصفة أي أن تحتفظ إيران بنسبة ٥٠ في المائة وتقتسم روسيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان النصف الآخر، باعتبار أن هذه الدول هي الوريثة للاتحاد السوفيتي، إلا أن طهران طرحت مبدأ التقسيم المتكافئ إلى خمس حصص وعملت على طبيعة هذا المبدأ عملياً. أي أن إيران ترى ضرورة تقسيم بحر قزوين إلى خمس مناطق متساوية، مما يتيح لها نسبة ٢٠ في المائة من مساحته. ومما لا شك فيه أن هذه الرؤية الإيرانية والتأكيد على احترام اتفاقيتي ١٩٢١ و ١٩٤٠ ليس في صالح الولايات المتحدة ويفلق الباب أمام وجود قوات عسكرية لأي دولة ثالثة، وهو الأمر الذي يحول دون الطموحات الأمريكية بهذا الشأن.

وطبقاً لهذه الرؤية أيضاً رفضت إيران، في يوليو ١٩٩٨، الاعتراف بالاتفاق بين روسيا وكازاخستان على تقاسم الاحتياطي النفطي في بحر قزوين خاصة ترسيم أعماق شمال بحر قزوين بهدف احترام حقوق السيادة للدول المطلة عليه، مؤكدة أن تكون القرارات المتعلقة بموضع توافق بين جميع الدول المتشاطئة، ومن ثم فإن أي اتفاق ثنائي يعد باطلاً ولاغياً.

على الجانب المقابل، تصر جمهورية أذربيجان على التذكير باتفاق عام ١٩٧٠ الذي يشكل تعديلاً لاتفاقيتي ١٩٢١ و ١٩٤٠

وأن انهيار الاتحاد السوفيتي فرض جغرافية جديدة، بظهور ثلاث جمهوريات مستقلة مما يستلزم معه توقيع اتفاق جديد لتقاسم بموجبه الدول الخمس، لا بالتساوي كما ذهب الرؤية الإيرانية، وإنما بإعمال مبدأ الجرف القاري، حيث التوزيع النسبي، وفقاً لامتداد الجرف القاري لكل دولة، ووفقاً لطول شواطئ دوله، وبحسب مساحته المطلية على البحر. وعليه تعرض أذربيجان على إيران ما نسبته ما بين ١٢ - ١٤٪ فقط من بحر قزوين وهي المنطقة التي يطل عليها ساحل إيران - والذي يعد أقصر ساحل على البحر - مما يقلل من حصة إيران، في الوقت الذي يعطى أذربيجان حدوداً واسعة في البحر وخاصة في المناطق التي تتركز فيها الثروة النفطية. ويلاحظ أن حصة إيران تقع في القطاع الجنوبي منه والذي تطل عليه كذلك أجزاء من أذربيجان وتركمانستان. وهذه المنطقة فقيرة بالغاز والنفط، الأمر الذي ترفضه إيران وتصر على الاتفاقات القديمة التي تجعل من حقول البترول الثلاثة: شارق، الوف، وأراز المتنازع عليها داخل المياه الإقليمية الإيرانية. وجدير بالذكر، أن منطقة "اليزر" المتنازع حولها الخلاف بين إيران وأذربيجان تعتبر أهم المناطق الثماني الموجودة في بحر قزوين إذ تحوي حوالي ٢٠ مليار برميل نفط في حين لا تتجاوز تقديرات المناطق السبع الأخرى ١٢ مليار برميل وتحتل هذه المنطقة المتنازع عليها ما بين ١٧ - ٢٢٪ من شواطئ بحر قزوين، وتمثل قطاع "اليزر" حقلاً نفطياً مشتركاً بين إيران وأذربيجان، ويقع على بعد أكثر من ١٠٠ كم عن الحدود المائية لإيران. وتتوافق إيران وروسيا بسبب ضالة الموارد والثروات الواقعة على سواحل البلدين.

من زاوية أخرى، تؤيد روسيا وأذربيجان وكازاخستان مسألة ترسيم الحدود عند خط الوسط على قاع البحر واستخدام مياهه في صورة مشتركة وإن كانت أذربيجان ترغب في تقسيم موارد بحر قزوين سواء على مستوى البحر أو في الأعماق، فإن روسيا ترفض تقسيم سطح البحر رغبة منها في الاستئثار بالملاحة البحرية وحرية وجود أساطيلها البحرية، وترغب في تقسيم أعماق البحر. وحاولت روسيا جاهدة منع تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات وطنية بالنسبة للدول المتشاطئة حسب قانون البحار للأمم المتحدة عام ١٩٨٢، بسبب أن الارسابات البترولية الغنية لا تقع في القطاع الذي يخصها. وتدفع روسيا بالقول بأن بحر قزوين ليس إلا بحيرة، ثم عادت واقترحت في نوفمبر ١٩٩٦ وجود منطقة ساحلية باتساع ٤٥ ميلاً يكون ما بعدها بمثابة منطقة للاستغلال والملكية المشتركة. ثم عادت وعدلت من موقفها مرة أخرى حين عقدت مع جمهورية كازاخستان اتفاقاً يتضمن قيام الطرفين بصفة مشتركة بتقسيم قاع البحر وليس عمود المياه الذي يعلو ذلك القاع. ويلاحظ أن مشروع تقسيم بحر قزوين الذي طرحته روسيا والقائم على تقسيم سطح البحر يمكن أن يقرب القوة العسكرية الروسية - والتي تعد القوة الأولى والأفضل في بحر قزوين - إلى السواحل الإيرانية، بسبب إغفال طبيعة سطح البحر وهذه المسألة تعد مقلقة لإيران بدرجة ما.

وعلى خلفية أن أذربيجان تعتبر أول دولة ساحلية مطلية على بحر قزوين تبادر بالقيام بالإعلان عن أن جزءاً من هذا البحر هو "أرض وطنية" و"قومية" ملكاً لها. واستناداً لهذه الرؤية قامت أذربيجان بتوقيع اتفاقية مع "كونسورتيوم غربى" فى عام ١٩٩٢ دون موافقة الدول المتشاطئة الأخرى. وفى هذا السياق توترت العلاقات بين إيران وأذربيجان، بدرجة خطيرة، فى يوليو ٢٠٠١، إثر اعتراض إيران على عقود وقعتها أذربيجان مع شركات غربية للتقيب عن النفط فى مواقع بحرية تعتبرها مشتركة بين البلدين، واعتبار هذه العقود باطلة وليس لها أى قيمة قانونية ضمن إعلانها المتواصل والثابت عدم الاعتراف بعقود الاستثمار النفطى والاتفاقيات الثنائية فى شأن عدم الاعتراف بعقود الاستثمار النفطى والاتفاقيات الثنائية فى شأن بحر قزوين. وبرزت أزمة حادة أدت إلى توتر ملحوظ وتهديدات إيرانية باستخدام القوة المسلحة، إثر إعلان إيران أنها "سترد بشدة" على الشركات النفطية التى تعتمد على القيام بنشاطات فى "المياه الإقليمية الإيرانية" فى بحر قزوين من دون إذن من طهران أى فى منطقة نسبة الـ ٢٠٪ من المياه الإقليمية، حسب الرؤية الإيرانية. وتردد وقتها أن طائرة إيرانية - تابعة لسلاح الجو الإيرانى قامت باعتراض بارجة أذرية اقتربت من مياهها الإقليمية وأرغمته على العودة. ونفت إيران فى مطلع أغسطس من العام نفسه خرقها المجال الجوى لأذربيجان، وأكدت احترامها لحدوده. وفى ضوء هذا التصعيد أعلنت شركة النفط البريطانية بريتش بترولיום تعليق عملياتها البحرية فى المنطقة، إثر اجبار البحرية الإيرانية سفينتى تقيب على العودة ادراجهما، وأن قرارها لا يشمل حقول آلاف وشارق وأذار الذى تعمل فيه بموجب عقد مع السلطات الأذربيجانية وأنها ستواصل عملياتها الأخرى فى بحر قزوين.

وفى الوقت الذى أعلنت فيه تركمانستان الموافقة على مبدأ وقف استثمار الموارد النفطية والغازية فى بحر قزوين إلى حين تحديد الوضع القانونى للبحر، مما يعنى أن إيران حصلت على دعم جزئى لموقفها، فإن الرئيس الروسى بوتين انتقد ضمناً الموقف الإيرانى وتصعيده العسكرى، الأمر الذى دفع بوزير الخارجية الإيرانى إلى تجديد دعوة بلاده إلى تحويل بحر قزوين إلى "واحة سلام وصدقة" وأن الحل الوحيد للوصول إلى النظام الحقوقى هو عبر الحوار والمبادرات بين الدول المطلية عليه.

رابعا: رؤية نقدية للسياسة الخارجية الإيرانية:

ثمة مقدمات منطقية تدل على حقيقة فشل السياسة الخارجية لإيران فى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز. وفى الصدارة من ذلك، عدم الدراية الكافية بتطورات الأوضاع فى هذه المنطقة لغياب الكوادر والعناصر القادرة على التعاطى الإيجابى مع هذه التطورات وغياب الرؤية العلمية والمستقبلية، فعلى صعيد مسألة تقاسم ثروات بحر قزوين والتوصل إلى نظام قانونى بهذا الخصوص، تبدو الأخطاء الاستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية فى

التراجع بداية عن ما يمكن تسميته "بالحقوق التاريخية لإيران" وعدم التواصل فى تأكيد هذه الحقوق الإيرانية، وذلك بالتنازل عن صيغة المناصفة بين إيران والاتحاد السوفيتى، والفصل بين ذلك المنطق الحقوقى وقواعد العدالة للدول الأخرى المتشاطئة حتى وإن اقتضى الأمر لجوء إيران لمحكمة العدل الدولية فى لاهاى، وإبداء الاحترام والقبول بما سوف تصدره من قرارات وما عدا ذلك، فإن المفاوضات الدائرة لن تأتى بنتائج ايجابية لإيران، خاصة أن السياسة الخارجية الإيرانية أدت إلى دفع الدول المتشاطئة الأخرى إلى الابتعاد عن إيران والتوافق مع بعضها البعض، لاعتبارات مصلحة متعددة كما أن من الأخطاء الاستراتيجية لإيران إعلان القبول بالتوافق والحل التوافقى لاقتسام موارد البحر الذى يعنى عملياً المساواة بين الدول الخمس فى اتخاذ القرار. وعوضاً عن أن تقوم الدبلوماسية الإيرانية بدور الوساطة والتوفيق والتعاون فى تسوية الأزمة بين أرمينيا وأذربيجان. على إقليم ناجورنو كاراباخ، بصورة سلمية، تجاهلت طهران اعتبارات الجوار الجغرافى والتاريخى والعادات والتقاليد والموروث الثقافى، ووجود قرابة ثلث تعداد السكان الإيرانيين من أصول أذرية، يشكلون القومية الثانية بعد القومية الفارسية، وانحازت فعلياً إلى جانب دولة أرمينيا المسيحية ضد أذربيجان الشيعية.

من زاوية أخرى، عجزت الدبلوماسية الإيرانية عن خلق قناة لدى الدول الأخرى بأن إيران عازمة ومستعدة على سلوك سياسة تعاونية وليست صراعية والمشاركة الإيجابية فى تأسيس منظومة تعاونية للعلاقات الإقليمية فى هذه المنطقة الحيوية. ومن ثم تبدو ضرورة تجاوز وضعه الاهتمام بالمصالح الخاصة لدول آسيا الوسطى، خاصة حول بحر قزوين، والبحث عن إطار تعاونى إقليمى يعلى من شأن المصالح المشتركة، وصيغة حتى للتعايش التنافسى يتيح حل كافة الخلافات عن طريق الحوار والمفاوضات المباشرة، وبآليات سلمية. ونقطة الارتكاز تتمثل فى أهمية إعادة إيران النظر فى علاقاتها بأذربيجان والدول الأخرى، وتقويتها مما يشوبها من توترات وحرمان الولايات المتحدة من امكانيات استغلال وتوظيف هذه التوترات. وتبرز بهذا الخصوص أهمية التنسيق الإقليمى بشأن الأوضاع الأمنية والبيئية (الناجمة عن الاستفاد غير الصحيحة والمتسارعة للثروات النفطية لبحر قزوين والتي يمكن أن تترك آثاراً مدمرة على بيئة المنطقة خاصة التماذى فى تجفيف بحيرة آرال فى آسيا الوسطى وما يولده ذلك من آثار مدمرة إضافية على البيئة والاقتصاد فى المنطقة). والمراعى والطبيعة ومجال المصادر المائية.

وفى التحليل الأخير، فإنه من الأهمية بمكان أن تبادر إيران بصياغة رؤية واقعية تكون نقطة الانطلاق للسياسة الخارجية الإيرانية فى بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز يكون بمقدورها مراعاة تحقيق المصالح الإيرانية فى إطار تعاونى إقليمى.

التطورات في السياسة الإيرانية؛ إطار للتحليل في ظل هيمنة القطب الواحد

أسامة مخيمر

باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

تسعى هذه الرؤية إلى دراسة أهم أنشطة السياسة الخارجية الإيرانية خلال شهر أبريل الماضي، وتفسيرها من خلال إطار نظري يوضح بإيجاز علاقات إيران الدولية والإقليمية، وذلك بافتراض رئيسي هو أن الولايات المتحدة تقف على قمة هرم النظام الدولي، كقوة عظمى مهيمنة دون منافس (عسكرياً على الأقل)، في حين تقف إيران كقوة إقليمية هامة في الشرق الأوسط، وتماثلها الصين في شرق آسيا (دون مقارنة بين إيران والصين فالمقصود هو ملاحظة سياساتهما منفردتين، ومجتمعين "علاقات تحالف" ازاء الضغط الأمريكي عليهما). واعتبرنا أن أهم حدثين في السياسة الإيرانية سوف يخضعان للتحليل هما:

أولاً: زيارة الرئيس الصيني جيانج زيمين إلى طهران ولقائه مع نظيره الإيراني محمد خاتمي؛

ثانياً: قمة عشق آباد بين الدول الخمس المطلة على بحر قزوين والتي عقدت بهدف الاتفاق على تقسيم ثروات بحر قزوين، وسوف نتناول فيما يلي شرح الإطار التحليلي ثم الانتقال إلى رؤية الحدثين المذكورين من خلال إطار التحليل.

إطار التحليل:

يرتكز الإطار التحليلي شكل رقم (١) على أساس أن الولايات المتحدة القوة المهيمنة عالمياً دون منافس حقيقي لها، خاصة في أعقاب انهيار وتفكك القوة المنافسة وهي الاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل غياب خصم جديد وعدو واضح، توجه الولايات المتحدة طاقتها الضخمة ضده ويساعدها في حفز قواها، انتبهت إلى وجود مجموعة من الدول الإقليمية الهامة والمهيمنة - نسبياً - في الأقاليم التي توجد فيها وهي (إيران في الشرق الأوسط، والصين في شرق آسيا) ترفض السياسات الأمريكية وتعارضها. وبالتالي فهي لا تتساق لها بل تعتبرها سياسات هيمنة مرفوضة، ومع التأكيد على الاختلاف والتباين بين إيران كدولة والصين في ظروف وحسابات كثيرة فهما يتفقان في عدة أمور منها: صعوبة الالتفاف حولهما وحصارهما وبالتالي فلا بد من تعاون إحدى

أو مجموعة من الدول المجاورة لها لتحقيق هذا الهدف، فهما لا يتلقيا أية مساعدات أو معونات مالية - اقتصادية من الولايات المتحدة وبالتالي فلا ضغوط أمريكية عليهما، ومن الناحية التكنولوجية المدنية والعسكرية تطور الصين تكنولوجياً خاصة بها، وتقوم إيران بشراء التكنولوجيا من روسيا والصين والهند وهي بهذا تشكل استقلالية عن الولايات المتحدة وربما ضغوطاً عليها. وقد أدى فشل السياسة الأمريكية في التعامل مع الدولتين - إيران والصين - عن طريق الضغوط الدبلوماسية والحصار الاقتصادي إلى اتباع سياسات استفزاز ضدهما (اتهامات في مجال حقوق الإنسان، التهديد بضربهما بقنابل نووية محدودة، التحرش بالصين في بحر الصين، وضرب السفارة الصينية في حملة حلف الناتو ضد صربيا، اتهام إيران بدعم الإرهاب والسعي إلى امتلاك أسلحة نووية). أدت كل تلك السياسات إلى تقوية التقارب الطبيعي بين الصين وإيران وقيام علاقات تحالف عبر اقلية بينهما كما يوضح الشكل. هذا التحالف أساسه المصالح المشتركة ورفض هيمنة الولايات المتحدة خاصة مع وجودها في أفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى وسعيهما الدائم لتعزيز هذا الوجود.

إضافة لكل من إيران والصين هناك مجموعة دول أخرى وصفتها الولايات المتحدة بأنها "محور الشر" وبأنها "مارقة" وخارجة على القانون وهي العراق، كوريا الشمالية، إيران وأحياناً تتسع لتشمل سوريا والسودان وليبيا. وهي دول في علاقة توتر مع الولايات المتحدة، ويمكن للمراقب أن يلاحظ أن الولايات المتحدة قد تعاملت مع تلك الدول "المارقة" و"الخارجة عن القانون" - القانون الأمريكي - على النحو التالي:

- توجيه ضربات عسكرية لمجموعة منها مثل: العراق، ليبيا، السودان.
- استخدام الحصار الاقتصادي والسياسي ضدها: إيران، سوريا، السودان، العراق.

- الاستفزاز العسكري - السياسي: الصين، كوريا الشمالية.

وكما نرى فإنه يمكن استخدام أكثر من أداة ضد نفس الدولة أو المجموعة مثل استخدام الضربات العسكرية والحصار الاقتصادي ضد العراق وليبيا.

والولايات المتحدة لها مجموعة من الدول الصديقة أو الحليفة في كل من الشرق الأوسط وشرق آسيا. هذه الدول في حالة الشرق الأوسط وفقا للنموذج هي السعودية ومصر، و(إسرائيل) وفي حالة شرق آسيا تلك الدول هي، اليابان، تاوان وكوريا الجنوبية.

١. ملاحظات على النموذج:

(أ) نقد النموذج وإطار التحليل: وينطلق من أنه يضع أصدقاء/حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط السعودية ومصر على قدم المساواة مع إسرائيل وهذا غير صحيح. فإسرائيل ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات تحالف استراتيجي قوى وهناك حالة عدا بين الدولتين وبين وإسرائيل، بل مما لا شك فيه أن أحد أهم أسباب توتر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة هو العدا بين إيران وإسرائيل خاصة في ظل عاملين هامين هما: دعم إيران لحزب الله في لبنان، وادعاء إسرائيل بسعى إيران لامتلاك أسلحة نووية مما يشكل تهديدا لأمن إسرائيل. ومن هنا إذا كانت إسرائيل على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة (علاقة تحالف) ضد إيران (علاقة عدا)؟ فإن الموقف يختلف في حالتي السعودية ومصر.

(ب) النقد الآخر هو غياب بعض القوى الإقليمية الفاعلة مثل روسيا والهند ودور كل منهما خاصة مع التعاون الإيراني - الروسي والتنسيق الصيني - الروسي.

زيارة الرئيس الصيني لطهران:

زيارة الرئيس الصيني جيانج زيمين لطهران هي الأولى له والثانية من نوعها لرئيس صيني منذ الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. وجاءت الزيارة في وقت تتعرض فيه طهران وبكين لضغوط أمريكية مستمرة نظرا للتعارض بين مصالح وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وسياسات ومصالح إيران والصين، وهذا ما أكدته اللقاء بين الزعيمين (راجع الشكل المرفق) فقد أكدا على معارضتهما للعنف والارهاب والنظام الأحادي القطبية في إشارة إلى السعي الأمريكي المتواصل لاستئثارها بالقرار الدولي. كما جاء التأكيد على ترسيخ العلاقات من خلال توقيع ست اتفاقيات في مجالات الصناعات النفطية والنقل البحري والتجارة وبهذا تعد الصين أكبر شريك تجاري لإيران. وعن الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان أكد الرئيس الصيني معارضة بلاده لذلك الوجود غير الطبيعي، فيما دعت إيران إلى قيام تحالف استراتيجي رباعي يضم الصين والهند وروسيا، إضافة إلى إيران لمواجهة التهديدات الإقليمية والدولية. وقد عكس هذا الموقف قلق كل من الصين وإيران من تزايد النفوذ الأمريكي في محيطها الجغرافي والذي وصفته طهران بأنه يؤدي إلى إثارة الأزمات

وتوسيع نطاقها. وكانت قد تسربت أنباء في شهر مارس الماضي من وزارة الدفاع الأمريكية تشير إلى احتمال استخدام الولايات المتحدة قنابل نووية محدودة ضد سبع دول في العالم من بينهما إيران والصين.

وقد جاء التأكيد على احترام سيادة ووحدة أراضي العراق واستقلاله وضرورة التزامه بقرارات مجلس الأمن، فيما أشار الرئيس خاتمي إلى "أن ما يحصل من جرائم في حق الفلسطينيين يمثل كارثة إنسانية، وأن إيران تدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني وعن إقامة سلام مستقر يقوم على العدالة في الشرق الأوسط، وتدين الدعم الأمريكي المتماهي لإسرائيل، والضغوط الأمريكية على الشعب الفلسطيني المظلوم".

ويذكر أن الرئيس الإيراني محمد خاتمي كان قد قام في الفترة من ٢١-٢٥ يونيو ٢٠٠٠ بزيارة تاريخية إلى الصين على رأس وفد كونه من ١٧٠ مسئولا تم خلالها التوقيع على خمس اتفاقيات في مجالات مختلفة لتطوير التعاون بين البلدين - فيما يعد تأكيدا على السعي لتقوية العلاقات بين البلدين.

٢- قمة الدول المطلة على بحر قزوين وجولة الرئيس خاتمي:

في الأسبوع الأخير من شهر أبريل الماضي (٢٢-٢٤) عقدت قمة عشق آباد بين رؤساء الدول الخمس المطلة على بحر قزوين (إيران، روسيا، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان) والتي أرجئت طويلا وقد جاء اخفاق القمة في التوصل إلى اتفاق بين الدول الخمس حول تقسيم موارد بحر قزوين من النفط والغاز والثروات الأخرى أمرا متوقفا حتى قبل انعقاد القمة، ويبدو أن النجاح الحقيقي هو انعقاد القمة في حد ذاته. المشكلة تكمن في أن توزيع موارد بحر قزوين والسيادة عليه تخضع للاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الإيرانية والاتحاد السوفيتي (السابق) اتفاقية تركمانجاي عام ١٨١٣ واتفاقية ١٩٢١ حيث يتم اقتسام الموارد مناصفة بين البلدين. ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١ انقلبت الأوضاع رأسا على عقب فبدلا من دولتين فقط على بحر قزوين أصبح هناك خمس دول بدخول كل من: أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان إلى المعادلة.

وتتبلور المطالب الإيرانية الحالية في تقسيم ثروات بحر قزوين بالتساوي بين الدول الخمس (٢٠٪ لكل دولة) وهو الأمر الذي وصفه المراقبون بأنه يمنح إيران حقوقا في حقول نفطية تطالب بها أذربيجان. تطالب كل من أذربيجان وكازاخستان وروسيا بتقسيم قاع البحر إلى قطاعات بحسب طول ساحل كل دولة من الدول المطلة عليه وهو الأمر الذي ترفضه إيران.

وفي أعقاب انتهاء القمة بيوم واحد صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مدينة استراخان الروسية الساحلية أنه "إذا لم يكن من الممكن حل التوصل لاتفاق بين جميع الدول المطلة على بحر قزوين على جميع المشكلات، فإن روسيا تعتقد أنه سيكون من الملائم تسوية الخلافات مع جيرانها بصورة ثنائية".

جولة خاتمي:

كان الرئيس الإيراني محمد خاتمي قد بدأ جولته في آسيا الوسطى بزيارة تركمانستان حيث انضم إلى رؤساء الدول الأربع الأخرى في العاصمة عشق أباد لعقد القمة، وقام بتوقيع اتفاق مالى وآخر جمركى مع تركمانستان.

وفى المرحلة الثانية لزيارته قام بزيارة كازاخستان حيث أكد مع نظيره الكازاخستاني نور سلطان نزار ياييف أن إيران هي أقصر الطرق فضلا عن كونها الأكثر أمنا والأقل تكلفة لنقل الطاقة من وسط آسيا إلى المياة الدولية، وهو الأمر الذى تعارضه الولايات المتحدة بحجة أن إيران تدعم الارهاب كما تزايد القلق تجاهها بعد التهديد باستخدام البترول كسلاح سياسى. المحطة الثالثة فى جولة خاتمي كانت أوزبكستان، حيث أجرى مع نظيره إسلام كريموف جولة من المباحثات حول الوضع فى أفغانستان والوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، حيث كانت أوزبكستان أول دول آسيا الوسطى التى تسمح لقوات أمريكية باستخدام أراضيها إبان الحملة التى شنتها ضد طالبان. وكان الرئيس خاتمي قد انتقد فى جولته التى شملت أيضا طاجيكستان والوجود الأمريكى فى آسيا الوسطى واصفا إياه بأنه يعتبر إهانة لشعوب المنطقة ويثير

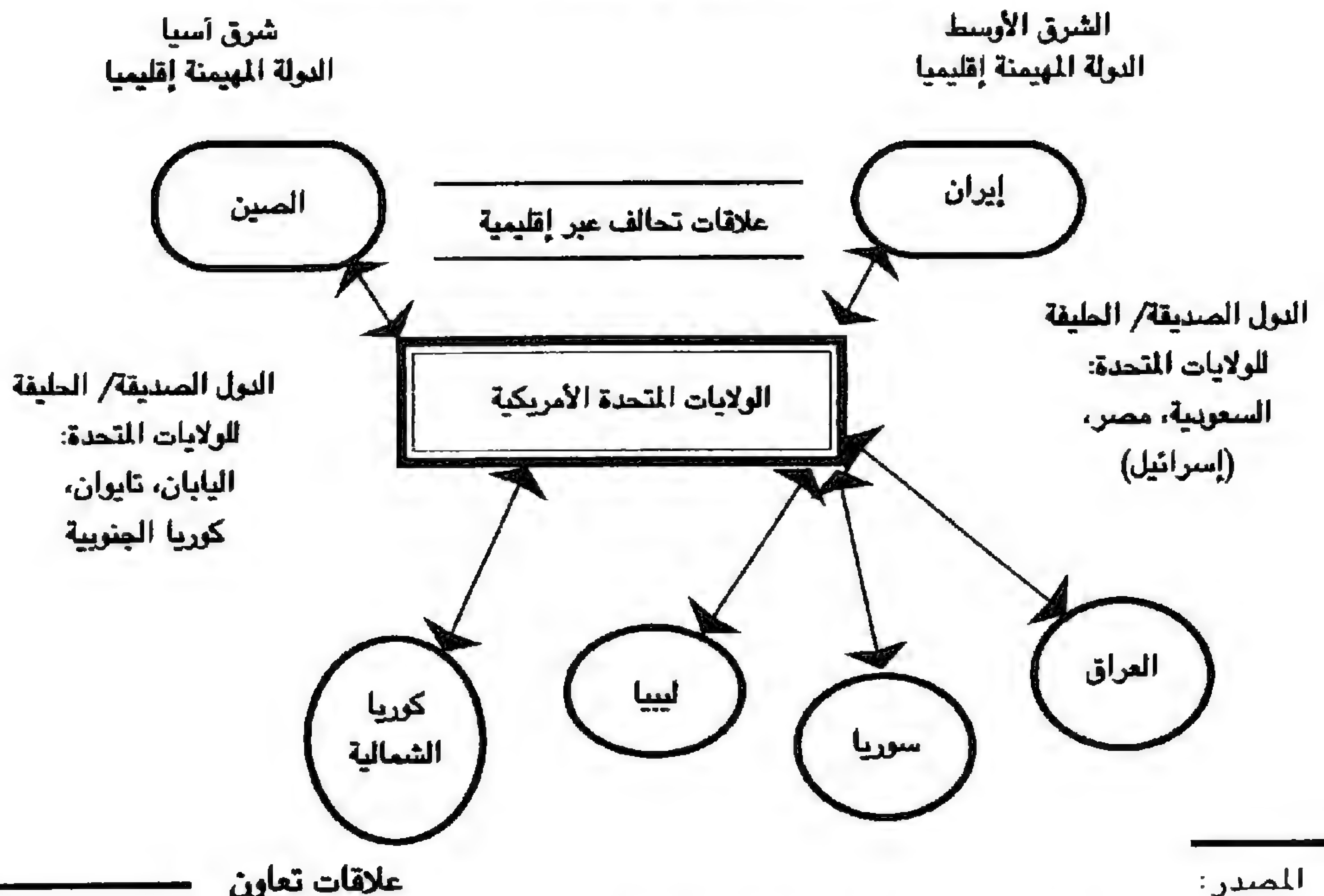
قلق إيران.

وهنا يمكن ملاحظة التنافس الأمريكى - الإيراني فى آسيا الوسطى، ففى الوقت الذى تعتبر فيه إيران أن آسيا الوسطى مجالها الحيوى والنطاق الذى تتبلور فيه مصالحها، خاصة فى ظل محاولات اقتسام ثروات بحر قزوين من نفط وغاز ومحاولاتها الفوز بنقل تلك الثروات عبر أراضيها للمياة الدولية، نجد أن الولايات المتحدة تعارض هذا الدور وتنشر قواتها العسكرية فى أوزبكستان، طاجيكستان، قرغيزستان، وتغازل جورجيا وتتجاوز مع روسيا، وتتهم إيران... وهى تحاول جادة إيجاد مجموعة من الدول الصديقة/ الحليفة لها فى وسط آسيا لتعويض التوتر فى العلاقات مع إيران والشك الدائم فى نوايا روسيا التى تلعب بكافة الأوراق وعلى كافة الاتجاهات. ولا يخفى هدف الولايات المتحدة فى حصار إيران وسد أية ثغرات أو منافذ يمكن أن تدخل منها الصين إلى المنطقة. ومن الطبيعى أن تتحالف إيران والصين كدولتين إقليميتين هامتين فى الشرق الأوسط وشرق آسيا ازاء الرفض الأمريكى لاستقلالية تلك الدول بعيدا عن سياسات ومصالح الولايات المتحدة.

شكل رقم (١)

سياسيات الهيمنة

الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط وشرق آسيا (*)



المصدر:

James A. Bill, The Politics of Hegemony The United States And Iran. Middle East Policy, Vol. VIII.No.3, September 2001.

المنظور الإيراني للتحالف التركي-الإسرائيلي

أحمد السمان

باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

نفوذهم داخل القصر العثماني لفترات طويلة، وحتى بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣. فبعد عام واحد من إعلان قيام الدولة الإسرائيلية اعترفت تركيا في مارس ١٩٤٩ بالكيان الجديد وكانت ولادة طويلة الدولة الإسلامية الوحيدة التي تعترف بإسرائيل حيث تبادلنا السفراء عام ١٩٥٠، واتسمت العلاقات بينهما بالترابط خاصة في المجال الأمني بعد سقوط الملكية في العراق عام ١٩٥٨.

وكان لتركيا دور هام أثناء حرب الخليج الأولى، حيث شاركت في عملية هجرة ٢٠ ألف إيراني يهودي إلى إسرائيل في مقابل تزويد إسرائيل إيران بالأسلحة خلال الحرب ومقابل دعم اللوبي الصهيوني لتركيا ضد اللوبي اليوناني بأمريكا. وكان نقل هؤلاء اليهود يتم عبر تركيا التي تم استخدام أجوائها أكثر من مرة في نقل أسلحة أمريكية وإسرائيلية إلى إيران، ولم تكف تركيا بتقل الأسلحة الإسرائيلية عبر أراضيها ولكنها وقعت عدة عقود عسكرية لشراء الأسلحة الإسرائيلية. ومن العقود العسكرية المهمة التي وقعت مع قل أبيب عقد تطوير ٤٥ طائرة تركية من طراز اف٤ قيمة العقد ٦٢٠ مليون دولار، كما اشترت تركيا من إسرائيل ٢٠٠ صاروخ إسرائيلي جو أرض، واشترت الصناعات العسكرية الإسرائيلية في عقد آخر قيمته ٦٠ مليون دولار لتطوير ٤٨ طائرة تركية من طراز اف ٥، كما تطمع إسرائيل في توقيع عقد لبيع طائرات الإنذار المبكر لتركيا بعد توقيع عقد لبيع طائرات بدون طيار، ومنذ منتصف التسعينات حتى الآن تعاقدت تركيا مع إسرائيل على تطوير طائراتها وتزويدها بأجهزة إلكترونية إسرائيلية، بالإضافة إلى ما تم الإعلان عنه من وجود تعاون عسكري تركي إسرائيلي لصنع صواريخ دفاعية وباليستية، كما قامت إسرائيل ببيع دبابت إسرائيلية من طراز ميركافا وتحديث الدبابات التركية، وهو ما يعني أن إسرائيل أصبحت تشارك تركيا في أسرارها الحربية. وكان أحدث هذه الاتفاقات ما تم توقيعه في مارس الماضي لتطوير الدبابات التركية وهو الاتفاق الذي سيتكلف ٦٦٨ مليون دولار وستقوم الصناعات العسكرية الإسرائيلية بمقتضاه بتنفيذ مشروع تحديث ١٧٠

أثبت التحالف التركي الإسرائيلي تماسكه الشديد، ففي الوقت الذي عمت فيه مظاهرات الاحتجاج في كل دول العالم بما فيها تركيا نفسها على الوحشية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقتل المدنيين الأبرياء، أشارت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إلى اختيار أنقرة لشركة إسرائيلية لتحديث الدبابات التركية في صفقة بلغت قيمتها ٦٦٨ مليون دولار، وهو إن أعطى مؤشرا فإنما للتأكيد على الأهمية التي يعقدها الجانب التركي على علاقاته مع إسرائيل وحرصه على المضي قدما فيها وهو ما يثير التحفظ الإيراني. حيث ينظر الإيرانيون بقلق إلى التطورات المتنامية على صعيد العلاقات التركية الإسرائيلية الحلفتان لأمريكا والمشاركين في محاربة النفوذ الإسلامي الراديكالي في المنطقة، ويرجع السبب الرئيسي لهذا القلق إلى التطور الذي اتسمت به هذه العلاقات وإلى بلوغها مستويات جديدة من التنسيق في مناطق تعتبرها إيران مصدر قلق لها على صعيد نفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى، ناهيك عن المجال الرئيسي للقلق الإيراني المتمثل في التعاون المخابراتي والعسكري بين البلدين وانتقارير الصحفية التي تؤكد تعاونهما وتنسيقهما المشترك الذي يستهدف في المقام الأول المصالح الإيرانية، خاصة أن لإيران خبراتها في التعاون الاستخباراتي مع البلدين منذ عام ١٩٥٨ حتى سقوط الشاه، حيث أبرمت إسرائيل وتركيا وإيران اتفاقية الرمح الثلاثي عام ١٩٥٨ وكانت تنص على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة مخابرات الدول الثلاث لتبادل المعلومات، وبموجبها أنشأ الموساد مركزا استخباريا في تركيا وفي إيران، وازدهر نشاط مركز الموساد في تركيا بوجه خاص في الثمانينات بعد سقوط الشاه.

تطور العلاقات التركية الإسرائيلية:

ترجع بدايات التغلغل اليهودي داخل تركيا إلى عام ١٨٩٢ حين هاجر إلى اسطنبول قرابة ١٠٠ ألف يهودي هربا من الاضطهاد الديني في أسبانيا، ووجدوا الفرصة سانحة في تركيا لشغل وظائف هامة في الدولة العثمانية حيث تزايد

دبابة تركية من طراز ام ١٦٠/١ من إجمالي ٩٠٠ دبابة تزمع تركيا تطويرها مخصصة لها مبلغ ٧ مليارات دولار، حيث يتم تزويدها بمدافع من عيار ١٢٠ ملممترا بدلا من مدافع ١٠٥ الحالية، وكذلك أجهزة مراقبة النيران وتحسين وسائل الحماية وترميم محركات هذه الدبابات، وتطمع إسرائيل في الحصول على نصيب الأسد من الخطة التركية لتطوير أسلحتها والتي خصصت لها ١٥٠ مليار دولار خلال الأعوام الخمس والعشرين القادمة، منها ٦٠ مليارا للقوات البرية و ٢٥ مليارا للأسطول و ٦٥ مليارا للقوات الجوية وهو ما سيسهم في دعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية التي تعد خامس منتج للسلاح في العالم .

هذا رغم أن اتفاق أوصلو هو الذي مهد الطريق إلى توسعة التعاون التركي الإسرائيلي واتخاذ الشكل العلني إلا أنه من المتوقع ألا يؤدي تدمير المسار السلمي إلى حدوث تغيير في هذه العلاقات الاستراتيجية نتيجة لالتزام أنقرة بعقود طويلة الأجل مع إسرائيل وخاصة المتعلقة بالشئون العسكرية وتحديث الجيش والشئون الاستراتيجية، ومما يدل على هذا التوجه هو رفض الحكومة التركية نداءات الأحزاب التركية - نتيجة للمجازر الإسرائيلية في جنين والضفة الغربية - لإلغاء الاتفاق الموقع في مارس الماضي لتطوير الدبابات التركية.

كان عام ١٩٩٤ نقطة الانطلاق لمستوى علني وأقوى من العلاقات، حيث شهد توقيع اتفاقيتين أمنيتين أبرمت أولاهما في مارس ١٩٩٤ في عهد حكومة تانسو تشيللر والأخرى في نوفمبر من نفس العام وشمل الاتفاق ١٢ مادة حول التعاون لتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات التدريبية، كما شمل الاتفاق تكوين لجنة تركية إسرائيلية مشتركة تضم خبراء يجتمعون بشكل دوري للبحث في تنفيذ الاتفاق وتطويره مع التعهد بعدم نقل أية معلومات إلى طرف ثالث دون موافقة الطرف الآخر في الاتفاق، أما اتفاق التعاون العسكري الموقع في ٢٣ فبراير ١٩٩٦ فمثل نقلة نوعية في مسار العلاقات العسكرية والتدريبية، حيث نشرت صحيفة "ديفنس نيوز" الأمريكية في ٦ يونيو ١٩٩٦ أن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي يشمل مبيعات سلاح وتدريب وتبادل معلومات استخباراتية، حيث مهد هذا الاتفاق الطريق للزيارات المتبادلة وتنظيم المناورات المشتركة وعقد دورات تدريبية في السلاح الجوي لكلا البلدين ثماني مرات سنويا، حيث يسمح للطيارين الإسرائيليين بالتدريب في تركيا دون مشاركة الطائرات التركية ودون وجود تجهيزات إلكترونية للمراقبة مستخدمين المجال الجوي التركي للتدريب على المهام طويلة المدى بهدف إكساب طيارها المقدرة على تنفيذ ضربات ضد مواقع أسلحة الدمار الشامل في مواقع أكثر بعدا عن إسرائيل. وفي أكتوبر ١٩٩٧ قام أمنون شاحاك رئيس الأركان الإسرائيلي بزيارة لأنقرة، حيث تم الاتفاق على توسيع رقعة التعاون العسكري في مجال الصناعات العسكرية والذي سيتم بمقتضاه الإنتاج المشترك لصواريخ دبابة التي يبلغ مداها ٥٠٠ كم وإضافة تعديلات على الصواريخ التي تنتجها تركيا وهو ما سيتمنح تركيا ثقلا خاصا في مجال

الصواريخ في ضوء امتلاك إيران لأكثر عدد من الصواريخ في المنطقة، كما ناقش المسؤولون نظاما خاصا للاتصالات بالأقمار الصناعية ليكون طريقا آمنا لتبادل المعلومات بين البلدين، وتزويد الجيش التركي بنظم التخابر والاتصال الفضائي الآمن، كما يتضمن الاتفاق كما أشارت إليه إذاعة الجيش الإسرائيلي تركيب أجهزة تنصت إلكترونية في مواقع معينة في الأراضي التركية، حيث قال نائب رئيس الأركان التركي في ١٩٩٦/٤/٧ أن إسرائيل سيمكنها بموجب الاتفاق من التنصت الإلكتروني على سوريا وإيران من داخل تركيا، كما ستقوم إسرائيل بمساعدة تركيا على إقامة أسوار إلكترونية على حدودها مع سوريا والعراق وإيران، وبهذه الكيفية أصبح التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا شاملا لجميع المجالات العسكرية متخذا الشكل المؤسسي وتكوين اللجان التي تقوم بالحوار الاستراتيجي، فضلا عن أنه يتخذ نظاما هرميا للمناقشة يصل إلى مستوى وزراء الدفاع وربما أكثر من ذلك، هذا وتدعم أمريكا بقوة المحور التركي الإسرائيلي في الوقت الذي تحاول توطيد العزلة الدولية الإيرانية وهو ما يمثل أهم عناصر قوة هذا التحالف، حيث أن البلدين حلفاء رئيسيان للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كما أن التعاون مع إسرائيل من وجهة النظر التركية يعد توجهها استراتيجيا ضد سوريا، حيث شعرت أنقرة بفائدة تحالفها مع إسرائيل عندما اضطرت الرئيس السوري حافظ الأسد إلى إبعاد أوجلان من الأراضي السورية وهو ما أدى إلى القبض عليه ومحاكمته في أنقرة، حيث أن سوريا شعرت أن دخولها في صراع مع أنقرة سيؤدي إلى تطوره إلى نزاع مع إسرائيل، كما أنه يساعد تركيا على اكتساب التكنولوجيا والمعرفة HOW - KNOW وحل مشاكل أمنية تركية تتعلق بأنشطة حزب العمال الكردستاني وتحديث الأسلحة التركية، وكذلك الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجالات الزراعة السياحة والري، والأهم هو الاعتقاد الشائع المتعلق بأن الصداقة مع إسرائيل تعني تأييدا أكبر من الولايات المتحدة وأن اللوبي اليهودي ذا التأثير الواسع في الدوائر العسكرية الأمريكية سوف يعمل من أجل خدمة مصالحها، ولهذا تعتبر تركيا علاقتها مع إسرائيل الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، ومفتاح المعرفة المخبراتية والمعلوماتية والتكنولوجية، وعلى الصعيد الاقتصادي فإن إسرائيل تدفع مبالغ ضخمة في مقابل استخدام التجهيزات والأراضي التركية كما وقعت أنقرة وتل أبيب أكثر من ١٩ اتفاقية منها ١٧ متعلقة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي متضمنة اتفاق التجارة الحرة مما رفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى مليار دولار وفقا لبعض التقديرات، ومن وجهة النظر الإسرائيلية فإن تعاونها مع تركيا يدعم تواجدتها الجيوثقافي في المنطقة، كما إن نفوذ تركيا في جمهوريات آسيا الوسطى يمكن أن يساعد ويحفز توسع إسرائيل في هذه الجمهوريات، كما تدعم قدرتها على جمع المعلومات وزيادة مبيعاتها من السلاح وقلة حدة عزلتها الإقليمية. لم تتوقف مصادر القلق من هذا التحالف على إيران، فقط

فقد أثار التعاون التركي الإسرائيلي حفيظة دول مثل اليونان وسوريا بالإضافة إلى الأكراد الذين قاموا بمهاجمة السفارات الإسرائيلية في العالم بعد ورود تقارير تشير إلى مشاركة المخابرات الإسرائيلية في عملية القبض على عبد الله أوجلان، كما لقيت تركيا انتقادات من دول المؤتمر الإسلامي خاصة في طهران عام ١٩٩٧، حيث تلقى الرئيس التركي ديميريل انتقادات حادة للسياسة التركية اضطرتته إلى مغادرة الاجتماع قبل يوم من انتهائه .

التحديات الإسرائيلية الإيرانية:

رغم أن سياسات إيران في ظل قيادة الرئيس خاتمي تميزت بتغيرات عديدة على الصعيد الدولي إلا أنها لم تغير سياستها تجاه إسرائيل فإيران تنظر لإسرائيل كمنافس استراتيجي وخصم أيديولوجي وتنظر إلى عملية السلام (أوسلو) باعتبارها الوسيلة الوحيدة لزيادة التأثير الإسرائيلي الإقليمي. وعزل إيران والتحالف التركي الإسرائيلي من وجهة النظر الإيرانية هو مؤشر سيئ لهذه الاحتمالية، كما أن معارضة إيران للعملية السلمية تأتي من جبهات مختلفة، حيث تؤمن النخبة الحاكمة في إيران أن إسرائيل الصهيونية تسعى إلى خلق مشاكل بين إيران والدول الإسلامية الأخرى مستخدمة كل الوسائل الممكنة بحكم إن الثورة الإسلامية تمثل عقبة رئيسية أمام تحقيق الأهداف الصهيونية وأن الصهيونية لها هدف طويل الأمد يتمركز حول إضعاف كل الدول الإسلامية، كما تصف إيران إسرائيل بأنها عميل في الهجوم على الميدان الإسلامي، لذا تسعى إيران إلى حشد موارد العالم الإسلامي ضد إسرائيل حتى تتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان والقوانين الدولية. وعلى صعيد المواجهة الإستراتيجية تقوم ببذل كل جهد لدعم نضال حزب الله الذي يمثل كابوساً لإسرائيل، وفي عام ١٩٩٨ استقبلت إيران الشيخ أحمد ياسين قائد المقاومة الإسلامية حماس وهو ما يوضح دعم إيران للمقاومة الفلسطينية وهو ما أكدته المرشد الروحي على خامنئي أن إيران تدعم المقاومة الفلسطينية المسلحة بكل ما تستطيع قائلًا أن الإرهاب الحقيقي هو ما تمارسه إسرائيل في حق المدنيين الفلسطينيين، ومع هذا فإن الحكومة الإيرانية الحالية لا ترغب في إفساد عملية السلام ولكنها ترى أن المنظمات القوية المؤيدة لإسرائيل في أمريكا ومؤيدي إسرائيل في الكونجرس والإدارة الأمريكية يمنعان الولايات المتحدة من تبني سياسات معقولة، بالإضافة إلى انهيار عملية السلام نتيجة للتعنت الإسرائيلي وإنشاء مزيد من المستوطنات، كما أن الاستعداد الأيديولوجي والمصالح الإستراتيجية لا يتيحان لإيران الفرصة للموافقة على عملية أوسلو، وهذه المعارضة لا تأتي من عدم الموافقة الإيرانية على عملية السلام بشكل نهائي ولكنها تنبع من السعي إلى سلام عادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من منطلق أن إيران ترى أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو مشكلة للعالم الإسلامي كله وما يؤكد ذلك هو مظاهر مناهضة إسرائيل في كل دول العالم الإسلامي وهو ما يعزز محاولة إيران الدائمة لإبراز

صورتها كدولة تهتم بمصالح الأمة الإسلامية ضد الصهيونية العالمية.

بينما تركز الدعاية الإسرائيلية المضادة لإيران على سعي الأخيرة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية التي تدعى محاولة إيران امتلاكها باعتبارها تمثل تهديداً قاتلاً لإسرائيل. بل واتخذت إسرائيل إجراءات مع الصين وروسيا وكوريا الشمالية لمنعهم من تقديم التكنولوجيا اللازمة إلى إيران وامتدت الدعاية الإسرائيلية إلى برنامج الصواريخ الإيراني قائلة أنه يستهدف تهديد إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة وهو الأمر الذي نفاه وزير الخارجية التركية الذي قال أن برنامج الصواريخ الإيراني لا يمثل تهديداً لتركيا، ومن جهتها أعادت الحكومة الإيرانية التأكيد على أن برنامج الطاقة النووية الإيرانية ذو طبيعة سلمية ويخضع لإشراف المنظمة الدولية للطاقة الذرية وأنها من الدول الموقعة على الاتفاقات الدولية التي تمنع إنتاج الأسلحة النووية أو تخزين الأسلحة الكيماوية، وكذا على معاهدة حظر التجارب الشاملة، بل وسارعت إيران إلى نفي علاقتها بالقنبلة النووية الباكستانية معلنة أنه من الخطأ النظر إلى هذه القنبلة بوصفها قنبلة إسلامية.

الخلافاً التركية الإيرانية:

فلسفياً، النظام الإيراني الإسلامي والنظام التركي العلماني متعارضان بالطبيعة وينظر كل منهما إلى الآخر باعتباره المثال غير المرغوب فيه لمواطني بلده، ويذهب الخلاف التركي الإيراني إلى مدى أبعد من ذلك، حيث يعتقد قادة المؤسسات الحاكمة في تركيا أن إيران هي الداعم الرئيسي لحزب العمال الكردستاني غير مقتنعين بأن أنشطة حزب العمال الكردستاني المنطلقة من أراضيها نجمت بشكل أساسي من عدم قدرة إيران على التحكم الكامل في حدودها الوعرة مع تركيا، حيث يعتقد المسؤولون الأتراك أن إيران تمد حزب العمال الكردستاني بالسلاح والأموال والتدريب وأنها تستضيف ٥٠ معسكراً لتدريب الأكراد في أراضيها وأن إيران حلت محل سوريا بعد أن أوقفت الأخيرة دعمها لحزب العمال الكردستاني، وآخر هذه الاتهامات ما صدر من أنقرة في شهر أبريل الماضي حين اتهمت إيران بإيواء قيادي بارز من حزب العمال الكردستاني، وفي هذا الإطار اتهمت إيران في يوليو عام ١٩٩٩ تركيا بقصف أراضيها أثناء تتبعها لقوات حزب العمال الكردستاني مما أدى إلى إحداث تدمير بإحدى القرى الإيرانية، كما أسرت إيران جنديين تركيين داخل أراضيها قامت بإعادتهما فيما بعد إلى تركيا التي نفت هذه الاتهامات وقالت أنها كانت تقصف المواقع الكردية في شمال العراق، وفي المقابل اتهم إيران تركيا بإيوائها عدداً من قادة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، كما تتهمها بمحاولة استمالة الأقلية الأذرية المتحدثة بالتركية والتي تمثل ربع عدد السكان بينما اتهم تركيا إيران بدعم الجماعات الأصولية الإسلامية في تركيا، وهناك خلافات تركية إيرانية حول عدد من القضايا مثل الموقف من شمال العراق والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى، ففي شمال العراق تؤيد تركيا

الفصيل الكردي بقيادة مسعود برزاني، بينما تدعم إيران الفصيل الآخر بقيادة جلال طالباني، وفي القوقاز تدعم تركيا أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا بينما تتجه إيران إلى أرمينيا، كما يتنافس البلدان لكي يصبحا المنفذ الرئيسي لخط أنابيب بترول بحر قزوين، بالإضافة إلى تنازعهما حول النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى وهو الأمر الذي تتسق فيه تركيا بقوة مع إسرائيل والولايات المتحدة، كما تعتبر إيران تركيا أحد الأسباب الرئيسية في منع الأصولية الإسلامية من الانتشار في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز محققة الأهداف الأمريكية الخاصة بتحجيم النفوذ الإيراني وأن تركيا وضعت سياستها على المدى القصير والمتوسط وفقا للأجندة الأمريكية موافقة على تبنى المهام الإقليمية التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالاتفاقات العسكرية التركية الإسرائيلية ترى إيران أن تركيا أحضرت عدو إيران الرئيسي إلى حدودها وهو الأمر الذي تعززه التقارير الصحفية التي تشير إلى التعاون المخابراتي الإسرائيلي التركي الموجه بشكل أساسي ضد إيران، وتتنظر إلى تركيا باعتبارها قامت بطعن الدول الإسلامية من الخلف بتحالفها مع إسرائيل، وأنها أبعدت نفسها عن العالم الإسلامي بتوقيعها المعاهدات العسكرية مع إسرائيل ومناوراتهما المشتركة، كما إن استخدام الأراضي التركية كقواعد خلفية للقوات الإسرائيلية يمكن الإسرائيليين من مراقبة الحدود الإيرانية وهو ما يهدد على المدى الطويل الأمن القومي ل طهران وأنقرة ودول المنطقة، كما انضمت تركيا إلى إسرائيل في حريها ضد حركات التحرر العربية. ففي عام ٢٠٠٠ أجبرت تركيا طائرة مدنية إيرانية على الهبوط في أراضيها وتفتيشها للاشتباه في نقلها أسلحة إلى حزب الله اللبناني وتشير تقارير إلى تكرار مثل هذه الحالات وهو الأمر الذي حدا بإيران إلى أن تطلب من العراق السماح بمرور طائراتها المدنية في أجوائه، ورغم محدودية المصادر التي يمكن أن تقيم مدى فعالية هذه الإجراءات ضد تسليح حزب الله إلا أنه من المؤكد أن تركيا ترغب في اتخاذ مواقف مضادة لسياسة إيران الخاصة بتسليح حزب الله، وهو ما يخدم المصالح الإسرائيلية.

ولا تخفى إيران قلقها من الدور القوي والمؤثر للجيش التركي في السياسة التركية لاسيما فيما يتعلق بشمال العراق. فإيران تعتقد أن قادة الجيش التركي يؤيدون التوسع في العمليات العسكرية التركية في شمال العراق ووجود خبراء إسرائيليين في المنطقة خلال العمليات التركية في شمال العراق وتورط تل أبيب في الصراع وهو ما يمكن أن يخل بالتوازن في المنطقة ويجبر سوريا على تقديم تنازلات وهو ما يضعف التنسيق الإيراني السوري، وفي المقابل فإن المسئولون الأتراك المتحمسون للشخصية الغربية يعارضون القيم الإسلامية والتقليدية في تركيا والأقطار الإسلامية وينظرون إليها بوصفها تهديدا طويلا الأمد لعملية التوجه نحو الغرب التي تنتهجها تركيا وهو ما يفسر الفكرة التي تسيطر على أذهان صانعي القرار الأتراك أن علاقات وطيدة

مع إسرائيل خطوة إيجابية نحو الغرب.
خاتمة:

الصراع الأساسي الذي تخوضه إيران في المنطقة هو مع أمريكا كقوة عظمى لها ادعاءات كونية في مقابل الطموح الإقليمي لقوة محلية، كما أن العداء الإيراني لإسرائيل يحكم صورة علاقاتها مع الولايات المتحدة، فالعقبة الرئيسية أمام تطوير علاقات جيدة بين طهران وواشنطن هو تأثير اللوبي اليهودي وحملاته السلبية ضد إيران، بالإضافة إلى المعارضة المستمرة لطهران للعملية السلمية التي كانت تمر بها المنطقة وأنها الدولة الوحيدة التي تتعامل بفاعلية ضد إسرائيل، لذا فإن التحالف التركي الإسرائيلي يصب في خانة خدمة الأهداف الأمريكية التي لا تستطيع إيران كقوة محلية أن تواجهها بفاعلية لفترات طويلة.

لذا، فإن دراسة احتمالات استمرار هذا التحالف على المدى المتوسط والقصير تعتبر هامة، ليس لإيران فقط ولكن لكل دول منطقة الشرق الأوسط في ضوء تعثر العملية السلمية وظهور الوجه العدواني الحقيقي لإسرائيل وتخليها عن العملية السلمية وسعيها لاكتساب الوقت من أجل تعزيز أهدافها على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي ضوء هيمنة النخبة العسكرية التركية على القرار السياسي النهائي في تركيا ومزاج هذه النخبة الذي يقف بقوة لدعم التعاون مع إسرائيل وتطويره والذهاب إلى أقصى مدى في إطاره، ورغم أن التحليل النهائي يرى أن تركيا لديها مبرراتها لتعزيز التعاون مع إيران بدلا من مواجهتها، إلا أنه في الثمانينات عندما رفضت تركيا الاشتراك في الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران بعد أزمة السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ تصاعد التبادل التجاري بين البلدين حتى وصل إلى ملياري دولار من الصادرات التركية إلى إيران ولكن سياسة الاحتواء المزدوج التي تبنتها الولايات المتحدة ضد إيران أضرت بالمصالح التركية، حيث انخفضت صادراتها إلى ١٩٥ مليون دولار فقط، هذا على الصعيد الاقتصادي، أما على الصعيد السياسي والإقليمي خاصة فيما يتعلق بفرص استثمار النفوذ في بحر قزوين وجمهوريات آسيا الوسطى فإن المصالح الحقيقية للبلدين تتكامل لا تتعارض ورغم كل هذه الحقائق إلا أن المعطيات السابقة تؤكد أن التحالف التركي الإسرائيلي سوف يستمر في طريقه ولن يقف في وجه طموحه سوى تعاون إقليمي آخر ربما يضم مصر والعراق ودولا عربية أخرى بعد إزاحة تلال الخلافات العالقة بين هذه الدول وإيران.

إن التعاون العسكري التركي الإسرائيلي سيستمر في المدى القريب ولكن هذا الاستمرار مازال يحمل تساؤلا حول ما إذا كان سيسمح لإسرائيل باستخدام الأراضي التركية للهجوم ضد طرف آخر، أو إذا كانا سيخططان لعمليات هجومية مشتركة ضد طرف ثالث، أو إذا كانت إحدهما ستدخل في حرب تضم الأخرى؟ وعلى إيران وسوريا والعراق أن يضع في اعتبارهم هذه الاحتمالات.

الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية

أشرف محمد كشك

باحث في شؤون الخليج

عن مثلث الصراع في الخليج بين إيران والعراق والمملكة العربية السعودية غير ذي معنى وحل محله مفهوم آخر أكثر معقولية وهو "مستطيل التوتر" في الخليج والذي يعكس بوضوح الحالة الراهنة للعلاقات الإقليمية الخليجية بين أربعة أطراف رئيسية هي إيران والعراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة، حيث أصبحت العلاقات البينية في مجملها علاقات صراعية فيما عدا العلاقات بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.. وإزاء هذا الوضع الجديد يثار تساؤلان مهمان أولهما: ما الرؤية الإيرانية لتلك التفاعلات؟ وثانيهما: كيف تسعى إيران لتعظيم مصالحها القومية من خلال التعاطي مع تلك التفاعلات؟ وللإجابة عن هذين التساؤلين يمكن عرض الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية على النحو التالي:

أولاً: العلاقات الإيرانية - الخليجية:

بإلقاء نظرة متعمقة على تاريخ الدولة الإيرانية يلاحظ دائماً أنها كانت تنظر إلى تميزها الحضاري واللغوي والثقافي كدعائم تؤهلها للاضطلاع بدور إقليمي متميز يدعمها في ذلك موقعها الهام الذي تحتله على رأس الخليج والذي يمكنها من التحكم في عصب اقتصاديات دول المنطقة وهو الطاقة، ولعل علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التفاعلات الإقليمية التي تعكس بوضوح الرغبة الإيرانية في ممارسة دور إقليمي بارز من خلال إقامة شبكة من المصالح الاقتصادية والثقافية مع تلك الدول تدعم هذا الدور الإيراني في المقام الأول كهدف "غير معلن" وإن كان ظاهره "الرغبة الإيرانية في تحقيق الأمن والاستقرار بين ضفتي الخليج". وإذا استعرضنا العلاقات الإيرانية - الخليجية في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي كنموذج على إثبات صحة الطرح السابق فإننا نلاحظ أن العلاقات بين الجانبين قد شهدت انفتاحاً ملموساً في أعقاب توليه مقاليد الحكم في طهران عام ١٩٩٧ وهو ما تجلّى في الحضور الخليجي المكثف لقمة طهران الإسلامية، حيث قام عشيتها كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني بزيارة دول مجلس التعاون

تتسم السياسة الخارجية في كل النظم السياسية على اختلاف توجهاتها بأن لها قنوات محددة ينطلق منها صانعو القرار ومن ثم يقوم بتنفيذها وتفسيرها الجهاز المعنى بذلك (وزارة الخارجية)، إلا أن الأمر في إيران يبدو مختلفاً بعض الشيء، حيث تتعدد مصادر السياسة الخارجية وهي:

- ١- الدستور.
- ٢- القائد أو المرشد (مجمع تشخيص مصلحة النظام - مجلس الخبراء).
- ٣- مجلس الشورى الإسلامي (مجلس صيانة الدستور).
- ٤- الحكومة أو السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء - رئاسة الجمهورية - مجلس الأمن الوطني).
- ٥- وزارة الخارجية.

ومن ناحية أخرى، هناك تياران للحكم في إيران وهما المحافظون والإصلاحيون، الأمر الذي ينعكس على مفردات السياسة الخارجية مما يدفع البعض أحياناً إلى وصفها "بالضبابية" نظراً لاختلاف أهداف التيارين، فالإصلاحيون ينادون بنظرية "القراءات المختلفة للدين" مما يعنى عملياً إعادة النظر في كثير من المعطيات التي يرى فيها المحافظون ثوابت لا يمكن المساس بها وهو ما يرفضه الإصلاحيون وينتقدون القراءات الخاطئة للدين، وداخل تيار الإصلاح هناك بعض الأجنحة مثل الليبراليين دعاة الفصل بين الدين والسياسة وإبعاد القيادة الدينية عن مركز القرار السياسي. وقد اتخذ الصراع أشكالاً كثيرة منها اتهام المحافظين، الإصلاحيين بالتبعية للخارج، والتهديد بمقاطعة الانتخابات الرئاسية، والاستمرار في ملاحقة أقطاب الإصلاحيين قضائياً.

وما يهمنا في هذا المقام هو انعكاس هذا الصراع بشكل واضح على السياسة الخارجية الإيرانية..

في أعقاب حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وبدء ما أطلق عليه سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه كل من العراق وإيران وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إقليمية عالمية في منطقة الخليج العربي أصبح الحديث

الخليجي ورفع شعار "إزالة التوترات مع العالم ولاسيما دول الجوار"، وانطلاقاً من هذا شهدت العلاقات بين إيران ودول الخليج الست انفراجاً ملموساً في بعدها السياسي والاقتصادي، بل والأمني مع المملكة العربية السعودية.

ففي شهر مايو عام ٢٠٠٠ قام الرئيس خاتمي بزيارة كل من قطر والسعودية، وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية تم توقيع معاهدة تعاون تجاري واقتصادي واستثماري ومهني وعلمي وثقافي عام ١٩٩٩ وتأسست أول لجنة تجارية بين السعودية وإيران في العام ذاته، فضلاً عن اللجنة الاقتصادية المشتركة واللجنة السياسية واتفاق نقل المواطنين وإعادة افتتاح الخط البحري بينهما، فضلاً عن الكويت التي لها مشروع لنقل المياه من إيران إليها، ويتوقع الخبراء إنهاء هذا المشروع عام ٢٠٠٥ ليتم نقل المياه العذبة الإيرانية إلى الكويت بتكلفة أقل من تحلية المياه، كما وقعت قطر خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الثقافية والفنية مع الجانب الإيراني، فضلاً عن الإمارات، حيث تعد دبي شريكاً تجارياً مهماً لإيران لكونها المركز الرئيسي لإعادة التصدير إلى إيران والتي بلغ إجماليها ١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠، هذا بالإضافة إلى نشاط مجلس العمل الإيراني في دبي والذي يهدف إلى تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، خاصة أن عدد الشركات الإيرانية العاملة في الإمارات قد بلغ ثلاثة آلاف شركة تعمل في مختلف القطاعات، يضاف إلى ذلك ما شهده قطاع السياحة من طفرات، حيث زاد عدد السائحين الإيرانيين إلى الإمارات ليبلغ حوالي ٢٥ ألف سائح شهرياً، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين ١,٨ مليار دولار، ولعل أبرز مؤشرات التقارب الإيراني مع دول الخليج هو توقيع إيران اتفاقاً أمنياً مع المملكة العربية السعودية في أبريل عام ٢٠٠١ تضمن مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وغسيل الأموال والتخريب والتعاون في المجال التدريبي الأمني والإنقاذ البحري وتيسير سبل الحج للإيرانيين.. وتتعدد أشكال وصور التفاعلات الإيرانية - الخليجية، إلا أن ما يهمنا في هذا الأمر هو كيف تقرأ طهران تلك التفاعلات؟

أولاً: الرغبة في ممارسة دور إقليمي بارز، حيث لا تزال إيران ترفض مخاطبة مجلس التعاون الخليجي بوصفه منظمة تمثل دول الخليج العربية الست وإنما تتعامل مع هذه الدول فرادى، يؤكد هذا ما ورد على لسان حميد رضا أصفى الناطق باسم الخارجية الإيرانية تعقيباً على رفض طهران استقبال اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي لحل قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران من أن "تفاوض إيران مع اللجنة يعني الإقرار بوجود قضية خلافية ليس مع الإمارات وإنما مع الدول الخليجية الست من خلال اللجنة المشار إليها وهو ما ترفضه إيران تماماً، وترى أن السبيل الأوحى لبحث تلك القضية هو التفاوض المباشر، فضلاً عن تصريح د. صبيح زينة مستشار وزير الخارجية الإيراني "بأن حكومته سترحب

بأعضاء اللجنة الثلاثية بصورة فردية إلا أن دخول دول الخليج طرفاً على خط التعاون والتفاوض مع دولة الإمارات قد لا يكون مناسباً"، أخذاً في الاعتبار أن المملكة العربية السعودية - وهي الدولة الخليجية التي عقدت اتفاقاً أمنياً مع إيران - ترى على لسان الأمير نواف بن عبد العزيز أن "قضية الجزر من أبرز القضايا التي تعكر صفو العلاقات الإقليمية في المنطقة وأن المملكة تعتبر هذه القضية في صميم علاقاتها مع أي طرف آخر"، يضاف إلى هذا ما أعلنه الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي عن عدم وجود نية لإقامة أي نوع من التعاون العسكري مع إيران قبل حل مسألة الجزر بشكل نهائي.

ثانياً: ما تراه إيران من أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم المصالح الإقليمية المتبادلة وبالتالي يضم مصطلح "أمن الخليج" معاني متباينة ومتعارضة، الأمر الذي يجعله عرضة للتدخلات الخارجية، وانطلاقاً من هذا لم تأل إيران جهداً في التأكيد على أن أمن الخليج هو "مسئولية الدول المطلقة عليه" وبالتالي فقد عملت على:

أولاً: انتقاد إعلان دمشق بمجرد صدوره في ١٩ سبتمبر ١٩٩١، حيث لم تشر الفقرة المعنية بالترتيبات الأمنية "المستقبلية" في الخليج إلى "أمن الخليج" وإنما أشارت إلى "أمن وسلامة الدول العربية في الخليج" وكانت لتلك التفرقة دلالة مهمة في استبعاد إيران من تلك الترتيبات، وفي الوقت ذاته هناك تأكيد لدور الولايات المتحدة - العدو التقليدي لطهران - في هذا الإعلان، ففي أعقاب لقاء وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر مع وزراء خارجية دول الإعلان في الرياض في ١٠/٢/١٩٩١، أصدر الوزراء بياناً أعربوا فيه عن "تقديرهم لمساهمة الولايات المتحدة في تحرير دولة الكويت وأكدوا أهمية التعاون المشترك من أجل منع تكرار ما حدث.

ثانياً: إثارة إيران لقضية الوجود الأجنبي في الخليج في كل المناسبات، ففي تعقيبه على الاتفاق الأمني مع المملكة العربية السعودية أكد الرئيس محمد خاتمي أن "الاتفاقية الأمنية بين البلدين يمكن أن تكون نموذجاً جيداً للتعاون المثمر والنجاح بين دول المنطقة معرباً عن أمله في أن تكون مثل هذه الاتفاقية مقدمة للتوصل إلى أساليب جماعية بين دول المنطقة لتأمين الأمن والاستقرار فيها دون الحاجة إلى الآخرين"، وفي هذا إشارة واضحة إلى موقف طهران المعارض للوجود الأجنبي في الخليج.

ثالثاً: لا يمكن الفصل بين التحركات الإيرانية تجاه دول الخليج والواقع الاقتصادي في طهران، فإيران تعاني من أزمة اقتصادية، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن نسبة البطالة في إيران تقدر بحوالي ١٦٪، فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم، بالإضافة إلى رغبة إيران في البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها من خلال الأسواق الخليجية القريبة، فضلاً عن الرغبة في الوصول إلى حصص إنتاج وأسعار مناسبة للنقط في ظل منظمة الأوبك من خلال تنسيق المواقف مع الدول الخليجية الست.

رابعاً: ذلك التناقض بين ما تطالب به إيران وما تمارسه على أرض الواقع، ففي الوقت الذي تطالب فيه برحيل القوات الأجنبية عن منطقة الخليج وإحداث مزيد من التقارب مع الدول الخليجية الست الأمر الذي يترتب عليه خفض معدلات الإنفاق على التسليح، تسعى إيران لتطوير قدراتها التسليحية بما يفوق احتياجاتها الفعلية، بل تنوع هذا التسليح، ولعل ما يثار حول التعاون الإيراني الروسي في هذا الصدد خير دليل على ذلك.

خامساً: عدم اكتفاء إيران بإدانة الوجود الأجنبي، بل طرح مشروعات أمنية لمنطقة الخليج ومنها "مشروع السلام الإسلامي" الذي طرحته طهران عام ١٩٩٠ ويقوم على أربعة محاور:

* توسيع مجلس التعاون ليشمل إيران ثم العراق بعد تغيير النظام فيه.

* تشكل الأيديولوجية الإسلامية الغطاء للتنظيم الأممي الجديد.

* تستخدم إيران القوة التي حصلت عليها من هذا التنظيم (الذي يتحكم في نقط الخليج واحتياطياته) في مواجهة الغرب وإسرائيل وخدمة المصالح الإيرانية.

* إنشاء صندوق مالي تموله دول مجلس التعاون الخليجي لإعمار العراق وإيران.

ثانياً: العلاقات الإيرانية-العراقية: توتر لا يصل إلى أزمة:

بداية ينبغي التأكيد على أن العراق يقع في مقدمة اهتمامات السياسة الخارجية الإيرانية لسببين أولهما: عامل الجوار الجغرافي، وثانيهما: عامل الثقل الإقليمي، حيث إن العراق كدولة بعيداً عن نظامه الحاكم الحالي لا تزال طهران تعتبره أحد القوى الإقليمية التي لا يمكن تجاهلها عند النظر إلى إعادة هيكلة موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من عدة اعتبارات منها القدرة البشرية للعراق الذي يزيد عدد سكانه على العشرين مليون نسمة، فضلاً عن احتلال العراق المرتبة الثانية عالمياً بعد المملكة العربية السعودية بالنسبة لاحتياطيات البترول المؤكدة في أراضيه والتي تزيد عن ١٢٤ مليار برميل، تكفيه لإنتاج أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً لمدة تزيد عن المائة عام، بالإضافة إلى امتلاك العراق لإقليم شاسع، وانطلاقاً مما سبق يدرك صانعو القرار الإيراني أهمية الورقة العراقية في التوازنات الإقليمية الراهنة، بل الترتيبات المستقبلية، وتؤكد العلاقات بين طهران وبغداد، إدارة الأولى للأزمات التي شهدتها الجانبان بعيداً عن التصعيد على الرغم من وجود كثير من الملفات العالقة بين الجانبين التي يمكن إيجازها فيما يلي:

* إيواء كل من العراق وطهران تنظيمات معارضة للنظام في البلد الآخر حيث تأوى بغداد منذ عام ١٩٨٦ منظمة "مجاهدي خلق" في حين تستضيف طهران أبرز حركات المعارضة الشيعية العراقية "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" ووفقاً لبعض المصادر تبلغ قواعد منظمة

مجاهدي خلق في العراق حوالي ١٢ قاعدة تقع معظمها بالقرب من الحدود العراقية-الإيرانية، ويصل عدد مقاتلي المنظمة إلى حوالي ٢٠ ألف عنصر تدعمهم دبابات وطائرات هليكوبتر.

* ملف الأسرى وهو من الملفات الشائكة بين الجانبين، ففي الوقت الذي تنفي فيه بغداد عدم وجود أسرى إيرانيين لديها تقدر طهران عدد أسراها في العراق بنحو ٢٢٠٦ أسرى.

* قضية تعويضات الحرب العراقية-الإيرانية، ففي تصريح له أشار هاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى أن الشعب الإيراني لم يستوف حقوقه رغم القبول بالقرار رقم ٥٩٨، وتقدر إيران تلك التعويضات بحوالي ألف بليون دولار "ما يقارب عشرة أضعاف تعويضات حرب تحرير دولة الكويت"، فضلاً عن قضية "الطائرات العراقية"، حيث قام العراق قبل أيام من اندلاع حرب تحرير دولة الكويت في يناير ١٩٩١ بإيداع ١٤٨ طائرة منها ١١٥ طائرة عسكرية، ٣٢ طائرة مدنية خشية أن تتعرض للقصف والتدمير خلال الحرب، وحتى الآن لم تقم طهران بإعادة هذه الطائرات للعراق وتربط بين عودتها والحصول على تعويضات من العراق أو استقطاع ثمن الطائرات العسكرية والمدنية من هذه التعويضات.

* قضية الحصار المفروض على العراق ومحاولات الأخير إقناع طهران بتأييد دعوته لرفع الحصار المفروض عليه.

وبالرغم مما يتسم به ملف العلاقات الإيرانية-العراقية من تعقيدات بالغة فإن طهران استطاعت اتخاذ مواقف تستهدف تعزيز طموحاتها الإقليمية على غرار سياستها المشار إليها في علاقاتها مع دول الخليج ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

* على الرغم من أن طهران لم تقم باختراق الحظر المفروض على العراق إلا في شكل رمزي من خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي للعراق في نوفمبر عام ٢٠٠١ بواسطة طائرة حكومية (دون استئذان الأمم المتحدة لاعتقادها بأنه لا يوجد قرار دولي يمنع ذلك) فإنها تحقق مزايا كثيرة منها تأكيد إيران استمرار تعاونها التجاري مع العراق في ظل برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)، حيث بلغ معدل التبادل التجاري في ظل هذا البرنامج عام ١٩٩٩ حوالي ٩٠ مليون دولار، فضلاً عن قيام إيران بفتح جزيرة كيش الاستراتيجية كم منطقة لتمرير عمليات النقل السرية للنقط العراقي إلى سفن تستطيع الإفلات من نطاق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على العراق، وهو ما يتيح لنظام حكم صدام حسين ما يناهز ١٠٠ ألف برميل يومياً تدر نحو ٤٢ مليون دولار شهرياً، في حين تحصل إيران ممثلة في الحرس الثوري المشرف على هذه العمليات ما يقرب من ٢٠ مليون دولار شهرياً من جراء عمليات تهريب النفط العراقي.

* تصريحات النخبة الإيرانية بشأن ضرورة التعاون مع جيران إيران ومن بينهم العراق، ففي تصريح لكمال خرازي وزير الخارجية الإيراني إبان زيارته للندن في يناير ١٩٩٩ أكد أن تحسين علاقات إيران بجيرانها يعد أحد أولويات سياستها الخارجية، فضلاً عن دعوة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني إلى تحالف بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق لمواجهة الخطر الإسرائيلي.

* سعى إيران لتسوية بعض الملفات العالقة مع العراق ومن ذلك قضية الأسرى، حيث أفرجت خلال العامين الماضيين عن ١٠٠٠ أسير عراقي، وكانت إيران قد سلمت بغداد قبل هذه الخطوة الأخيرة ما مجموعه ٥٥,٢٤٨ أسير حرب، فيما أفرج العراق عن ٤١٧,٢٩ من المقاتلين الإيرانيين تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتثير تلك الخطوات الإيرانية تساؤلاً مفاده إلى أي مدى تدرك إيران أهمية تحسين العلاقات مع العراق وما انعكاس ذلك على دور إيران في الترتيبات الإقليمية الحالية والمستقبلية؟ وللإجابة على هذا التساؤل يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

* مما لا شك فيه أن سعى إيران لدعم نفوذها في الخليج من خلال التقارب مع العراق من شأنه أن يجعل طهران مرشحة بقوة لدور "الشريك الفاعل" في أية ترتيبات أمنية مستقبلية وهو ما تسعى إليه إيران دوماً على الرغم من المعارضة الإقليمية والدولية لهذا الدور.

* ترى إيران أنه تجمعها مع العراق مصلحة مشتركة - على الرغم من الملفات الشائكة بينهما- تتمثل في المخاوف المشتركة لدى الطرفين من أنهما البلدان المعرضان بصورة أكبر لدفع ثمن الاستحقاقات التي سوف تعززها الحالة السلمية الجديدة حال تحققها، ولعل بوادر تلك المخاوف تصنيف الولايات المتحدة لكل من العراق وإيران بأنهما "جزء من محور الشر" وإضافة "كوريا الشمالية" لتبرير عدم قصد هاتين الدولتين تحديداً رغم البعد الجغرافي بين العراق وإيران وكوريا.

* تسعى إيران إلى استخدام الورقة العراقية كأداة مهمة في سياستها الخارجية فالعلاقات مع بغداد لن ترقى إلى حرب شاملة أو تطبيع كامل، بل تستخدم إيران العلاقة مع العراق لدعم التقارب مع الولايات المتحدة، ويدلل على ذلك أنه في الوقت الذي نوه فيه وزير الخارجية الإيراني بتصريحات مادلين أولبرايت واعتذارها عن دعم واشنطن للعراق خلال الحرب ومساندة نظام الشاه، حذر العراق على لسان وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف - آنذاك - "من أن لعبة الغزل الإيراني- الأمريكي إذا استمرها الطرف الإيراني فستلحق به خسائر كبيرة وتلحق أذى بالمنطقة"، وفي الإطار ذاته حذرت صحيفة (بابل) التي يشرف عليها عدي نجل الرئيس العراقي - إيران من استغلال تقاربها مع الولايات المتحدة للعب بالنار ضد العراق.

* إدراك إيران - في إطار سعيها لممارسة دور إقليمي فاعل - لقدرات العراق التسليحية، فالعراق بالرغم من إجهاض مشروعه النووي عام ١٩٨٢ إلا أن التكنولوجيا الخاصة بتصنيع السلاح النووي، فضلاً عن الكوادر البشرية متوافرة لديه وهو أمر قد تحتاج إليه إيران التي تمتلك منظومة صاروخية متطورة للغاية إلا أنها تفتقر إلى التكنولوجيا اللازمة لصنع السلاح النووي.

ثالثاً: إيران والولايات المتحدة: تعارض الرؤى والمصالح:

شهدت العلاقات الإيرانية-الأمريكية خلال عقد التسعينيات حالات من المد والجزر، حيث يلاحظ أن الدعوات التي يطلقها أحد الطرفين بشأن التقارب عادة ما تواجه بتحفظ من الطرف الآخر، وقبيل التعرض - بشكل موجز - لمظاهر الخلاف بين الجانبين والعوامل التي تدفع نحو تعميق هوة ذلك الخلاف ينبغي التأكيد على أن محور الخلاف الإيراني الأمريكي - من منظور الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية والدولية - إنما ينطلق بشكل أساسي من التعارض بين الهدف الإيراني ونظيره الأمريكي من تلك التفاعلات الإقليمية، ففي الوقت الذي تسعى فيه إيران لإطلاق دعوات للحوار مع الولايات المتحدة بهدف إقناع الإدارة الأمريكية أن طهران أصبحت ضمن دول المنطقة ولم تعد مصدر تهديد لها ولا داع لعزلتها نجد أن واشنطن - انطلاقاً من المواقف الإيرانية المعلنة تجاه القضايا الإقليمية - تسعى في المستقبل إلى صياغة ترتيبات أمنية مفادها الربط بين النظام الأمني الخليجي الجديد والعناصر الأخرى لمشروع النظام الشرق أوسطى وخاصة تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، وتطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية وضبط التسليح في المنطقة بما يحول دون ظهور قوة إقليمية يكون في مقدورها تهديد المصالح الأمريكية أو إعاقة المشروع الأمريكي لسلام الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يتعارض مع التوجه الإيراني الساعي لدور إقليمي متميز وهو ما يتضح ابتداءً بإعلان طهران مواقف تتعارض مع واشنطن بشأن مفهوم أمن الخليج ومروراً بالموقف من عملية السلام وانتهاءً بسعى إيران لزيادة تسليحها كمّاً ونوعاً، وانطلاقاً من هذا الطرح يمكن تفسير مظاهر المد والجزر في العلاقات بين الجانبين، فخلال العشرين عاماً الماضية قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على إيران، تمثلت فيما يلي:

- تجميد أرصدة إيرانية بمليارات الدولارات في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية.
- إيقاف التبادل التجاري المشترك.
- منع الدول الأخرى من الاستثمار في إيران من خلال قانون داماتو.
- تسليح العراق وتشجيعه على خوض حرب ضد إيران دامت ثماني سنوات.
- الزج بحركة طالبان في أفغانستان ودعمها بهدف زعزعة الجناح الشرقي للأمن الإيراني.
- معارضة مرور أنابيب النفط والغاز الخاصة بمنطقة

بحر قزوين وآسيا الوسطى عبر الأراضي الإيرانية التي تمثل أقصر الطرق وأرخصها وأكثر أمناً لتصدير نفط هذه المنطقة.

- التشجيع والمساندة الفعلية للمحور الأمريكي- التركي- الإسرائيلي- الأذربيجاني في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى.

ولعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما ترتب عليها من تداعيات كانت فرصة سانحة لإيران لاستعادة علاقاتها بواشنطن، فسارعت طهران إلى إدانة الهجمات، وأرسل كل من عمدة طهران وأصفهان رسائل تعزية لعمدة نيويورك في ضحايا الحادث، بالإضافة إلى الموقف الإيراني من أعضاء قلوب القاعدة الذي أكد عدم إيواء طهران لأي منهم.

وثمة عدة عقبات تحول دون التقارب الإيراني- الأمريكي أولها: الضغوط الإسرائيلية التي ترى في مثل هذه العلاقات تهديداً لمصالحها، وثانيها: تصنيف الإدارة الأمريكية إيران بأنها ضمن "محور الشر"، وثالثها: الصراع بين المحافظين والإصلاحيين، وينبغي تأكيد أن الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين في هذا الشأن ليس حول عودة العلاقات مع واشنطن، وإنما على يد من تعود تلك العلاقات، ففي الوقت الذي يسعى فيه الإصلاحيون إلى إيجاد قنوات اتصال مع الجانب الأمريكي، يرى المحافظون ضرورة حدوث هذا التقارب من خلالهم بدلاً من الإصلاحيين الذين يسعون بهذا التقارب إلى تقوية دورهم خلال المرحلة المقبلة، وقد يصدق هذا الطرح خاصة مع ظهور قضية عرفت باسم "قبرص جيت" التي كشفت عن حدوث تقارب بين مسئولين إيرانيين وأمريكيين في قبرص مثل الجانب الإيراني فيها مسئولان يمثلان مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه هاشمي رافسنجاني. وبعيداً عن الخوض في طبيعة العلاقات بين الجانبين ومعوقاتهما، يثار تساؤل مفاده ما انعكاسات عودة العلاقات أو استمرار تلك القطيعة على الدور الإقليمي لإيران؟ وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- مما لا شك فيه أن استمرار النهج الأمريكي المتشدد تجاه إيران يعني منع إيران من ممارسة أي دور إقليمي في منطقة الخليج خاصة ومنطقة الشرق الأوسط، عمومًا، ففي حال حدوث انفراج في العلاقات بين الجانبين فإن ذلك قد يعني قيام إيران بدور فاعل في أمن الخليج وهو ما يتعارض مع المصالح الأمريكية في تلك المنطقة.

- ستظل العلاقات الإيرانية- الأمريكية في حالة الجمود على الأقل في المدى القريب، نظراً لتعارض أهداف الجانبين حيث تطالب إيران بإزالة جميع العقوبات المفروضة عليها وهو أمر لا تستطيعه إدارة بوش التي تطالب إيران بوقف أي دعم للجمااعات التي تعارض عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلاً عن التوجهات الأمريكية الهادفة إلى إيقاف البرامج الإيرانية المتعلقة بالأسلحة

النووية.

- على الرغم من المعارضة الأمريكية للدور الإقليمي لإيران فإنه لا تزال هناك مصلحة أمريكية تقتضي الإبقاء على قنوات اتصال مع إيران إذ تشير بعض التقارير إلى أن إيران تعد أحد مفاتيح حل أزمة الطاقة في الولايات المتحدة أخذاً في الاعتبار أنها تعد ثاني أكبر مصدر للنفط من بين دول أوبك وخامس أكبر مصدر للنفط عالمياً، وتفترض مصادر وزارة الطاقة الأمريكية أن إنتاج النفط والغاز الطبيعي الإيراني سوف يلبي ٥٪ من احتياجات العالم للطاقة في عام ٢٠٠٥ حتى مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة ١٠٪ بحلول ذلك التاريخ.

ولعل ما يؤكد الحرص الأمريكي على استمرار قنوات الاتصال مع إيران انطلاقاً من مفهوم المصلحة، أنه بعد أيام من حديث الرئيس بوش عن "محور الشر" أشار الناطق باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر إلى أن واشنطن مستعدة لمناقشة المشكلات مع سائر الحكومات وبينها الإيرانية، وفي الوقت نفسه أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وليام بيرنز أن "للولايات المتحدة وإيران بعض المصالح المشتركة".

- لا يمكن النظر إلى العلاقات الإيرانية- الأمريكية بعيداً عن مواقف الدول الخليجية الست، ففي الوقت الذي تحتفظ فيه تلك الدول بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة من خلال اتفاقات أمنية ثنائية في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠، تحتفظ هذه الدول بعلاقات وطيدة مع إيران - سبقت الإشارة إليها - ولكن مع الرغبة في أن تكون هذه العلاقات في إطار من استمرار التوازنات الإقليمية (استمرار العراق ضمن المعادلة الاستراتيجية).

- على الرغم من الخلافات بين واشنطن وطهران فإن الأمور لا يمكن أن تصل إلى حد التصادم بين الجانبين وتؤكد هذا مؤشرات كثيرة منها على سبيل المثال محاولات إسرائيل توريط إيران في قضية السفينة "كارين إيه" وهو الأمر الذي تعاملت معه واشنطن بعقلانية بعيداً عن الإثارة ودعوات توجيه ضربة إسرائيلية لإيران.

- تحرص إيران على انتهاج دبلوماسية هادئة تحمل رسائل طمأنة للجانب الأمريكي بشأن بعض القضايا الإقليمية محل الصراع، ومن ذلك الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الأفغانية المؤقتة حامد كاراзи لإيران في السادس والعشرين من شهر فبراير الماضي التي أكد من خلالها تعهد الجانبين على "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" للبلد الآخر، وهو أمر يعد نجاحاً لإيران في عزل علاقاتها المتوترة بالولايات المتحدة عن علاقاتها بأفغانستان، وفي الوقت ذاته التأكيد على عدم تدخلها في الملف الأفغاني الذي يعد أحد الآليات الأمريكية لتحديد الدور الإقليمي لإيران جنباً إلى جنب مع الوجود الأمريكي في منطقة الخليج.



Iran Digest

مختار
ابراهيم
نافع

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

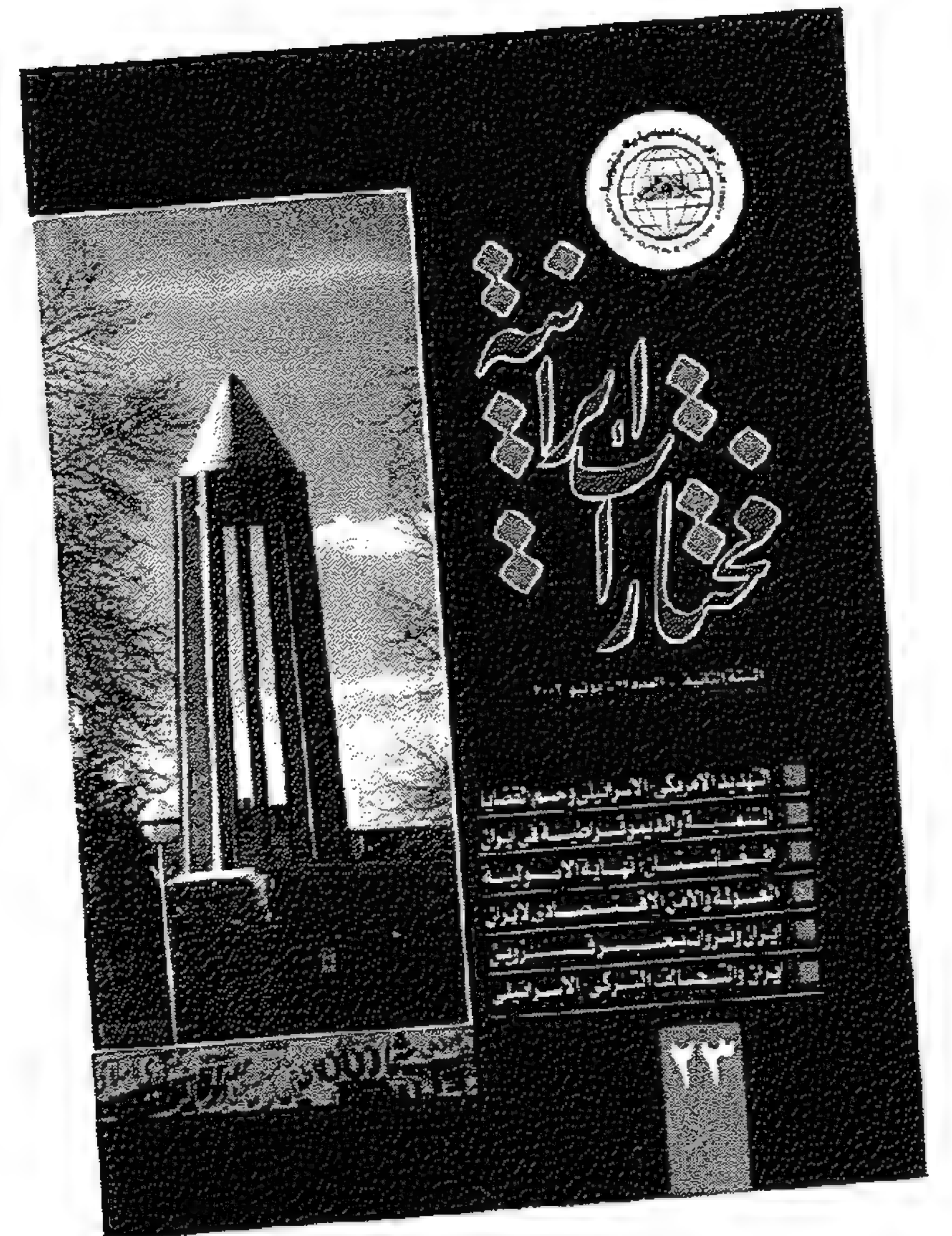
إبراهيم نافع

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس



Iran Digest

Iran Digest is a monthly ACPSS publication, that seeks to provide the latest information and knowledge about the Iran society and state through a precise review of all the governmental and opposition weekly and monthly scientific periodicals that are published mainly in the Persian language, besides other languages.

Iran Digest is concerned with studying the Iran interactions on the regional and international levels. It specifies a special section to introduce the Arab points of view regarding the Iran policies and views. It aims at achieving more understanding from the part of the Arabs to the characteristics of the society and state in Iran, the regional Mediterranean active country, hoping that this would lead to more Arab-Iran rapprochement, and make the cooperative and integrative relations preponderant over the relations of competition and conflict. The ACPSS invites individuals and institutions to subscribe to the Iran Digest. Please complete the attached subscription order and send it with a cheque or postal order to the Al-Ahram Subscription Administration, Al Ahram, Al-Galaa St., Cairo, Egypt.

Egypt : LE 30 for individuals, LE 40 for institutions.
Foreign Countries: US\$ 40 for individuals & institutions.

For more information please call :
Tel : 3941892 - 5787037 - 5786100
Fax : 5786037 - 5786833 - 5786023

مختار البرائة مختاراً

سلسلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٠.

وتعنى بتوفير أكبر قدر من المعرفة عن المجتمع الإيراني والدولة الإيرانية اعتماداً على متابعة دقيقة لكل ما ينشر في الصحف والمجلات الأسبوعية والشهرية والدورات العلمية الصادرة باللغة الفارسية بصفة أساسية وغيرها من اللغات سواء كانت هذه المصادر حكومية أم معارضة.

كما تهتم مختارات إيرانية بدراسة التفاعلات الإيرانية على المستويين الإقليمي والدولي وتفرد قسماً خاصاً لتقديم رؤى وجهات نظر عربية تعليقاً على سياسات أو رؤى كتابات إيرانية.

وتهدف هذه السلسلة من وراء ذلك إلى تحقيق مزيد من الفهم والتعرف العربي على خصائص المجتمع والدولة في إيران كنقطة شقيقة وكقوة إقليمية شرق أوسطية فاعلة على أمل أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التقارب العربي الإيراني وتغليب علاقات التعاون والتكامل على علاقات التنافس والصراع.

ويسر المركز دعوة الهيئات والأفراد إلى الاشتراك في «مختارات إيرانية» من خلال الاستمارة المرفقة وتحويل قيمة الاشتراك إلى إدارة الاشتراكات بالأهرام شارع الجلاء - القاهرة.

داخل مصر: الأفراد ٢٠ جنيهاً - الهيئات ٤٠ جنيهاً.
الدولة العربية: الأفراد ٢٥ دولار - الهيئات ٣٠ دولاراً.

الدول الأجنبية: ٤٠ دولاراً للأفراد والهيئات.

ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بـ

تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٣٩٤١٨٩٢

فاكس : ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦٨٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣

قسيمة الاشتراك السنوى

السيد/ مدير عام ادارة الاشتراكات بالاهرام
تحية طيبة وبعد :

لرجو الاشتراك بنسخة (أو نسخة) من « مختارات إيرانية » لمدة عام .
الاسم أو الهيئة
العنوان

ومرسل طيه شيك بمبلغ
على بنك
شارع الجلاء ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
برقم
باسم ادارة الاشتراكات بالاهرام ،

التوقيع

التاريخ

Subscription Order

Mr. Director

Please register me a copy (or copies) of a full year's subscription to
« Iran Digest ».

Mr. Mrs. Ms.

Surname

First Name

Institution Name

Address

I enclose a cheque ofdollars made payable to AL-Ahram Subscriptions
Administration, AL-Ahram, Galaa` St, Cairo, Egypt.

Signature

.....

Date

.....

مختار
البراعة



إدارة إشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

جمهورية مصر العربية

تليفون: ٥٧٨٦٢٢٤ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣



| |
|--------------------------|
| رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠ |
| I.S.B.N 977-227-130-3 |

مطابع  التجارية - قليوب - مصر